جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كربلاء
قسم اللغة العربية

اثرُ سيبويه في كتابِ التّنبيهِ على شرحِ مشكلاتِ الحماسةِ لابن جني

تقدمّت بها الطالبة

نور عبد العزيز أمين

إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذة الدكتورة

جنان منصور كاظم

شوال / ١٤٤٤هـ

آيار / ٢٠٢٣

﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا
أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا
إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ
مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

(يونس :١٢)

rawpixel

الإهداء

إلى الروحِ الطيّبةِ الزكيّةِ ، روحِ أَبي وأُمّي...

إلى من كانَ الفضلُ لهما _بعدَ اللهِ _ في وجودي

إلى من أمرَني اللّهُ تعالى خفضَ جناحِ الذُّلِ لهما

إلى من تضرّعتُ للباري _ متوسلًا_ أن يُوفقني لبرّهما ماحييتُ

إلى كُلّ من علّمني حرفًا في مسيرتي العلمية و مهدَ لي طريقًا ناجعًا في سيرتي الاجتماعية...

أهدي هذا الجهد العلمي

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على من شرفه رب العالمين بما تنزل به الروح الأمين على قلبه بلسان عربي مبين ليكون نذيراً للعالمين

.....

وبعد ان من الله علي بإتمام هذه الرسالة ، لا بد من رد الفضل لأصحابه لذا أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الثناء وخالص الوفاء الى **الأستاذة الدكتورة جنان منصور كاظم** (متعها الله بالصحة والعافية التي كان لي الشرف ان تتلمذتُ بين يديها في الدراسة الأولية وقد حظيت بفضل الله بأشرافها على هذه الرسالة ، وقد فتحت لي قلبها ، ورفدتني بمناهل علمها ، فكانت نعم الموجهة والمرشدة ..... وأسأل الله العلي الكبير ان يجزيها عني خير الجزاء ويجعل ذلك في ميزان حسناتها يوم الدين

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان الى **الأستاذ الدكتور ليث قابل الوائلي** رئيس قسم اللغة العربية لتعاونه وإخلاصه وتحمله منا الكثير ، فجزاءه الله خير الجزاء .

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتكبدهم عناء قراءة هذه الرسالة وفحصها ، وتصويب ما فيها من ضعف ، راجيةً ان أكون أهلا للإفادة منهم ، فجزاهم الله تعالى عني خير ما يجزي عباده المحسنين .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد لي يد العون والمساعدة ولكل من ساعدني في دراستي هذه بفائدة علمية أو نصيحة أخوية أو بدعوة صالحة في ظهر الغيب ، فلهم مني جزيل الشكر والاحترام .

((إقرار المشرف))

أشهد أنّ إعداد الرسالة الموسومة بـــ ((**أثر سيبويه في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني(ت٣٩٢هـ)**)) قد أعدت بإشرافي في قسم اللغة العربية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في فلسفة اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

أ . د. جنان منصور كاظم

التاريخ : ١٨ / ١٠ / ٢٠٢٣

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح الرسالة للمناقشة

الإمضاء :

الاسم : أ. د. ليث قابل عبيد الوائلي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ١٨ / ١٠ / ٢٠٢٣

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة ب(أثر سيبويه في كتاب على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ت ٣٩٢ هـ))

التي أعدّتها الطالبة (نور عبد العزيز امين)، وناقشناها في محتوياتها' وفي ما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرةً بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة بتقدير (جيد جداً)

التوقيع:

أ.د.جنان منصور كاظم

عضواً ومشرفاً

التاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

التوقيع:

أ.د. مكي محيي عيدان

رئيساً

التاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

التوقيع:

أ.م.د. علياء نصرت حسن

عضواً

التاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

التوقيع:

أ.م.د. زينه كاظم محسن

عضواً

التاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

أقرّ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء المقدسة بقرار لجنة المناقشة

التوقيع:

أ.د. حسن حبيب عزر الكريطي

(عميد الكلية وكالة)

التاريخ ١٩/ ١٠ / ٢٠٢٣

الملخـــــــــــص

تناولت الدراسة تأثر ابن جني بسيبويه رحمهما الله، فيما ورد في كتاب (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) لابن جني؛ إذ برز ذلك التأثر في جميع مؤلفات ابن جني، وبخاصة الكتاب محل الدراسة.

ناقشت الدراسة المستويات الصوتية الصرفية النحوية والدلالية في كتاب التنبيه، وأبرزت مدى اعتماد ابن جني على آراء سيبويه في جميع المسائل الواردة بالدراسة.

واشتملت الدراسة كذلك على تفصيل كامل لكل مسألة، وإبراز آراء النحويين الواردة في كل منها، بالرجوع إلى المصادر النحوية المعتمدة، مع إيراد الرأي الراجح لابن جني حال نص عليه في كل مسألة.

المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - ت
التمهيد : التعريف بصاحب كتاب التنبيه	14-1
اولاً : ترجمة (ابي تمام) صاحب ديوان الحماسة	6-2
• مكنته الشعرية	3
• ديوان الحماسة	6-4
ثانياً : ابن جني : اسمه : نسبه : حياته	14-7
• مكانته بين العلماء	8-7
• مؤلفات ابن جني	9-8
• العريف بكتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة	14-9
أ- الهدف من تأليف الكتاب	9
ب - أسلوب المؤلف في الكتاب	10-9
ت - منهج المؤلف في الكتاب	14-10
الفصل الأول : المستوى الصوتي	37-15
المبحث الأول : الظواهر الصوتية في الصوائت	31-19
١ - القلب	24-19
٢- الإبدال	31-24
المبحث الثاني : الظواهر الصوتية في الصوائت	37-37
١ - الإشمام	34-31
٢- حروف الحلق	37-35
الفصل الثاني : المستوى الصرفي	53-38
المبحث الأول : الميزان الصرفي للألفاظ	47-43

المبحث الثاني : التصغير	53-48
الفصل الثالث : المستوى النحوي	98-54
المبحث الأول : الحذف	64-55
المبحث الثاني: تعالق مكونات الجملة	64-56
❖ المطلب الأول : تعالق الرتب الإعرابية (اللفظي)	73-66
المطلب الثاني : التعالق المعنوي مخالفة) ظاهر الدلالة	81-73
المبحث الثالث: الممنوع من الصرف	91-82
المبحث الرابع: مسائل نحوية متفرقة	98-92
الفصل الرابع : المستوى الدلالي	120-99
المبحث الأول : دلالة اللفظ المفرد	110-103
المبحث الثاني : دلالة اللفظ في الجملة (السياق)	120-111
الخاتمة	124-121
المصادر والمراجع	141-125

المقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم الرسل وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الغرّ المنتجبين إلى يوم الدين.

وبعد:

حظيت اللغة العربية بمنزلة رفيعة لم تحظ بها أي لغة أخرى فقيض الله لها من يحمل لوائها من أئمة علماء اللغة، فبذلوا النفيس والمهج في سبيل رفعتها وتأصيل قواعدها وترسيخها، وفي مقدمة هؤلاء إمام العربية الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، وسيد هذه الصناعة)، كما يلقبه أهل العربية.

ومن يتأمل في كتاب سيبويه يلحظ لأول وهلة استقاءه كثير من مسائل أستاذه الخليل ابن أحمد الفراهيدي الذي اتسم بغزارة علمه وما سمعه من عن فصيح كلام العرب، وهو ما مزجه سيبويه بقدره فائقة على التبويب والتصنيف، فخرج كتابه جامعاً لكثير من فنون اللغة صوتاً، وصرفاً، ونحواً، فاستحق أن يكون إماما لأمهات كتب النحو والصرف والصوت عبر العصور.

ويبدو أثر سيبويه جلياً في العلماء من بعده ومنهم ابن جني من حيث الأسلوب والمنهج العلمي في بحثه للمسائل واستعماله المنطق في الاحتجاج، إذ يعد ابن جني ممن أثروا المكتبة العربية بعديد من الكتب اللغوية التي كشفت عن إطلاع واسع وعلم غزير، ورؤية منهجية، زاد فيها ما ورد عن النحويين الذين سبقوه.

وعندما نمعن النظر في كتب ابن جني نجده تأثر كثيراً بسيبويه وقد بلغ ذروته في كتابه التنبيه) على شرح مشكلات الحماسة، وجاء ذلك التأثير نتيجة لعوامل متعددة إذ عُني كتاب التنبيه بدراسة شواهد ديوان الحماسة، فضلا عن ثراء كتاب التنبيه بجميع المستويات التي تناولها سيبويه، وهذا ما ضمّنهُ الدكتور خالد الخزرجي لهذه الدراسة موضوع البحث، التي بعنوان: (دراسة أثر سيبويه في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني).

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الكتاب هي:

١ -الشواهد القرآنية في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ت ٣٩٢ه) دراسة نحوية وصرفية، هناء إبراهيم ميلاد، جامعة الأزهر، مصر، رساله ماجستير، ٢٠١٢.

٢ -المعنى وتعدد التوجيه النحوي دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني، منصور بن صلاح بن رويحج الرحيلي، جامعة أم القرى، السعودية، رسالة ماجستير، ١٤٣٥ - ٢٠١٤ الصناعة والمعنى في كتاب التنبيه لابن جني، سها .

٣ - مشكل الإعراب بين إبراهيم بن سليمان الدهام، جامعة القصيم، السعودية، رسالة ماجستير؛ ١٤٣ - ٢٠١٧

وسعت الباحثة إلى اتباع المنهج التحليلي(عرض وتحليل) في جميع المسائل التي ذكر فيها ابن جني رأي سيبويه وتصنيفها على مستويات عدّة سبقها تمهيد تحدثت فيه عن كتاب التنبه وأثر سيبويه بصورة عامة في نتاج ابن جني ثم قسمت الدراسة على: تمهيد وتضمن التعريف بصاحب كتاب التنبيه **والفصل الأول:** جاء في المستوى الصوتي وتألف من مبحثين: الأول: الظواهر الصوتية في الصوامت، والثاني: الظواهر الصوتية في الصوائت **والفصل الثاني** عرض المستوى الصرفي، وجاء بمبحثين: الأول أختص بالميزان الصرفي، والثاني أختص بالتصغير. وجاء المستوى النحوي، **في الفصل الثالث،** حيث جاء بأربعة مباحث هي: الأول: الحذف، والثاني: تعالق مكونات الجملة والثالث الممنوع من الصرف، والرابع تناولت فيه مسائل نحوية متفرقة، وخصصت **الفصل الرابع** للمستوى الدلالي وجاء بمبحثين، الأول: دلالة اللفظ المفرد، والثاني: دلالة اللفظ في الجملة (السياق)، ومن الخاتمة وأبرز نتائج البحث، وقائمة المراجع والمصادر . الباحثة

التَّمْهيـــد

التعريف بصاحب كتاب التنبيه وعرض منهجهُ

التمهيد

التعريف بصاحب كتاب التنبيه

أولا : ترجمة (أبي تمام) صاحب ديوان الحماسة :

"هو حبيب بن أوس الطائي، ينتمي إلى قرية "جاسم"، وهي موضع بالشام من عمل الجولان يقرب من بصري"[1]

ونجد المبرد أبا العباس (ت ٢٨٥هـ) في كتابه الكامل يذكر أبا تمام في ثلاثة عشر موضعا منها عشرة مواضع يأتي فيها بالنسب إلى قبيلة طيء، فيقول: "أبو تمام الطائي، أو حبيب بن أوس الطائي، أو الطائي فقط، بينما يذكر في الثلاثة الأخرى أبا تمام [2].

وتشير كلمة (صليبة[3])إلى انتمائه لقبيلة طيء العربية وكونه من أهلها الأصليين، ومن ثم فهو عربي، رغم أن كثيرا ممن ترجموا له ذكروا في ثنايا تراجمهم أصله الأعجمي، وأن أباه كان نصرانيا، واسمه تدوس، فقد نقل أبو بكر الصولي ت ٣٣٦هـ عن "قوم إن أبا تمام هو حبيب بن تدوس النصراني، فغيّر فصير أوسا "[4]

وقال أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) : "إنه من نفس طيء صليبة، ومولده ومنشؤه (منبج) بقرية يقال لها جاسم [5] .

وقد ذكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في نسب أبي تمام ثمانية عشر اسمًا بها عند طيء الذي ينتهي بنسبه إلي يعرب بن قحطان، كذلك فقد نقل قول ينتهي الصولي السابق دون أن يضيف عليه أو يثبته أو ينقضه([6]).

كذلك ذكر ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) نسبه الذي أورده الخطيب البغدادي، كما نقل كلام الصولي السابق دون أن يعلق عليه[7]

1 معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع البكري : 6/2.
2 ينظر: الكامل، المبرد: 263/1 و524/2-555 .
3 الأصلاب هي من الأرض الصَّلب الشديد المنقاد، ينظر: تهذيب اللغة الأزهري صلب: 209/4
4 أخبار أبي تمام : 246
5 الأغاني: 16 / 265
6 ينظر : تاريخ مدينة السلام : 9/ 158-159
7 ينظر: تاريخ مدينة دمشق: 19/12

والذي يترجح عندي أنّ أبا تمام ينتسب لقبيلة طيء العربية، وهو من أهلها الأصليين، ولا قيمة لكلام من شككوا في نسبه لأنهم نفسوا عليه ما وصل إليه.

ويرى د. شوقي ضيف أن "نصرانية أبيه إن صحت لا تنفيه من العرب ولا من طيء" ويضيف "ومن يقرأ شعره وفخره العارم بطيء لا يشك في أنه طائي صليبة، وأنه من صميم طيء لا دعي فيها ولا من مواليها"[1] وعلى ما تقدم فأبو تمام عربي طائي صليبة، لا شك في ذلك.

- **مكانته الشعرية:**

تذكر المراجع أنّ أبا تمام كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع، وجاء شعر أبي تمام علي غير ما ألف العرب آنذاك؛ إذ جاء بعيد المعاني، غريب الاستعارات مليئا بالطباق والجناس، فتعثرت به الأفهام والأقلام، وكثر فيه التأويل، ولا سيما بعد أن وقع نساخ ديوانه في كثير من أغلاط التصحيف والتحريف، وكان أبو تمام رأسًا لمذهب جديد في الشعر العربي، فاختلف فيه الأدباء بين متعصب له ومتعصب عليه، وكان لهذه الخصومة أثرها في تناول شعره والنظر إليه إذ خلفت من ورائه ثروة أدبية قيمة، تمثلت في الشروحات الكثيرة لشعره، والكتب النفيسة في نقده [2].

وقد اختلف فيه الأدباء والشعراء ونقاد الشعر اختلافا شديدًا، فقد انتقده بعضهم بشدة، منهم (أحمد بن أبي طاهر) الذي كتب كتابًا في سرقات أبي تمام وابن المعتز في كتابه" البديع" و "في سرقات الشعراء"، ومنهم من دافع عنه مثل (أبو بكر الصولي) في كتابه " أخبار أبي تمام ، والأمدي في كتابه الأشهر "الموازنة بين أبي تمام والبحتري" و "الرد علي أبي عمار فيما خطأ فيه أبا تمام [3].

---

[1] الفن ومذاهبه في الشعر العربي : ٢١٩

[2] شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي ٥-٦ ، وينظر : الأغاني : 16/303-317، ومرآة الجنان: 2/116-102 ، وشذرات الذهب: 2/74-72.

[3] ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: 1/7 .

- **ديوان الحماسة:**

كتاب لقصائد شعرية مختارة جمعها أبو تمام وقال فيه التبريزي: "بيد أن ما روى من شعر الْعَرَب شَيْء كثير لا يحاط بِهِ وَإِن قصر عَلَيْهِ الْعُمر، فَكَانَتِ الْحَاجَة ماسة إلى مَجْمُوع يقوم مِنْهَا مقام الْخُلاصَة، ولم نجد من ذلك أحسن وَلَا أوفى من كتاب (الحماسة) الَّذِي اخْتَارَهُ ملك الكلام أبو تمام؛ فقد كَانَ للرجل من المحفوظات ما لَا يَلْحقهُ فِيهِ غَيره. قيل إنَّه كَانَ يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة لْلْعَرَب غير القصائد والمقاطيع. هَذا عدا ما اطلع عَلَيْهِ فِي خزانة كتب أبي الْوَفَاءِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي جمع مِنْهَا هَذَا الْكتاب [1]، وهو ما يدل على نفاسة الكتاب، وقيمته الفنية والأدبية.

وقد ذكرت المصادر ظروف تأليفه؛ إذ روى التبريزي في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، قوله: "جاء - أي : أبو تمام - من خراسان يريد العراق، فلما دخل همذان اغتنمه أبو الوفاء بن سلمة ، فأنزله وأكرمه ، فأصبح ذات يوم وقد وقع ثلج عظيم،قطع الطرق، ومنع السابلة، فعلم أبو تمام ذلك، وسر أبو الوفاء، فقال له: وطن نفسك على المقام؛ فإن هذا الثلج لا ينحسر إلا بعد زمان، وأحضره خزانة كتبه، فطالعها، واشتغل بها، وصنف خمسة كتب في الشعر ، منها : كتاب الحماسة والوحشيات [2]وهي قصائد طوال.

وقسم أبو تمام مختاراته على أبواب وجمع فيها نفائس الشعر العربي، وجعل في كل باب من الشعر ما يوافق موضوع الباب، فالباب الأول: الحماسة، ثم المراثي، ثم الأدب، ثم النسيب، ثم الهجاء، ثم المديح والأضياف، ثم الصفات، ثم السير والنعاس، ثم الملح، ثم مذمة النساء.

وذاعت شهرة (الحماسة) ، وأقبل العلماء وطلاب العلم عليها: شرحا، ودراسة على مر العصور الأدبية، وفيما يلي ذكر أبرز شروح (الحماسة) [3]:

1. شرح ابن أبي الدميك الحلبي أبي نصر منصور بن مسلم، (ت٣٠٥هـ)، وشرحه بعنوان (تتمة ما قصر فيه ابن في شرح أبيات الحماسة) وهو مفقود لا يعرف مكانه.

---

[1] المصدر نفسه: 3/1 .
[2] ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: 8/1 .
[3] ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: 691/1 .

2. شرح أبي بكر الصولي (ت ٣٣٥هـ)، وهو الذي جمع ديوان أبي تمام، وشرحه مفقود لا يعرف مكانه سوى ما دلت عليه المراجع.
3. شرح أبي بشر الآمدي، صاحب الموازنة (ت ٣٧١) هـ ، وشرحه لم يصل إلينا، وقد أفادت عنه بعض المراجع التي ترجمت له.
4. شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، وجهوده في شرح الحماسة تتمثل في كتابين أحدهما المبهج في شرح أسماء شعراء الحماسة، وقد طبع في دمشق سمة 1348 هـ والآخر كتاب (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة).
5. شرح أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، وجهوده في الحماسة تتمثل في عملين أحدهما شرحه للحماسة الذي لا يعرف مكانه، وقد أفاد منه التبريزي في مواضع متعددة من شرحه والآخر رسالة صنعها وضبط فيها مواضع الحماسة.
6. شرح أبي المظفر الهروي (ت ٤١٤هـ)، وشرحه مفقود .
7. شرح المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، وشرحه مطبوع في أربعة أجزاء بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، وطبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر .
8. شرح الخطيب (ت ٤٢١هـ)، الإسكافي وشرحه مفقود.
9. شرح ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، وهو شرح كبير في ستة أجزاء سماه الأنيق، ولا يعرف مكانه.
10. شرح أبي القاسم الفسوي (ت ٤٦٧هـ)، وشرحه مطبوع وحققه الدكتور محمد عثمان .
11. شرح أبي سعيد الكاتب النحوي (ت ٤١٤هـ)، وسمي شرحه منثور البهائي) صنعه لبهاء الدولة بن بويه، وهو مفقود .
12. شرح أبي الفضل الميكالي (ت ٤٧٥هـ)، وشرحه مفقود لم يصل إلينا.
13. شرح عبد الله الساماني، أو الشاماتي (ت ٤٧٥هـ)، وشرحه أيضاً مفقود.
14. شرح الأعلم الشنتمري (ت (٤٧٦هـ)، وهو في الواقع ليس شرحاً لحماسة أبي تمام، ولكنه شرح لحماسة صنعها هو وضم فيها مختارات من حماسة أبي تمام، وأضاف إليها من الحماسات الأخرى ثم شرحها، وقد أسمى هذا الشرح بـ (تحلي

غرر المعاني)، وتوجد منه نسختان مخطوطتان مصورتان في معهد المخطوطات بالقاهرة الأولى، وقد حقق هذا الشرح ودرسه الدكتور هاشم الشريف ونال به درجة الدكتوراه من جامعة لندن[1].

15. شرح عبد الله الشيرازي (ت (٤٧٦هـ)، وشرحه أيضاً مفقود.
16. شرح التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، وقد شرح الحماسة ثلاثة شروح: صغير ومتوسط وكبير، والشرح المتوسط طبع طبعات عدة، وهو المتداول بين الناس، أما الشرح الصغير والشرح الكبير إنهما مفقودان.
17. شرح البيهقي (ت ٥٤٤هـ) ، وشرحه كذلك مفقود.
18. شرح ابن ملكون الإشبيلي (ت ٥٨٤هـ) ، وكتابه بعنوان (ايضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لأبي الفتح عثمان بن جني)، وتوجد نسخة منه بمكتبة الاسكوريال بمدريد.
19. شرح العكبري (ت ٦١٦هـ)، وشرحه بعنوان (إعراب الحماسة) وهو موجود، توجد منه نسخة في مكتبة كوبريلي بتركيا وفي مكتبة السليمانية باسطنبول.
20. شرح الأستراباذي (ت ٧١٧ هـ)، وهو مفقود.
21. شرح أبي نصر قاسم بن محمد الواسطي، وشرحه مفقود [2].

ومما يجدر ذكره أنّه قد عني المستشرقون بتأليف الدراسات في (ديوان الحماسة)، ومنهم: "فرَيْتاخ، جيؤرج فيلهلم فريتاخ، مستشرق ألماني، ولد في (لونبرغ) وتتلمذ باللغات الشرقية للمستشرق دي ساسي بباريس. فتعلم العربية والتركية والفارسية [3].

ونلحظ مما سبق إلى احتفاء الدارسين عبر العصور، بديوان الحماسة؛ لما له من قيمة كبيرة، أدركها أولئك الشراح والمؤلفون، على تباعد أماكنهم، واختلاف أزمنتهم وعصورهم.

---

[1] ينظر : شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها . محمد عثمان: 83-84

[2] هناك شروح أخرى لم يذكرها حاجي خليفة، وقد ذكرها الدكتور حسين محمد نفسه في مقدمته على شرح ديوان الحماسة للمعري، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق حسين محمد نقشه: 1/11-16

[3] ينظر الأعلام الزركلي: 335/2

ثانيا: ابن جني : اسمه، نسبه، حياته [1] :

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من مواليد مدينة الموصل، اختلف العلماء في سنة ولادته، لكن ياقوت الحموي يذكر أنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمئة في مدينة الموصل[2] ، توفاه الله يوم الجمعة من شهر صفر عام ٣٩٢هـ عن عمر ناهز الخامسة والستين.

يعد ابن جني من أئمة الأدب والنحو ، كيف لا وهو صاحب أبدع التصانيف الأدبية والنحوية والصرفية، تتلمذ على أبي علي الفارسي بعد أن صحبه أربعين سنة، تابعًا إياه في أسفاره، خاليًا به في مقامه وحديثه، كان رحَّالًا باحثًا عن مقامه العالي في العلوم، فقد طاف البلاد متنقلًا بين الشام وحلب وواسط . اتصل بسيف الدولة الحمداني، وقد ذكر الملك، وله وجهان فإما دار المملكة البويهية في شرق بغداد، أو دار الملك الشيرازي، وقد توطدت علاقة ابن جني بالمتنبي الشاعر عند سيف الدولة[3].

كان لابن جني من الأولاد علي، وعلاء، وعال، و كانوا كلهم أدباء فصحاء، ذاك بعد أن هذب طبعهم، وخرجهم في علومه، لهذا فقد عدوا من صحيحي الضبط.

دفن ابن جني في بغداد جوار قبر أستاذه الذي صحبه عمرًا طويلًا: أبي علي الفارسي، في مقبرة الشيخ الجنيد[4].

- **مكانته من العلماء:**

لابن جني مقام عال، ومكانة مرموقة، وحضور كبير في الساحة العلمية، فقد مدحه كثير من العلماء، منهم الثعالبي، إذ قال: "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وقال عنه الباخرزي، ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له[5] ، "وقال فيه الحموي: "من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم

[1] يُنظر : نزهة الألباء في طبقات الشعراء الانباري : ٢٨٧ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: 335/2.

[2] يُنظر : معجم الأدباء الحموي : 4 /185

[3] **ينظر: ابن جني النحوي فاضل السامرائي: 24-26**

[4] **يُنظر: النقد اللغوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني:4**

[5] **دمية القصر وعصرة أهل العصر: 1481/3.**

بالنحو والتصريف "[1] ، وقد ذكره صاحب تحقيق اللمع حيث قال: " كان ابن جني إمامًا في النحو والصرف واسع الرواية والدراية في اللغة مولعًا بالاشتقاق والتصريف، فهو رائد نظرية الاشتقاق الأكبر ، وله دراسات في الشعر والعروض كما كان يحب الشعر" [2]

عرج ابن جني إلى شرح ديوان المتنبي كاملًا، دون أن يذكر اسمًا لكتابه ذاكرًا إياه: وكتأبي في تفسير ديوان المتنبي الكبير" وقد نص أنّه تجاوز ألف ورقة، وله كتاب ذكره ولم ينص على اسمه " وكتابي في تفسير هذا "الديوان" تجاوز حجمه مئة وخمسون ورقة، وقد قصد به كتابه (الفتح الذهبي) [3] ابن جني كما ذهب أحمد مختار يعد من أوائل الذين اهتموا بالمسائل الصوتية، وقد صنَّف في ذلك كتابًا خاصًا، فصل فيها آراءه، وأسماه (سر صناعة الإعراب) [4].

- **مؤلفات ابن جني:**

لابن الجني كثير من المؤلفات والمصنفات، كان شغوفا في علوم اللغة جميعها، سواء أكان صرفا أم نحوا أو أدبا، مثلما له دراسات في الشعر والعروض، فهو أحاط علوم العربية من جميع جهاتها، فلا أحد أضاف على اللغة مثلما أضاف ابن جني، ولم يسبق عليه أحد من المتأخرين والمتقدين فهو كثير العطاء، وهذه الكثرة لم تجعل مؤلفاته في تباين في مستوى أدائه، فكل مصنفاته ومؤلفاته تعد من أمات الكتب والمراجع التي يستدل بها، وقد بلغت سبعة وستين ،مصنف، ما بين وجيز ووسيط، وبسيط [5] ، وما هو مطبوع ومن أشهر ما صنفه :

1. الألفاظ المهموزة: كتاب يشرح فيه الألفاظ المهموزة.
2. التمام: شرح لأشعار الهذليين.
3. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي تمام كتاب يدرس أوزان الشعر العربي.

---

[1] معجم الأدباء: 1585/4

[2] اللمع في العربية، مقدمة المحقق: 194.

[3] يُنظر : الفسر، مقدمة المحقق.

[4] يُنظر : البحث اللغوي عند العرب: 100.

[5] ينظر: نزهة الألباء وطبقات الأدباء، الانباري : ٢٧٨ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ٣٣٦، والأعلام الزركلي: ٢٠٤.

4. الخاطريات : كتاب يشبه الخصائص سار فيه ابن جني على غرار كتابه الخصائص.
5. الخصائص : كتاب موسوعي شامل لعلوم اللغة العربية.
6. سر صناعة الإعراب : وفيه غلبت اللغة على النحو.
7. العروض : يهتم بالبحور الشعرية.
8. علل التثنية : كتاب يبحث فيه التعليل النحوي للمثنى.
9. الفسر : شرح ديوان المتنبي.
10. اللمع في العربية : وهو متن في النحو والصرف.
11. المبهج : شرح لشعراء الحماسة، أسمائهم
12. المحتسب : في الاحتجاج للقراءات الشاذة.
13. المنصف : شرح لكتاب المازني.

- **التعريف بكتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة :**

أ- الهدف من تأليف الكتاب :

يتضح من افتتاح ابن جني الكتاب بقوله : وقد أجبتك أيدك الله إلى ملتمسك من عمل ما في الحماسة من إعراب ، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف، أو عروض أو قواف، وتحاميت شرح أخبارها ، أو تفسير شيء من معانيها، إلا ما ينعقد بالإعراب، فيجب لذلك ذكره، من حيث ذلك كان قد سبق إليه جماعة من مثل: أبي الرياش، والديمرتي ، والنمري، وغيرهم، ولأنك كثيرًا ما تجد من نسخ حواشي هذا الكتاب كثيرًا من تفاسيره، ولم أر أحدًا تعرض لعمل ما فيه من صنعة إعراب، فتابعتك على ما أردت لما ذكرت"[1].

وتشير الفقرة السابقة إلى نقطتين :

الأولى اهتمام الشراح بشرح كتاب الحماسة، بحسب ما أورده ابن جني في الفقرة، وهو ما يبرز قيمة الكتاب العلمية.

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥-٦.

الثانية: عدم تصدّي الشراح لبيان صنعة الإعراب في كتاب الحماسة، على النحو الذي رأى فيه ابن جني قصورًا، فاجتهد في بيان تلك الصنعة.

ب ـ أسلوبه في الكتاب:

اتسم أسلوب ابن جني في الكتاب محل الدراسة بالموسوعية، وليس ذلك بغريب على من صحب أبا علي الفارسي حتى صار إمامًا في العربية، وله فيه مصنفات،منها: التنبيه والخصائص واللمع، ويقال: "إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أخذ تسمية كتبه منه" [1] ،ومن ثم فقد جاء أسلوبه في العرض دقيقا لا يختلف عليه اثنان، فضلا عن الدقة في التناول، مع التزامه بالمصطلحات العلمية في مؤلفه. ويميل ابن جني إلى استخدام اللغة الفصيحة غير المتقعرة والتي تعكس إلمامه بفنون العربية، وتوغله في دروبها، ويدل على ذلك ما أورده ابن جني في بداية الكتاب، إذ يقول: "وبعد، فإن هذا الكتاب لست أعمله لمبتدئ ولا متوسط، وإنما أخاطب به من قد تدرب فكره، وقوي نظره، وهو الذي يغرى به، ويقوى حظه منه، فأما من دون ذلك، فيتجافى عنه إلى مسموع يحفظه ؛ لتخف عنه كلفته ،وجشمته، وربما بل عجب لتعجبنا من إعراضه عنا، ونعى عنده الإساءة في اختيارنا، وقال: وما في هذا الإغراق من النفع؟ وهل هو كد أو استغراق للطبع ، وأنسي ثلج اليقين بنتائج الفكر، واعتلاء المنة بإصماء الرمية، وتهذيب الخاطر وإرهافه، ومعازة الخصم واعتنافه [2].

وتشير الفقرة السابقة إلى ما يتعلق بمنهجية ابن جني في الكتاب، مثل: اقتصار من وجه إليه المؤلف هذا الكتاب على الطلاب النابهين، فهو كتاب يحدد مؤلفه الشريحة العلمية التي يخاطبها من خلاله.

- تقرير ابن جني، وتوقعه أن يقابل الكتاب ببعض أوجه النقد، كالتطويل والإغراق على حد قوله، وهو ما ربطه بالنقطة الأولى؛ إذ حاطب به النوابه من طلاب العلم الذين يمثلون أعلى المستويات العلمية، فقطع بذلك الطريق، منذ البداية، على من توقع أوجه نقدهم، وفيه ذكاء من ابن جني، ووقوف على المستوى العلمي السائد في عصره.

[1] قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، بامخرمة : 178/3

[2] لتنبيه على شرح مشكلات الحماسة .

- يمكن أن نتبين في الفقرة أعلاه قيمة الكتاب، وثراءه العلمي، ومن ثم، موسوعية ابن جني العلمية، وتمكنه من كل الفنون الواردة في مؤلفه على كثرتها.

ت ـ منهجيته في الكتاب:

- في شرح الشواهد وتناولها العلمي: لابن جني منهجية في شرح الشواهد محل الدراسة في ديوان الحماسة، ومن ذلك:

١ـ تمحيص أصول الروايات وردُّها إلى أصولها، ثم مناقشتها [1].

ومن ذلك ما أورده عند تناوله قول جابر بن ثعلب الطائي:

وَيُزْرِي بِعَقْلِ الْمَرْءِ قِلَّةُ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ أَقْوَى مِنْ رِجالٍ وَأَحْوَلاَ

يقول ابن جني: "ويروى وأحيلا ، أما من رواها بالواو فأمره ظاهر ؛ وذلك أن العين في الأصل واو، حكى أبو الحسن وهما يتحاولان، وأما الياء في (أحيلا) فشاذة؛ وسببها أنه قد كثر عنهم حيلة وحيل، فجنحوا إلى الياء لخفتها ولاعتيادهم إياها... ونحو من ذلك قولهم : اذكر ومدكر ويدكر ... ومثل : هو أحيل منك قولهم: هو أليط بقلبي" [2].

وقد تناول ابن جني لفظ (أحولا) الوارد في الشاهد الأصلي، وأورد رواية ثانية له، وهي (أحيلا)، فكان أصلها الواو على ما رواه أبو الحسن الأخفش، والياء باعتبار إبدال الواو ياء لخفتها، وجريان استعمالها بين العرب، بحسب عاداتهم الصوتية في القلب إلى الأخف.

٢ـ قد يتناول ابن جني ما له صلة بالمسألة ويتفرع على الشاهد، فيستوفيه، وقد تتكرر التفرعات عدة مرات على الشاهد الأصلي، مما يتعلق بالقضية الأصلية محل الدراسة.

ومن ذلك ما ذكره عبدالعزيز بن زرارة :

وَإِلَّا أَكُنْ كُلَّ الشَّجَاعِ فَإِنَّنِي بِضَرْبِ الطُّلَى وَالهَامِ حَقٌّ عَلِيمِ

فيقول: "علق الباء بالمضاف إليه حملا على المعنى لا اللفظ ، وذلك أن معناه: بضرب الطلي والهام عليم حقا أو جدًّا، وقد أجازوا : أنت زيد غير ضارب، فأعملوا المضاف إليه في المفعول به مقدمًا، وهو أقوى من الظرف وحرف الجر؛ حملا على

[1] ينظر : مشكل الإعراب بين الصناعة والمعنى في كتاب التنبيه لاب جني، سها الإبراهيم (رسالة) : 30

[2] شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 110/1

المعنى، ألا ترى أن معناه أنت زيد لا تضرب، وأجازوا أيضا أنت زيدًا مثل ضارب، أي: أنت زيدًا تُشبَّه ضاربًا، أي: أنت ضاربًا زيدًا تُشبه" [1].

فقد تناول ابن جني في الفقرة السابقة - الحمل على المعنى، وهو في الشاهد متعلق بالمضاف إليه، وفيه تقديم وتأخير والتقدير : إنني عليم بضرب الطلي، إلا أنه تفرع على المسألة مستأنسًا بالحمل على المعنى في إعمال المضاف إليه في المفعول به مقدما، محتجا بأن الإعمال في المفعول، وهو الأقوى، يجيز الإعمال في الظرف والجار والمجرور على النحو الوارد في المثال ، وهو ما يوضح التفرع على المسألة؛ بهدف تمحيصها بالقياس على غيرها.

3- إذ قد يتناول ابن جني مسألتين مختلفتين في الشاهد الواحد، إلا أن كليهما لا يتعلقان بالقضية الأصلية التي يناقشها الشاهد الأصلي، كقول جندل بن عمرو:

سَآخُذُ مِنْكُم آلَ حَزْنِ بِحَوْشَبٍ وَإِنْ كَانَ مَوْلَايَ وَكُنْتُمْ بَنِي أَبِي [2].

إذ أوضح ابن جني أن لفظ (حَوْشَب) من الألفاظ التي وردت عن العرب بالواو، ولم يرد أنهم نطقوا باللفظ عاريًا من الواو الزائدة، وأوضح أنه مسموع على هذا النحو لا يقاس على (جوهر) أو (كوثر).

ثم تفرع ابن جني فنبه إلى أن ورود مقطع (مفاعيل) في الشطر الثاني من البيت، وأن وروده قليل في بحره [3].

فجمع ابن جني، في ذلك، بين مسألة صرفية تتعلق بأصل الواو في (حوشب)، ومسألة عروضية تفرعت عليه، وتكرر ذلك كثيرًا في الكتاب.

٤- تكرر تناول ابن جني ما يتعلق بلغات العرب ولهجاتها ومن ذلك بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، مثل: بنت وأصلها : بُنيت في قول بعض بني بولان، من طيء:

نَستَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ ونصطادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

فأوضح أن لهجة طيء في الفعال (بنت) والمقصود (بنيت)، وكون الكسرة المبدلة في نحو هذا فتحة مبقاة الحكم غير منسية، ولا مطرحة الاعتداد به [1].

---

[1] شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 203.
[2] شرح يوان حماسة أبي تمام المعري: ٢٢٨
[3] ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٠

5- يشير ابن جني إلى ما تناوله فيما يتعلق بدراسة المسألة في مؤلفاته الأخرى، ومن ذلك إشارته لتناوله لام الفعل في لفظ (الجذاة) في كتابه (تفسير المقصور والممدود)[2].

وكذلك ذكر تناوله لام الفعل في (الشرى) بكتابه (تفسير المقصور والممدود) [3].

٦- كثيرًا ما يورد ابن جني رأيين واردين في المسألة الواحدة من دون ترجيح أحدهما، مما نفهم منه أن المسألة محل اتفاق بين البصريين والكوفيين.

ومن ذلك ما أورده في قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا

فأوضح أنه في الباء مذهبان التعليق بالظاهر، أو أن تكون الباء حاملة ضميرا [4] وتكرر ذلك في غير موضع في الكتاب.

7- يعتمد طريقة الفنقلات فيفترض سؤال السائل، بقوله: فإن قلت، ويجيب على السؤال الذي افترضه بقوله: قيل، وتكرر ذلك في الحماسيات: 43، 46، 95، 100، ١٠٦،.....[5]

8- كثيرا ما يدرس ابن جني ظواهر معينة، لاسيما الصوتي منها، مما لوحظ تكراره في مؤلفاته، ومن ذلك ما أورده في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، إذ قال: "من ذلك قولهم خَصُم وقَضُم ، فالخَصُم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم أي قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف [6].

إذ تضمنت الفقرة ظاهرة صوتية لاحظها ابن جني في كلام العرب، وهي أن العرب قد وضعوا الحروف في الكلمة الواحدة؛ لما يناسب معناها كالخضم والقضم

---

[1] ينظر المصدر نفسه: ٨٣

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٩٨

[3] ينظر: المصدر نفسه : ١٠٢.

[4] ينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 75/1.

[5] يُنظر :المصدر نفسه : 195,191,10، 202

[6] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٢٠٨.

الواردين في العبارة، وهو ما كرَّره في كتاب التنبيه، فأورد ما نصه : ومنه الخضم والقضم، فالقاف لصلابتها خُصَّ اليابس بها، والخاء لرخاوتها خُص الرخو بها"[1].

ولا شك أن ذلك يعكس اهتمام ابن جني بالقضية المطروحة، وبخاصة أن ابن جني كان يتبنى توجهات معينة انفرد بها عن غيره من سابقيه، وأسس بها للاحقيه كشجاعة اللغة العربية، وتصاقب الألفاظ، فضلا عن آرائه الأخرى التي سطرت اسمه بحروف من نور في تاريخ النحو العربي.

٩- وكان ابن جني مولعاً بأقوال سيبويه لأهميته بالبحث اللغوي ونقل كثير من شواهده في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة.

- **في تقسيم الكتاب:**

قسم ابن جني الكتاب إلى أبواب سماها بأغراضها التي وضعت لها، وهي عشرة أبواب هي الحماسة المراثي - الأدب النسيب- الهجاء الأضياف- الصفات - السير والنعاس- الملح - مذمة النساء.

والتقسيمات التي اعتمدها ابن جني في الكتاب هي نفسها التقسيمات التي قسمها (أبو تمام صاحب ديوان الحماسة الذي شرحه ابن جني في الكتاب محل الدراسة، فلم يكن -إذن -من الممكن مخالفة الشارح لتقسيمات الكتاب المشروح.

قسم ابن جني كل باب إلى حماسيات، تضم الأبيات التي تندرج تحت الباب، ومن ثم، يناقش كل بيت مبينا ما فيه من صنعة ،إعراب، فضلاً عن الجوانب الأخرى التي يتناولها مما ذكرناه آنفًا.

وقد تقيد ابن جني بتقسيمات أبي تمام في كتاب الحماسة، مع التنبيه على أنه لم يشرح أبيات ديوان الحماسة، بل إنه اقتصر على شرح ما ارتأى استحقاقه ذلك، جميع ومناسبته للمستوى العلمي المتميز لطالب العلم الذي وجه إليه الكتاب.

إنّ البحث في المنهج يقدّم نظرة عامة للموضوع الذي يدرس، ولا يتوقف عند الجزئيات البسيطة في إطار الدراسة المطروحة، ولذلك فإنّ دراسة المنهج تُسهم في

تحديد عناصر البحث وتساعد الباحث على استئصال كل جزئية أو قضية لا تفيد إلّا التكرار.

ولعلّ متابعة مواقف ابن جنّي في ترجيحاته آراء سيبويه أعطت رؤية واضحة في تعامل ابن جني مع كل المسائل التي رجح فيها رأي سيبويه، وتبين من خلال هذه الرؤية مدى تعلق ابن جنّي بفكرة مناصرة آراء سيبويه بوسائل عديدة، وتبين أيضا حكمة ابن جنّي وحسن تعامله مع كلّ مسألة يطرحها، وقدرة عجيبة على التقييد بحدود سانحة لم يسمح ابن جنّي لنفسه أن يتجاوزها.

لقد قدّمت الدراسة في منهج ابن جني في ترجيح آراء سيبويه تفسيراً لكثير من المواقف المحيرة في تعامل ابن جنّي مع سيبويه، فقد كان ابن جنّي حريصاً على الابتعاد عن نقد ولوم سيبويه حتى عندما تكون أقوال سيبويه غير واضحة كما في مسألة (أخت وبنت) ومسألة (فعلاء) وغيرها، فقد عمد ابن جنّي إلى مساندة سيبويه في هذه المسائل والدفاع عنه وحاول أن يجد مخارج للخروج برأي سيبويه رغم صعوبة ذلك أحيانًا، وحين لا يجد في بعض الأحيان فإنّه كان يحاول أن يتخلص بذكاء قلّ نظيره من الخوض في المسألة.

إنّ البحث في المنهج مفيد للباحث والقارئ، لأنّه يقدّم تصوراً واضحاً لاتجاه العلم أو الجهة التي تكون محوراً للبحث، كما أنّه يبين إلى أي مدى استطاع ذاك العلم أن يترك أثرًا في مجال علمه، ولعلّه يمكن القول: إنّ ابن جنّي وإن كان قد أقتفى خطى سيبويه، وكان يفضل آراءه في أكثر المواضع إلّا أنّه استطاع أن يصنع طريقًا جديدة في التحليل والتعليل ينم عن حرفية في الصنعة، فإن كان سيبويه يطرح قواعده وآراء من خالفه، فإن ابن جنّي كان يسعى إلى عرض كل الآراء المضادة لرأي سيبويه، بل يضع اعتراضات مفترضة ممكنة ثم يرد عليها، وقد فعل ذلك في جل مسائل هذه الدراسة.

الفصل الأول

المستـــوى الصوتـــــي

المبحث الأول: الظواهر الصوتية في الصوامت

المبحث الثاني: الظواهر الصوتية في الصوائت

الفصل الأول

المستـــــوى الصوتـــي

أهتم الباحثون بالدرس الصوتي وأثره في الدراسات قديمًا وحديثًا :

الصوت لغة:

ذكر الخليل في مادة (صوت): " وصات يصوتُ صوتاً، فهو صائت بمعنى صائح وكلّ ضرب من الأغنيات صوت من الأصوات. ورجل صائت حسن الصوت شديدة"[1] ، والصوت عامٌّ غير خاص فهو يكون للإنسان وغيره [2].

وقال الزبيدي (ت 1205 هـ) : " والصوت الجرس، معروف، مذكر، وقال ابن السكيت : الصوت : صوت الإنسان وغيره. والصائت: الصائح "[3].

الصوت اصطلاحاً:

قال الجاحظ (ت (٢٥٥هـ) : "والصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يُوجد التأليف ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف " [4].

وقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت (٨١٦هـ) بأنّه: كيفية قائمة بالهواء يحملها إلى الصّماخ [5].

ويعد الصوت ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة وعنصرا فعالاً من عناصرها، ولا ريب أنه من أهم العناصر اللغوية، لأن اللغة لا تقوم إلّا به[6] .

---

[1] العين صوت 46/7 .
[2] يُنظر : إصلاح المنطق : ٢٧ ، وسر صناعة الإعراب: 10/1، ولسان العرب (صوت) 2 /52 .
[3] تاج العروس: (صوت) 597/4
[4] البيان والتبيين:79/1 ويُنظر: التفكير الصوتي عند الخليل : ١.
[5] التعريفات ١١٥.
[6] يُنظر : أصوات اللغة العربية، بسام بركة: ٧.

ولأهمية الصوت ودوره في أداء الغرض نجد أن ابن جني قد حدّ اللغة بقوله :" أما حدّها فأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدّها[1].

قال الدكتور محمود فهمي حجازي معلقاً على تعريف ابن جني:" وهذا تعريف دقيق يذكر كثيراً من الجواب المميز للغة أكد ابن جني أولاً الطبيعة الصوتية للغة، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية في التعبير ونقل الفكر، وذكر أيضاً أنها تستخدم في مجتمع فلكل قوم لغتهم [2].

وظهرت الدراسات الصوتية في وقت مبكر من تاريخ التأليف اللغوي، وارتبط ظهور هذا الدرس بنشأة الدراسات اللغوية التي يمكن أن يؤرخ لبدئها بنزول القرآن الكريم وتدوينه، وكانت بواكير هذا الدرس مختلطة بالدراسات اللغوية والنحوية، وخير دليل على ذلك مقدمة كتاب العين، ثم جاء سيبويه من بعد الخليل وضمن كتابه كثيراً من الظواهر كالهمز ،والإمالة والإدغام وصفات الحروف ومخارجها إلى غير ذلك من الظواهر اللهجية، وتتابعت المصنفات من بعد الخليل وتلميذه سيبويه على احتواء ودراسة تلك الظواهر [3].

ويعنى هذا المستوى بالظواهر الصوتية التي تراعي التناسق بين حروف الكلمة الواحدة، وهو ما نجده كثيرًا في أساليب اللغة العربية وترتيبها على النحو الذي ينتج عنه تغييرات في بنية الكلمة من منطلق التراص الحرفي، فنجد العرب قد لجؤوا إلى الإعلال والإبدال والحذف وغير ذلك مما طلبوا به خفة النطق، كالحذف مثلا؛ لأنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام [4].

---

[1] الخصائص:34/1.

[2] علم اللغة ٩

[3] يُنظر : المدخل الى علم الأصوات العربية: ٩

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 279/1، ويُنظر: النقد اللغوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني: ٢٥-٢٦.

ومن ذلك تجاور ثلاث حركات من جنس واحد ولجوء المتكلم إلى تسكين الحرف الثاني استثقالا، كما في وزن (فعلل)؛ لأنه ليس في كلامهم أربع حركات متوالية كلمة واحدة؛ لما فيه من الاستثقال [1].

ولم يكن (ابن جني)، بدعًا ممن تناولوا المسائل الصوتية الواردة في كلام العرب، وبرز تأثره بسيبويه، كأحد أعلام مدرسة البصرة النحوية التي ينتمي إليها، وإن المتأمل في كتاب ابن جني (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)، ليلحظ ذلك التأثر بوضوح، وإن تفاوت من مسألة لأخرى، وهو ما يشير إلى استقلالية ابن جني، وعدم تبعيته الكاملة لآراء سيبويه؛ إذ يوردها، فيتفق معها كليا أو جزئيا، أو قد يذهب مذهباً جديداً، وهو ما سنعرض له على النحو الآتي:

المبحث الأول

[1] شرح شافية ابن الحاجب 267/1 .

الظواهر الصوتية في الصوامت

وقد تعددت مواضعها في كتاب التنبيه، على النحو الآتي:

1 - القلب:

- **القلب لغة :** يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (قَلَبَ)، والقاف واللام والباء أصلان صحيحان أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على ردّ شيءٍ من جهة إلى جهة [1]، وهو " تحويل الشيء عن وجهه، نقول: قَلَبِهِ يَقْلِبُه قَلْباً، وأقلبه، وقلب الشيء، وقلبه: حوّله ظهرًا لبطن وتقلب الشيء ظهرا لبطن، كالحية تتقلب على الرمضاء وقَلَبْتُ الشيء فانقلب: أي انكَبَ وقَلَّبْتُهُ بِيَدَيَّ تقليبًا، وكلام مقلوب، وقد قلبتُه فانقلب ، وقلَّبْتُهُ فتَقَلب [2].

-**القلب اصطلاحا:** هو إخلال الواو أو الياء أو الألف أو الهمزة محل آخر منها[3].

لقد عرف علماء العربية القدامى ظاهرة القلب، إذ أشار إليه سيبويه ت ١٨٠هـ) قائلاً: "هذا باب تقلب فيه الياء واواً، وذلك قولك في فعلل من كلت كولل، وفعللٍ إذا أردت الفعل كولل، ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة بيض وقد بيع، حيث خرجت إلى مثالها لبعدها من هذا، وصارت على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تحرك ياؤه ما دام على هذه العدة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك [4].

وقد حدده الرضي (ت٦٨٨هـ) فيما نقله عنه الأشموني (ت٩٢٩هـ): " ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال مول، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاة: سقاية "[5].

وتناول تمام حسان ظاهرة القلب فقال : وملخص القلب أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا كما في : قال وباع ونوى ورمى وغزا، ولا تُقلبان إذا

---

[1] مقاييس اللغة، قلب:17/5 .
[2] لسان العرب، قلب: 685/1 .
[3] يُنْر : المصنف : 343/1 .
[4] الكتاب: 375/4 .
[5] شرح الأشموني: 85/4.

سُكِّن ما بعدهما أو كانتا عينًا لفعل كحُور وعَين، أو لفعل الذي الوصف منه على وزن (أفْعَل) نحو: عور وعين، أو افْتَعَل الواوي كاجتوروا، أو ما آخره زيادة تختص بالأسماء كدوران، أو كانت إحداهما أول حرفين مستحِقَّيْن لهذا القلب نحو: حَيَوَان"[1].

وقد تناول النحويون القدماء والمحدثون ظاهرة القلب ؛ بعدها مما يتعلق بالعلاقة الصوتية بين الحروف، ومن ذلك كلمة (سَّياط) مثلاً، قال ابن جني (٣٩٢هـ): اعلم أن القلب إنما وجب في (سَّياط) ونحوه لأشياء تجمعت، لا لشيء واحد، منها: سكون الواو في الواحد، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة، ومنها: انكسار السين في سياط، ومنها: وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبه من الياء، ومنها: أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما تجمعت هذه الأشياء المستثقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء"[2].

والقلب من سنن العرب في كلامهم ومن ذلك قال سيبويه (ت١٨٠هـ): " أَيْنُقُ إنَّما هو أنوقُ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لويث وشويك وأيينق، وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لواث وشواك كما قالوا: أيانق. وكذلك مطمئن، إنّما هي من طأمنت فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك القسي، إنما هي في الأصل القووس، فقلبوا كما قلبوا أينق، ومثل ذلك قولهم : أكره مسائيك، إنَّما جمعت المساءة ثم قلبت [3].

ونلحظ إن هذا القلب مسوغه التخلص من الثقل في الكلام، فعمدوا إلى القلب؛ لتيسير النطق، وهو منحى رصفي يعنى بتجاور الحروف في الكلمة الواحدة. ومما ورد من مسائل القلب في كتاب التنبيه ما يلي:

- **المسألة الأولى :** عَدُّ ظاهر بنية اللفظ ذي الأصل المنقلب:

قول رجل من شعراء حمير:

مَنْ رأى يَوْمِنَا ويَوْمَ بَني التيم إذِ الْتَفَّ صِيقَهُ بِدَمة [4]

---

[1] (١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ٢٧٦ (٢) ١/٣٤٢ ١/١٥٩ (٣) ٣/٤٦٦-٤٦٧ .

[2] المنصف : 342/1 ، ويُنظر: الخصائص 159/1 .

[3] الكتاب: 466/3-467

[4] ديوان الحماسة:122/1 .

- **نص المسألة:** قال ابن جني : ظاهر أمر العين من (صيق) أنها ياء؛ حملا على الظاهر، وكذلك مأخذ هذا النحو، ألا ترى أن سيبويه حمل (سيّدًا) على أن عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيّد حملا على ظاهر أمره [1].

وقال في موضع آخر، في معرض تناوله قول كنزة أم شملة بن برد المنقري [2]:

لَهْفَى عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ تَجَمَّعُوا بذي السيِّدِ لَمْ يَلْقَوْا عَلِيًّا وَلَا عَمْرَا [3]

إذ قال: تقبل سيبويه عين (السيد) على ظاهرها، فاعتقد فيها كونها ياء، ألا تراه قال في تحقيره سييد، ولا اعتبار لقولهم في تصغير (عيد) : عُبَيْد؛ لقِلْته وشذوذه، فحصلنا بذلك أصلا نعتقده، وذلك أن نحمل الشيء أبدًا على ظاهره حتى يستنزلنا عن ذلك أمر نتبعه[4].

- **دراسة المسألة** : تناول ابن جني مسألة الحمل على الظاهر، في معرض تناوله لفظ (صيق)، وأصله الياء؛ لأن الجمع: "صيق، مثل: جيفة وجيف[5]، ومن ثم، فقد تفرع ابن جني، على ما أصله الواو ، وعامله سيبويه على أن أصله الياء؛ حملا على الظاهر؛ إذ صغر سيبويه (سيد) تحقيرًا على (سَيَيْد)، رغم أن أصل الفعل (ساد- يسود)، فكانت بذلك (سيد) أصلها ،سيود إلا أنهم لما استثقلوا مجاورة الياء للواو، قلبوا الواو ياء؛ لخفتها مقابل الياء، وأدغمت الياءان، فصارت (سيد)، مما حدا بسيبويه على تصغير اللفظ على ما استقر عليه، لا اعتبار أصله.

وقد علل سيبويه هذا النوع من القلب في باب ما تقلب الواو فيه ياءً)، إذ يقول: "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف [6].

---

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٤٩ .

[2] شاعرة، اختار لها أبو تمام قطعتين في «الحماسة» وقال: كانت أمة لبني منقر اشتراها برد وهو من ولد قيس بن عاصم (المنقري فولدت له ابنه «شملة»، الاعلام الزركلي : 211/5 .

[3] ديوان الحماسة :1/292

[4] ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٤٩

[5] لسان العرب، صيق: 208/10

[6] الكتاب :365/4

وكان للعامل الصوتي أثره فيما ذهب إليه سيبويه، وتابعه فيه ابن جني، من تعذر مجاورة الواو للياء، على النحو الذي يمثل تداخلاً فونيمياً بين الصوتين بسبب هذه المجاورة [1] ، فلزم قلب أحدهما من جنس الآخر؛ طلبا للخفة.

ومثال مراعاة ظاهر اللفظ، وما استقر عليه بنية ما قاله الأنباري (ت٥٧٧هـ)، من أصل لفظ (ريحان)، وأنهم قد خفَّفُوا رَيْحان، وأصله رَيْحَان، بالتشديد على فيعلان، وأصل ريحان ريحان، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق لهما ساكن، قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدودة، وكما خففوا : سَيّد وهَيِّن وميت [2]، والأصل: سيود - هيون- ميوت.

وكذلك ما أورده الرعيني (ت ٧٧٩هـ) في (شيبان)، و "الأصل: شَيْوبان، فلما اجتمعت الواو والياء قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، فصار : شَيِّبان، ثم إن العين حُذِفَت تخفيفًا كما حذفوها من (هين) و (ميت)، فبقي شيبان، فتأمله فهو تدريج حسن، وهي طريقة أبي الفتح بن جني" [3]

وقد أقرّ سيبويه الأصل الواوي المنقلب إلى ياء للحركة، ومنها الكسر على سبيل المثال، كما يتضح ذلك في الإسناد إلى الضمير كتاء المتكلم، كما في: أغزيت، وفعلها يغزو . كذلك، مما وافقه فيه المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، فقال : "وكذلك لية إنما هي ! لؤية؛ لأنها من لويت، وقال قوم: نكسر أوائل المضارعة؛ لتنقلب الواو ياء أن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياء كما ذكرت لك في ميزان وميعاد"[4]، وأصلها : مؤزان ومؤعاد، فقلبت الواو ياء للكسر قبلها.

وأكدت الفقر أعلاه، في نهايتها، متابعة ابن جني لهذه الطريقة، والتي ظهر فيها تأثره بسيبويه من استثقال مجاورة الواو للياء، وقبلهما ساكن، ومعاملة اللفظ على ظاهر بنيته بعد التغييرات التي طرأت على بنيته الصرفية لعلة صوتية من دون اعتبار أصله، وهو ما أورده في قوله: فحصلنا بذلك أصلا نعتقده، وذلك أن نحمل الشيء أبدًا على ظاهره حتى يستنزلنا عن ذلك أمر نتبعه.

---

[1] يُنظر : التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : ٢٧٩.
[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 659/2 .
[3] اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر : 143 .
[4] المقتضب : 90/1 .

•**المسألة الثانية:** القلب في (الأيامى) جمع (أيم):

قول البُرْج بن مُسهر الطائي[1]:

وَأَخْرَجْنَا الْأَيَامَى مِنْ حُصُونٍ بِهَا دَارُ الْإِقَامَةِ والثَّبَاتِ [2]

ـ **نصُّ المسألة :** قال ابن جني: "(الأيامى) تكسير (أيم) ، على القلب، من الأئمة، كـ (لين)، وأصل تكسيرها : أيائم بالهمز على قياس قول صاحب الكتاب، و(أيايم) على قول أبي الحسن الأخفش، على الخلاف المشهور بينهما في ذلك، ووزن أيايم: فياعِل، ثم قدمت اللام على العين، فصار التقدير بها إلى (أيام): فيالع، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء فتحة لانفتاح ما قبلها فصارت: أيَامَى، كقولهم في (مدار) و (معاي): مدارى ومعايا، ومحاي: محايا"([3]).

ـ**دراسة المسألة :** تناول ابن جني مسألة القلب في (أيامي) جمع التكسير للمفرد (أيم)، فأورد القولين الواردين أعلاه لسيبويه وأبي الحسن الأخفش، فأما قول سيبويه، فيعتمد على قلب الهمزة ياء في (أيامى)، فيكون :أصلها: أيائم، ووقوع قلب مكاني في اللفظ، فتصير أيامئ ، وقلبت الهمزة ياء لمناسبة كسر الميم، فكانت من بابك وجاعى وحباطى، مما أورده سيبويه في قوله: "وقالوا: وج ووجيا كما قالوا: زمن وزمني، فأجروا ذلك على المعنى كما قالوا : يتيم ويتامي، وأيم وأيامي، فأجروه مجرى وجاعى. وقالوا : حذارى لأنه كالخائف [4]، ووافقه ابن السراج [5].

قال ابن الحاجب :

كَحَمْلِهِمْ فِي جَمْعِهِمْ أَيَامَى عَلَى وَجَاعَى وَكَذَا يَتَامَى [6]

ونجد ابن جني قد راعى الجانب الصوتي عند سيبويه، إلّا أنّه لم يغفل رأي أبي الحسن الأخفش، وهو ما يقارب ما ذهب إليه سيبويه، من وجوب وقوع القلب المكاني في اللفظ؛ لحمله على باب يتصاقب مع المعنى الذي يشير إلى الوجع والإحباط، ومن

---

[1] البرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطائي شاعر من معمّري الجاهلية. كانت إقامته في ديار طيئ بلاد) شمر، اليوم بنجد. اختار أبو تمام (في الحماسة) أبياتا من شعره. وله خبر مع سواد بن قارب الدوسي أيام كهانته قبل الإسلام ينظر الأعلام الزركلي: 47/2

[2] ديوان الحماسة: 136/1

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦١.

[4] الكتاب : 650/3

[5] يُنظر: الأصول في النحو : 386/2

[6] ينظر: الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري: 42/2.

ثم، فقد أقر ابن جني منهجية التغييرات الصوتية في اللفظ، من وقوع القلب، ولم يشر إلى حقيقة أصله؛ كون التغييرات الصوتية الناتجة عن القلب متقاربة.

والذي أميل إليه إلى أن أصل الفعل (آم)، وأن (أيامى) منقلب عن أيائم على هذا النحو ، ولما استثقلوا الهمزة المكسورة قلبوها ياء لتناسب الكسر، فصارت أيايم ووقع القلب المكاني، فقدمت الميم على الياء؛ لتكون من باب: وجاعي وحباطى على قول سيبويه، وما ذكره ابن منظور : "وأما أيامى فقيل: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة ؛ وقال الفارسي : هو مقلوب موضع العين إلى اللام[1].

٢ – الإبدال :

- تعريفه والفرق بينه وبين الإعلال :

- **الإبدال لغة** : يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (بدل)، والباء والدال واللام أصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب. يقال: هذا بدل الشيء وبديله.

ويقولون: بدلتَ الشَّيء : إذا غَيْرْتَهُ "[2].

-**الإبدال في الاصطلاح، والتمييز بينه وبين الإعلال** : هو إزالة حرف، ووضع آخر مكانه. فهو يُشبه الإعلال؛ من حيث إن كلا منهما تغيير في الموضع، إلا أنَّ الإعلال خاص بأحرفِ العلَّةِ، فيقلبُ أحدها إلى الآخر، وأما الإبدال، فيكون في الحروف الصحيحة، بجعل أحدهما مكان الآخر، وفي الأحرف العليلة، بجعل مكان حرف العلة حرفًا صحيحًا [3]. ويعرف بأنّه أيضاً :" هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل"[4].

قال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) : " ويريد به المحققون من علماء اللغة : إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة"[5]. وعرفه الدكتور عبد العليم إبراهيم بقوله: " والإبدال هو تغيير يحدث في حرف آخر غير أحرف العلة والهمزة،

[1] لسان العرب، آم: 39/12

[2] مقاييس اللغة، بدل:39/12 .

[3] يُنظر: الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري: 195/1

[4] التعريفات ٩.

[5] الإبدال لأبي الطيب اللغوي: ٩١ ، ويُنظر : اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢٦٥

مثل تغيير (اصتبر) إلى (اصطبر) بإبدال تاء طاء، وتغيير (ازتهر) إلى (ازدهر) بإبدال التاء دالًا [1].

ومن ثم بيَّن أنّ الإبدال أعم من الإعلال، إذ قال: "ويرى بعض علماء الصرف أنّ الإبدال هو تغيير يحدث في أي حرف، وعلى هذا الرأي يصدق الإبدال على مواضع الإعلال، ويكون الإبدال أعم من الإعلال، فتغيير (قَوَلَ) إلى (قَالَ) يسمى إعلالاً وإبدالاً" [2].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ التعبير المناسب تعريف الإبدال يجب أن يكون قيام حرف مكان "حرف بدلاً من : "إقامة حرف مكان "حرف" ؛ لأنّه كما يرى- أقرب الى التعبير عن طبيعة التطوّر الصوتي الذي يطرأ على اللغة، فالواقع أن حدوث هذه الظاهرة غير متوقف على إرادة تقصد إليه، وإنّما هو عملية ترتبط بالتأريخ وبالزمن الطويل، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلمات متعددة يدلّ تشابهها على أنّ إحداها قد تعرضت لمثل هذا التطوّر خلال السنين، وليس من حق أي إنسان في- رأينا- أن يقوم هو بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى ما لدينا من تراث لغوي، بل المفروض أنّنا نلتزم بما ورثناه من تقاليد اللغة هذه الفصحى "[3].

وظاهرة الإبدال ظاهرة لغوية شائعة قائمة على تمازج الأصوات وتجاورها في أثناء الكلام [4]، بل هي سنة من سنن العربية كما عبّر عنها ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) بقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَه، ومَدَهَه وفرس رفلٌ ورفةٌ ، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء[5]"

[1] تيسير الإعلال والإبدال: ٥.
[2] المصدر نفسه : 5 .
[3] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢٦٥.
[4] يُنظر : النحو العربي قواعد وتطبيق :٤
[5] الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٤ ، ويُنظر فقه اللغة وسر العربية: ٢٦٣ ، والمزهر في علوم اللغة : 460/1 ، والبلغة إلى أصول اللغة : ١٢٢

- **حروف الإبدال :** هي الهمزة والنون والصاد والتاء والياء، والواو، والميم، والجيم والدال، والطاء، والألف، والهاء، والزاي واللام ويجمعها: (أنصت يوم جد طاه زل)[1] ، وقال آخرون : هي مجموعة في قولنا: (طال يوم أنجدته)[2].

- **مواضع الإبدال :** للإبدال مواضع مشهورة، تناولها النحاة في مؤلفاتهم، وهي:

١ - الهمزة والعين:

ومخرج الهمزة من أقصى الحلق والعين من وسطه[3]، فهما متجاوران في المخرج، ويجمع بينهما صفة الجهر والرّخاوة والاصمات والانفتاح، والاستفال وهذه الظاهرة تعرف بظاهرة العنعنة، وقد امتاز بها التميميون، وهي ابدال الهمزة عيناً، قال الفراء: "لغة قريش، ومن جاورهم (أنَّ)، وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون الألف المفتوحة الهمزة عيناً، وفي الحديث جاء: أشهدُ (عنك) رسول الله "ص" فإذا كسروا رجعوا إلى الألف، وقالوا في "لعل"، لأن"[4].

2- إبدال الهمزة ياء:

قال ابن عصفور: "الياء تبدل همزة باطراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد في مذهب سيبويه، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمد ، نحو : صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب . فإن لم تكن الياء زيدت في المفرد للمد لم تهمز ، إلا بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نية، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واواً أو ياء. فتقول في جمع عَيْلٍ: عَيائل، فتُهمز لثقل البناء ثقل اجتماع حروف العلة وهي الياءان والألف مع قرب الياء من محلّ التغيير. وهو الطرف" [5].

وينص الدكتور عبد الصبور شاهين على أنه هذا الإبدال عرف في موضعين:

1- أن يكسر ما قبل الألف في مثل : مَصَابِيح جمع مصباح وتصغيره على مُصَيبِيح.

2 - أن تقع ياء التصغير قبل الألف في مثل: غُليم تصغير غُلام وعند تحليله القاعدة الأولى وتوجيهها صوتياً نصَّ قائلاً: "ويلاحظ أن الألف في "مصباح" وهي

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب 853/2

[2] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك1562/3، وآراء سيبويه في مصنفات ابن سيده الأندلسي دراسة لغوية: ٣٤.

[3] ينظر: الكتاب: 433/4 ، وسر صناعة الاعراب، ابن جني: 52/1.

[4] تهذيب اللغة عنن: 111/1، وتاج العروس عنن: 283/9، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي : ٨٧

[5] الممتع الكبير في التصريف : ٢٢٧ ، وينظر: الكتاب : 313/2، والمنصف: 43/2-45

فتحة طويلة لم تقلب ياء في مصابيح ولكنها قلبت كسرة طويلة، في الجمع والتصغير ، فالتبادل واقع بين حركات فقط، ولكنّنا نتساءل عن السبب الذي يدعونا إلى القول بالإبدال في هذا الموضع [1].

إن التجانس هو صانع الإبدال بين الهمزة والياء، وقد تم هذا بناء على تغيير حركات ما قبلها، فناسب ذلك القلب من خلال طبيعة النطق اللغوي [2].

وقد نبه النحاة إلى مواضع كثيرة للإبدال، وهي ما يتداخل فيه مع الإعلال، ومن ذلك أن تبدل الهمزة - أيضا - من عين اسم الفاعل الموازن فاعلا، إن اعْتَلَّت فعله نحو : بائع، وطائع. أصلهما بايع، وطاوع، فتحركت الياء والواو مع ضعفهما بمجاورة الطرف، وتقدم إعلالهما في الفعل، وكان قبل كل واحدة - منهما - فتحة مفصولة بألف زائدة فنوى سقوطها واتصال الفتحة فانقلبت ألفا، فالتقت ألفان في عين اللفظ، فحركت الثانية، وانقلبت همزة [3].

وتشير الفقرة السابقة إلى اشتراك الإعلال والإبدال في بعض المسائل، فإذا صيغ الفاعل من الفعل (بيع)، كان (بايع) ، ولكن الياء تُستثقل في النطق، فتبدل الياء همزة، فتصبح (بائع)، وذلك من المسائل التي يشترك فيه كلٌّ من: الإعلال والإبدال ؛ لأن الياء حرف علة، قد أبدلت همزة، وهو حرف صحيح، يختص به الإبدال.

كما يدخل في الإبدال لغات العرب، ومن ذلك "استثقال بعضهم اجتماع الضاد والطاء، فأبدل من الضاد لاما، كما أبدل بعضهم الضاد من اللام فقال: اضتقطت النوى يريد التقطت، وقالوا :أيضا استقطته بالسين وقالوا اسمع في (استمع)، قلبوا التاء سينا وأدغموا ، وقد تجعل دالاً بعد الجيم قالوا : اجتمعوا في اجتمعوا، واجز في (اجتز)، فلا يقال عليه، فيقال في (اجترح) اجدرح، وفي بعض تصانيف ابن مالك ما يدل على أنه لغة لبعض العرب [4].

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٦.
[2] ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي: ٢٠١.
[3] إيجاز التعريف في علم التصريف : ١٠٧.
[4] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 311/1 .

ولاشك أن الإبدال من الظواهر الصوتية التي يطول التقديم إليها؛ نظرًا لتعالقها مع طبيعة الحروف التي ترتبط بطبيعة الحركات، إلا أن النحويين قد اختصوا الحروف بهذه الظاهرة؛ لأن الحرف هو الأصل، والحركة تابعة له، وفرع عليه.

ومن مسائل الإبدال في الكتاب محل الدراسة والتي يظهر تأثر ابن جني بسيبويه فيها، فيما يأتي:

- **المسألة الأولى: إبدال العين همزة:**

قال أبو الشغب العبسي[1]:

لا تعذُّلِي فِي حُنْدَجٍ إنَّ حُنْدُجَا ولَيْتَ عِفْرِينِ لَدَيَّ سَواءُ [2]

ـ **نص المسألة :** قال ابن جني، متفرّعًا على البيت "وقلتُ مرة لأبي علي، وفوائت الكتاب تُقرأ عليه، وقد مر بنا منها (عُياهِهم) : فياعِل ، فقلت له: تكون همزته بدلًا من همزة (أياهم): أفاعل، كأحامر، وأجارد، وأباتر"[3].

ـ **دراسة المسألة:** اشار ابن جني في معرض حديثه مسألة إبدال العين همزة في (غياهم)، في معرض تناوله لفظ (عِفرين)، ومناقشته أصل اشتقاقه، مما فات سيبويه في الكتاب، وهو ما تفرّع فيه لمناقشة الأصل الاشتقاقي للفظ (عياهم)، مما ذهب فيه إلى أن أصل اللفظ (أياهم) ملحقا بوزن (أفاعِل) كما ورد، وهو ما يشير إلى وقوع الإبدال في اللفظ.

ولما كان وزن (عُياهُم): فَاعِل، كما ذهب ابن جني، كان جذره (عهم)، و "العيهامة : الناقة الماضية ويقال: هي الطويلة الضخمة الرأس"[4]، وقال أبو عبيد: ناقة عيهم عيهل، وهي السريعة، وقال غيره : عيهم : موضع بالغور من تهامة"[5].

من هنا، فنحن أمام احتمال أن يكون وزن (فياعِل) جمعًا للنوق السريعة، أو جمعًا للمكان ؛ باعتبار الأغوار المرتفعة على قول أبي عبيد.

---

[1] راوي من رواة الحديث وشاعر عربي من شعراء العصر الأموي والعباسي من أهل الحجاز، اسمه عكرشة بن أربد بن مسحل بن شيطان بن خويك بن جذيمه العبسي، وكنيته أبو الشغب، ينظر : معجم شعراء الحماسة، عبد الله عبد الرحيم عسيلان: ٨٣

[2] ديوان الحماسة: 94/1

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٢٧

[4] العين، عهم: 110/1

[5] تهذيب اللغة، عهم: 106/1

أمّا على معنى الأغوار المرتفعة، فهو مسموع عن العرب، مثل: أجارد، وهو "اسم وأحامر اسم بلد" [1]، فكانت (غياهم) أصلها الهمزة كما ذهب ابن جني؛ ومن ثم، لا يكون أصلها (عهم)، مما فصله ابن عصفور في قوله: "وعلى فعلعل: قالوا عند الزلزلة: إزلزل وهو (فِعِلْعِل) من لفظ الأَزلَ، ولا يُجعَل (إِفِعْلِل) من لفظ الزلزلة؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها إلا الأسماء الجارية على أفعالها، فأما (عُياهِم)، فحكاية صاحب (العين) لا يُلتفت إليها"[2].

وأشارت الفقرة إلى أن ابن عصفور يقر رأي ابن جني على ما أورده من إبدال العين همزة يرفض ما ذكره الخليل من أن جذرها (عهم)، أن جمع (عيهم) هو موضع عياهم.

ومما يُستأنس به ما قاله ابن جني في (الخصائص): "أجارد وأباتر جارٍ مجرى أضارب وأقاتل، وإذا جرى مجراه، فقد لحق في المثال به، والهمزة في ذلك إما هي أصل هذا المثال للمضارعة، والألف هي ألف (فاعل) في: جارد وباتر لو نطقوا به، وهي كما تعلم للمعنى كألف ضارب وقاتل... ولا يكون أجارد أيضا ملحقا بعذافِر لما قدمناه من أن الزيادة في الأوَّل لا تكون للإلحاق، إلا أن يقترن بها حرف غير مد كنون (ألندد) وواو : إِزْمَول وإِسْحَوفٍ وَإِدْرَون؛ لكن دُوَاسِر ملحق بعذافِر، ومثله عُيَاهِم "[3].

وتشير الفقرة إلى أن (عياهم) ملحقة بعذافِر على وزن (فياعِل)، وأن أصلها: أياهم، فتكون الهمزة للمضارعة، وألفها من وزن (أفاعِلمفاعلة)، كأبارز مبارزة. والذي أميل إليه إلى أن (عُياهِم) لغة على إبدال الهمزة عينًا، والأصل (أياهم) جمعه (أيهم)، وهو الليل الذي لا نجوم فيه "[4]، ومنه العلم، كجبلة بن أيهم، مما يقوي احتمال وقوع الإبدال في اللفظ؛ ذلك أن الدراسات الصوتية الحديثة أقرت وقوع الإبدال بين حروف الحلق، كالهمزة والهاء كقولهم هرقت، وهمرت، وهياك وإياك [5].

- **المسألة الثانية: إبدال الهمزة ياء:**

---

[1] ديوان الأدب: 274/1 .
[2] الممتع الكبير في التصريف: ٨٤ .
[3] الخصائص: 485/2 .
[4] تهذيب اللغة، عهم: 251/6 .
[5] يُنظر : التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث: ٣٥١.

قول حجر بن خالد [1]:

لَعَمْرُكَ مَا أَلِيَّاءُ بْنُ عَبْدِ بِذِي لَوْنَيْن مُخْتَلِف الفعال [2]

ـ **نص المسألة :** قال ابن جني: "ألياء : فعيلاء، كقريثاء وكريثاء وعجيساء، ولامها تحتمل أمرين أحدهما أن تكون واوا، من لفظ (أَلَوْتُ)، والآخر أن تكون ياء، من لفظ (الأليَّة)، ويجوز فيها وجه ثالث، وهو أن تكون همزة مجتمعا على تخفيفها، فتكون من لفظ (الألاءة)، في قوله:

وَخرَّ عَلى الأَلْاءَةِ لَمْ يُوَسَّدُ كَأَنَّ جَبِينَهُ سَيْفٌ صَقِيلُ [3]

ومذهب سيبويه في الألاءة والأشاءة أنهما من باب أجأ وأتأة، فيكون أصلها على هذا (أليئاء) كعليعاع، فألزمت الهمزة التي هي لام التخفيف، فأبدلت إلى ما قبلها، وأُدغمت الياء الزائدة فيها، فصارت كخطية ورزيَّة "[4].

وكذلك قول زياد بن منقذ العدوي[5]

عن الإشاءة هلْ زالَتْ مَخارِمُها وَهلَ تَغَيَّرَ مِنْ آرامِها إِرَمُ [6]

إذ قال ابن جني: "ولام الأشاءة همزة، كذا مذهب صاحب الكتاب، وهو الصواب"[7].

ـ **دراسة المسألة :** تناول ابن جني مسألة إبدال الهمزة ،ياء، على مذهب سيبويه، وهو ما فسر به قول الشاعر : أليَّاء، مما تعددت فيه آراء النحويين؛ إذ قال سيبويه: "وأما ألاءةٌ ،وأشاءة، فأليئة وأشيئة؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدلة. ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه ألاية كما كانت في عباءة عباية، وصلاءة صلاية، وسحاءة سحاية، فليس له شاهد من الياء والواو ، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمر واضح[8].

---

[1] حجر بن خالد الثعلبي شاعر بكري من بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. ينظر : شرح الحماسة، التبريزي: ١٣١.
[2] ديوان الحماسة : 199/1مع اختلاف يسير ما أليَّاهُ.
[3] يُنظر : ديوان الحماسة: 421/1 ، البيت لابن عنمة الضبي.
[4] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٩٩.
[5] زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي، من بني العدوية، من تميم يلقب بالمزار من شعراء الدولة الأموية. كان معاصرا للفرزدق وجرير ينظر الأعلام الزركلي : 43/3.
[6] ديوان الحماسة: 158/2 .
[7] الكتاب :459/3
[8] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤٤٣.

ونفهم من كلام سيبويه أن الهمزة أصلية غير مبدلة في (ألاءة) و(أشاءة)، وهو ما استند إليه ابن جني؛ لتفسير عدم ظهورها في (ألياء)، وأصلها على مذهب سيبويه (أليئاء)، فأبدلت الهمزة ،ياء، وأدغمت الياءان، فصارت: ألياء، كخطيَّة ورزية [1].

وقد اتفق البصريون مع سيبويه؛ إذ قال ابن السراج:" فأليئة وأشيئة لأن هذه الهمزة ليست مبدلة ولو كانت مبدلة لجاء فيها ألاية كما كان في عباءة عباية وفي صلاءة: صلاية وإذا لم يكن شاهد فهو عندهم مهموز " [2].

وقال السيرافي (ت ٣٦٨هـ) : "وما كانت الهمزة فيه أصلية غير منقلبة فإنها تثبت همزة في التصغير ولا تحذف، فمن يقول : (ألاءة) وهي نبت و (أشاءة) وهي الفسيلة يقول في التصغير (أليئة) و (أشيّئة)؛ لأن الهمزة ليست بمبدلة، والأصل في هذا عند سيبويه أن ما كان معروف الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء، فهو من باب (عطاء) و (رشاء) "[3].

وقد اعتمد السيرافي على مذهب سيبويه في أصلية الهمزة في ألاءة وأشاءة؛ بدليل بقاء الهمزة في التصغير (أليئة أشيْئة)، وهو ما يدل على أن أصل (ألياء): أليناء، كما ذكر ابن جني، مرجحًا رأي سيبويه على بقية الآراء في ثم جاء استناد ابن جني إلى مذهب سيبويه لقوته، وإجماع البصريين عليه في هذا المسألة، ومن الصدد.

والذي أرجحه إلى أن (اليَّاء) وقعت علمًا ، فتحتمل احتمالات عدة، كما أورد ابن جني ؛ كون معاني الأعلام على مراد واضعيها من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالأقرب أن يكون (ألياء) اسمًا مصغَرًا وقع علمًا، وتصغيره من باب: عِدَة وزنة: أعيدة وأزينة [4]، فصار : ألية من ولى، وألحقت ألف التأنيث الممدودة في مقابل تاء التأنيث للعلامة، فصارت الياء على نحو ما أورد ابن عنمة.

المبحث الثاني

الظواهر الصوتية في الصوائت

---

[1] يُنظر : المقتضب: 161/1 .
[2] الأصول في النحو : 58/3 .
[3] شرح كتاب سيبويه: 200/4.
[4] يُنظر : شرح المفصل للزمخشري:402/3 .

ومن الظاهر الصوتية الواردة في هذا الصدد بكتاب التنبيه ما يلي:

١ ـ الإشمام :

ـالإشمام لغة : يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (شمم)، و"الشين والميم أصل واحد يدل على المقاربة والمداناة [1] ،" ويقال : شاممت فلانا إذا قاربته وتعرفت ما عنده بالاختبار والكشف وهي مفاعلة من الشم كأنك تشم ما عنده ويشم ما عندك لتعملا بمقتضى ذلك ؛ ومنه قولهم : شاممناهم ثم ناوشناهم"[2].

ـ الإشمام اصطلاحا: إن "حقيقة الإشمام في الحروف أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيرًا؛ دلالة على الضمّ الخالص قبل أن تُعَلَّ، كما يُنحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلا إذا أراد ذلك؛ ليدل على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء، أو لتقرب بذلك من كسرة وليته"[3].

ودلت التعريفات اللغوية والاصطلاحية على أن الإشمام تقريب الحرف من الحرف، كتقريب الضم من الكسر على مثال الإمالة؛ إذ تقرب الإمالة الفتح من الكسر المتحصل من الياء، وكذلك الإشمام مع الضم أو غيره.

ومن أمثلة الإشمام الواردة في القرآن الكريم قوله تعالى: **((قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ))** [4].

إذ قُرئت (تأمنا) بإشمام النون ضمة مع الإدغام[5]؛ فكأن الناطق قد نطق الضمة سريعا قبل نطق النون المدغمة؛ ليعرف السامع أن ثمة ضمة على إحدى النونين حال فكّ إدغام النون، وأن أصلها تأمننا.

ومما ورد في الإشمام بالكتاب محل الدراسة:

- **المسألة الأولى: إشمام الضم إلى الكسر :**

ومنه قول بعض بني قيس بن ثعلبة[6]:

---

[1] مقاييس اللغة شمم: 175/3

[2] لسان العرب، شمم: 326/12

[3] جامع البيان في القراءات السبع: 840/2

[4] سورة يوسف: ١١.

[5] ينظر: التيسير في القراءات السبعة: 127، يُنظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:329.

[6] هو بشامة بن حزن النَّهْشَلِي وَلَيْسَ لَهُ تَرْجَمَة فِي كتب الأنساب والظاهر أنه إسلامي، ينظر: شرح الحماسة التبريزي هامش رقم ٣ :25/1.

وإنْ دَعَوْتِ إلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوْماً سَرَاةَ كِرامِ النَّاسِ فَادْعِينَ [1]

- **نص المسألة:** قال: وأما من رواه (البيت) بإشمام الضم، ففيه السؤال ؛ فذلك أن الحركة قبل الردف هي التي يقال لها: الحدو، ولن تأتِ عنهم مُشَمَّة ولا مشوبة، وإنما إحدى الحركات مخلصة البتة، ولم يذكر الخليل ولا أبو الحسن ولا أبو عمرو، ولا واحد من أصحابنا حال هذه الحركة المشوبة كيف اجتماعها، فدل ذاك على أن الحركة، في نحو هذا، ينبغي أن تكون مخلصة، ومذهب سيبويه في هذا النحو، مثل: ادعي واغزي الإمالة وإشمام الكسرة شيئًا من الضمة، ولم يستثن ردفًا من غيره.

ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة والضمة الصريحتين أن ما فيها من الإشمام لا يُعتَدُّ به، ولا ينظر إلى قدره، وإنما هو كإمالة الفتحة إلى الكسرة في نحو: حاتم وسالم[2].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني إشمام الضمة على العين في قول الشاعر: فادعين؛ إذ الأصل في الفعل (ادعو) بإثبات الواو حال الرفع، وإثبات الضمة علامة على الواو حال صياغة فعل الأمر من الفعل ؛ كونه معتل الآخر.

وقد تعذر اجتماع الضم على العين التي استحقت الكسر الناتج عن الياء؛ لإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة على النحو الذي استدعى إشمام الضم إلى الكسر على إحدى روايتين، وهو ما تساءل بصدده ابن جني حول مدى إمكانيته، فقال أنّه لم يسمع من النحويين البصريين: الخليل والأخفش وأبي العلاء الحضرمي الواردة أسماؤهم في الفقرة ما يسوّغ وقوع هذا الإشمام.

واستشهد ابن جني بما ذكره سيبويه من تعذر اجتماع الضمة على العين مع الكسر الناتج عن الياء، وقصد به ابن جني قول سيبويه: " وقالوا للمرأة: اغزى، فأشموا الزاي؛ ليعلموا أن هذه الزاي أصلها الضم، وكذلك: لم تَدْعي، ولم يضمُّوا فتقلب الياء واوا، فيلتبس بجمع القوم ، ولم تكن لتُضَمَّ والياء بعدها؛ لكراهية الضمة وبعدها الياء، إذ

[1] ديوان الحماسة: 25/1.
[2] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٩.

قدروا على أن يشمُّوا الضم، فالياء تقلبُ الضمة كسرة كما تُقَلَبُ الواو في (لَيَّة) ونحوها"[1].

وظاهر من كلام سيبويه قوله بالإشمام فيما لا يجتمع فيه الضم مع الكسر ؛ لكراهية ذلك؛ لئلا تستولي الياء على حركة الواو ، فتقلب ياء، وتُدغم الياءان، كقولهم: ليّة وأصلها لؤية من الفعل (لوى)؛ إذ غلبت الياء على الواو الخفيفة، فانقلبت ياء من جنسها، وأدغمت الياءان، ومن ثم، تكون الكسرة مخلصة، مع إشمامها شيئًا من الضمة في فتدعين)، وهو ما اتفق معه فيه ابن جني، في قوله: ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة والضمة الصريحتين أن ما فيها من الإشمام لا يُعتَدُّ به، ولا ينظر إلى قدره، فجعل الإشمام الواقع في النطق بقدر لا يكاد يُذكر ، مما اتفق فيه مع سيبويه اتفاقا واضحًا، مما أكده ابن جني في موضع آخر بقوله: "ألا ترى أنك تقول للمرأة: أغزي، وأصله : أغْزُوي، فأصل الواو الكسر، وأصل الزاي الضم، فلما أسكنت الواو استثقالا للكسرة عليها، نُقلت الكسرة إلى الزاي، فقيل: "اغْزِي[2].

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أُعِلَّ عينا وضم جا كبوع فاحتمل [3]

وقد قال البغدادي (ت ١٠٩٣هـ):" وإنما كان أسهل من قبل أن الفتحة إذا نحي بها قبل الألف نحو الكسرة انتحيت أيضا بالألف بعدها نحو الياء لا بد من ذلك من حيث كانت الألف ناشئة عن الحركة قبلها على احتذاء وموازنة اتباع. فإذا أملت الفتحة والألف فهناك عملان في الحركة والحرف جميعا كما ترى.

وأمّا الياء في ادعينا وقيل وبيع فإنها وإن شيبت الحركة قبلها خالصة البتة وغير مشوبة شوب ما قبلها وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملة والقدرة ناهضة بالنطق بالياء الساكنة بعد الضمة الناصعة فكيف بها بعد الكسرة التي إنما اعتلت بأن انتحي بها نحو الضمة، والعمل في ذلك خلس خفي "[4]

٢ ـ حروف الحلق :

---

[1] الكتاب: 423/4

[2] المنصف لابن جني:

[3] كتاب شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:167

[4] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 305/8

- **الحلق لغة :** يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (حلق)، "والحاء واللام والقاف أصول ثلاثة فالأول تنحية الشعر عن الرأس ، ثم يحمل عليه غيره. والثاني يدل على شيء من الآلات مستدير . والثالث يدل على العلو"[1]، و"الحلق: مساغ الطعام والشراب في المريء، والجمع: أحلاق [2].

- **الحلق في الاصطلاح** : هو "الحلقوم، أصله الحلق، وزيدت الواو والميم، وهو مجرى النفس لا غير"[3]

"و حروف الحلق ستة هي: الهمزة الهاء العين الحاء، الغين والخاء" [4].

وقد تناول النحويون الطبيعة الصوتية لحروف الحلق، ومن ذلك قال سيبويه : "حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها" [5] ، مما يدل على قلة حالات إدغامها لدى العرب ؛ كون مخارجها لا تلتقي إلا نادرا، وهو ما حدا بالعرب إلى تجنب التقائها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين المتتاليتين قدر المستطاع.

ولكي نتعرف على علة قلة إدغام حروف الحلق في بعضها بعضا، ينبغي التعرف على مخارجها، قال المبرد (ت ٢٨٥هـ) : " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة وهي أبعد الحروف ويليها في البعد مخرج الهاء والألف هاوية هناك والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء والعين والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم مما يلي الحلق مخرج الخاء والغين "[6].

ويتضح تباعد مخارج حروف الحلق عن بعضها بعضا، بحيث تقل فيها الظواهر الصوتية بعضها بعضا .

وقد ذكر ابن جني، فيما تعلق بحروف الحلق، ما يأتي:

- **المسألة الأولى:** الطبيعة الصوتية لحروف الحلق حال تجاورها

قول جواس يرد على امرأة من بني ضبة[7]:

---

[1] مقاييس اللغة حلق: 92/2 .
[2] لسان العرب، حلق 58/10
[3] الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : ٤٠٨.
[4] المعجزة القرآنية، حقائق علمية قاطعة : ١١٤.
[5] الكتاب:449/4
[6] المقتضب:192/1
[7] وجواس بن نعيم أحد بني حرثان بن ثعلبة بن ذؤيب بن السيد الضبي، ينظر: تاج العروس، الزبيدي، جوس: 233/8

وجَدْتِ أباك تابعاً فَتَبِعْتِه وأنتِ لِعُهَّارِ الرّجالِ لَزُومُ [1].

ـ **نص المسألة:** قال ابن جني: "إذا العين على الهاء التقتا، نحو: عَهْد وعِهْنِ وعُهر، فإن تقدمت الهاء على العين لم تجتمعا إلا بفاصل، نحو: هَيْعة وهَلَع وهَنَع وهَجَع وهُبَع وهَمَع، وسبب ذلك قوة العين على الهاء، فإذا تقدم الأقوى احتمل اجتماعهما، وإن تقدم الأضعف إلى الأقوى لم يحتمل ذلك؛ وذلك لعزَّة حروف الحلق، وقلة تجاورها ... ألا ترى إلى قول سيبويه، وإن كان في غير هذا: وإنما يقدمون الذي هم إليه أحوج، وهم ببيانه أعنى "[2].

ـ **دراسة المسألة :** تناول ابن جني مسألة تجاور حروف الحلق في الكلمة الواحدة، والطبيعة الصوتية لهذا التجاور، في معرض تناوله لفظ (عمار) الوارد في البيت محل الدراسة، مما ذهب فيه إلى أن الطبيعة الصوتية لحروف الحلق متباينة حال تجاورها؛ لأنها متدرجة من حيث القوة والضعف، فيكون تقدم الأقوى مسوّغا صوتيًّا للتجاور المباشر، أما تقدم الأضعف على الأقوى فيلزمه حرفا يتوسط حرفي الحلق على شاكلة نون الوقاية؛ ليسلم النطق من الثقل.

وبدا تأثر ابن جني بما أورده سيبويه، إذ قال: "وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على الله أبوك، ولقيته أمس [3] ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان، وليس كل جار يُضمر ؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثم قبح [4].

وتشير الفقرة إلى ميل العرب إلى التخفيف في كلامهم بالحذف؛ ليتصل الكلام، وهو ما تمثل له سيبويه بحذف الجار والألف واللام للتخفيف في قولهم: الله أبوك، ولقيته أمس، ما أدى لتجاور الهاء في آخر الكلمة (لله ـ لقيته) مع الهمزة في أول ما يليها (أبوك ـأمس)، وهو ما يشير إلى منهجية استنتج منها ابن جني ما ذهب إليه من تدرّج حروف الحلق من حيث القوة على النحو الذي راعاه العرب في تقديم كل منها على الآخر.

---

[1] ديوان الحماسة : 190/2

[2] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٥-٤٦٦ .

[3] أحسبها : لقيته بالأمس؛ لتتسق مع ما بعدها .

[4] الكتاب : 2 /163

وقد راعي النحويون هذه الطبيعة الصوتية لحروف الحلق عند التجاور، ومن ذلك ما قاله ابن السراج (ت (٣١٦هـ) : " ولا يُدغم الحاء في الهاء، والعين مع الهاء: أقطع هلالا البيان أحسن، فإن أدغَمْتَ لقرب المخرجين، حولت الهاء حاء، والعين حاء، ثم أدغمت الحاء في الحاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يُدغَم في الذي قبله، وكان التقاء الحاءين أخفَّ في الكلام من التقاء العينين "[1]

ونفهم من كلام ابن السراج ما يؤكد هذه الطبيعة الصوتية لحروف الحلق، وأن ما عناه ابن جني بما أسماه الأضعف والأقوى يعبر عن التدرج في قوة هذه الحروف الصوتية من حيث ترتيب مخارجها في الفم، مما اتفق فيه مع سيبويه وغيره من النحويين تمامًا، ويتفق مع الدراسات الصوتية الحديثة التي تعد الحروف على أساس فونيمي يمنع توالي الحروف التي تتداخل فيها الفونيمات بصورة تثقل النطق، ويتعذر معها التجاور الحرفي مثل الميم ،والباء، والفاء والباء، وغيرها من الحروف التي يمتنع إدغامها حال تجاورها [2]، وهو ما يراعى في تجاور حروف الحلق كما أورد ابن جني متابعاً بذلك سيبويه.

وأتفق مع منهجية ابن جني، مع مراعاة حركة حرف الحرف أو تسكينه، مما نجده منطبقا على الأمثلة التي أوردها ابن جني؛ إذ قد يصح تقدم الهاء على العين حال تجاور كلمتين متتاليتين، كقولنا : لَهُ عَهْدٌ، مما وجب التنبيه إليه، مما لم يمثل له ابن جني، فيتوهم السامع أنها قاعدة تنطبق على تجاور حرفي الحلق في اللفظ الواحد أو في اللفظين المتتاليين.

[1] الأصول في النحو :414/3

[2] يُنظر : التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : ٤١٧-٤١٨.

الفصل الثاني

المستـــوى الصرفي

المبحث الأول: الميزان الصرفي للألفاظ

المبحث الثاني: التصغير

الفصل الثاني
المستوى الصرف

يُعد الصرف النصّ المكمل للنحو، وهو علمٌ لا بُدَّ مِنْهُ لُكُلِّ دارسي اللغة.

التصريف لغة : " التحويل والتغيير والتقليب، فتصريف الرياح: تحويلها من وجه الى وجه آخر ومن حال الى حال، وصرّفته في الأمر تصريفاً قلبته فتقلب، وصرف الشيء: أعمله كأنه في غير وجه يصرفه عن وجه الى وجه، وتصريف الدراهم إنفاقها والصَّيرَفُ والصراف والصيرفي، النقاد وهو من التصرف، قال تعالى : ((انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ)) [الأنعام: ٥٦]،(وَلَقَد صَرَّفنَا فِي هَذَا القُرانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَل وَكَانَ الإنسنُ أَكثَرَ شَيء جَدَل) [الكهف: ٥٤]،(وَتَصرِيفِ الرِّيح وَالسَّحَابِ المُسَخَّرِ بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ لأيت لِّقَومٍ يَعْقِلُونَ) [البقرة: 164]"[1]

التصريف اصطلاحاً: " هو أن تجيء الى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى، مثال ذلك: أن تأتي الى (ضرَبَ) وتبني منه مثل (جَعْفَرَ) فتقول: ضَرْبب، ومثل (عَلِمَ) (ضَرَبَ)، و "ظَرُفَ ضَرُبَ فتنصرف الكلمة على وجوه كثيرة "[2].

قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : التصريف : علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست "بإعراب وشرح الرضي (ت ٦٨٨هـ) تعريف ابن الحاجب (بأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات كقولهم: " كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً "[3]. والحق: إن هذه الأصول التصريف، لا العلم بها وأبنية الكلم: المراد به وزنها وصيغتها مثل عدد حروفها وحركاتها وسكونها، وأحوال الأبنية هي أبنية الماضي والمضارع والأمر" [4].

والتصريف تفعيل من الصرف، وهو " أن تصرفُ الكلمة المفردة، فتتولّد منها ألفاظ كثيرة ومعان متفاوتة" [5].

---

[1] لسان العرب :صرف ١٨٩٩٠٨ - ١٩٣ ، وتاج العروس صرف 23-11/24

[2] المنصف : ١/ ٣-٤ .

[3] شرح شافيى ابن الحاجب : 1-4 .

[4] النقد اللغوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٧٥

[5] المفتاح في الصرف، الجرجاني: ٢٦.

وقيل : " الصرف علاقته منحصرة بالكلمة نفسها، وبما تطرأ على تلك الكلمة من تغييرات في حروفها وحركاتها مما ليس له علاقة بالإعراب والبناء "[1].

وقد ذكر ابن جنّي في حاجة الناس إلى التصريف إذ قال:" التصريف علم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشدُّ فاقة، أنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف" [2] .

وقال ابن جني: " اعلم أنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول أصل ثلاثي وأصل رباعي، وأصل خماسي ، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف، لا زيادة فيه[3]"

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "والأصل عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصريفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة " [4].

أمّا بدايات هذا العلم فقد كانت مختلطة مع علم النحو الذي كان يعرف آنذاك بأنه علم تعرف به أحوال الكلم إفراداً وتركيباً، حتى أنّ كتب العلماء الأوائل أمثال سيبويه والمبرد كانت لا تفصل بين النحو والصرف، ولكن علم الصرف انفصل بعد ذلك وأصبح علماً قائماً بذاته له موضوعاته، كالنسب والتصغير والإعلال والإبدال، وغيرها كثير.[5]

وكان للتطور العلمي أثر في تمييز قواعد هذين العلمين بعضهما من بعض، فأصبح للمفردات العربية علم يدرس أبنيتها سموه علم التصريف، وعلم يدرس تراكيبها علم النحو، ومن ذلك الوقت تميّز علم الصرف من علم النحو [6].

يعنى سموه المستوى الصرفي بأبواب رئيسة تتناول قضايا معينة تختص ببنية الكلمة، بحيث يمكن تصنيف الأبواب الأساسية فيه إلى باب التصريف، أبنية الأسماء،

[1] المهذب في علم التصريف: ١٢
[2] المنصف: ١/ ٢.
[3] المصدر نفسه:18/1.
[4] التصريف الملوكي : ٥.
[5] يُنظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٢٥.
[6] يُنظر المهذب في علم التصريف: ١٧.

أبنية الأفعال، والمعاني في الأفعال، والمصدر ، والفعل، والاشتقاق، وأبنية المصادر والأمثلة، وهو يقابل تصريف الأفعال، ثم باب الزيادة، فالإبدال، ثم الحذف [1].

ويجدر بنا التفريق بين المستويين الصرفي والصوتي؛ كون المستوى الصوتي، الصوتي يعنى بآلية التغييرات التي تطرأ على بنية اللفظ، بحيث يتحقق التناغم ، أما المستوى الصرفي، فيُعنى بتوصيف الظاهرة وتسميتها. فمثلا، قلب الواو ياء مما ينتمي إلى المستوى الصرفي، باعتبار تسمية القلب، أما آليته من عدم تناسب الواو مثلا مع الكسر، فهو مما يختص به المستوى الصوتي.

وعند بعض علماء اللغة يُعد علم الصرف من العلوم التي برع فيها رواد الكوفة؛ إذ كان لبعض النحويين هوى خاص بعلم الصرف فاشتهروا به، وذلك كشهرة معاذ بن مسلم الهراء الكوفي، المتوفى سنة ١٩٠هـ في صياغة الأبنية ومسائل التمرين، كما كانت هناك ظروف خاصة جعلت بعض النحويين يُقبلون على الصرف، ويتفرغون له. ومن الكوفيين الرؤاسي (ت ١٨٧هـ) العالم الجليل المشهور، الذي رجع إلى الكوفة، فوجد فيها عمه معاذ بن مسلم الهراء مرجع الناس في العربية، فعني بالصرف ومسائله خاصة، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين، حتى قيل: إنهم فاقوا البصريين فيها، ومن هنا عدهم بعض العلماء واضعي علم الصرف، وتخرج بالرؤاسي تلميذاه المشهوران: الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) [2].

والذي نتبينه مما نقلناه أعلاه إلى أن الكوفيين قد برعوا في علم الصرف، بحيث وجد ابن جني نفسه مفتقرًا إلى تحصيله ،وإتقانه، وهو ما قد كان له؛ بناء على توجيه من أبي علي الفارسي.

يمكن الاطمئنان إليه أنّ الصرف ذا أصول عريقة، وهو وإن اشتهر فيه الكوفيون إلّا أنّ البصريين قد قابلوا نظرائهم من الكوفيين سواء بسواء، على النحو الذي نجده في كتبهم، إلا أنه يمكننا القول: إن عامل الزمن قد جاء في صالح المتأخرين أمثال : ابن جني؛ إذ توفي في القرن الرابع الهجري، فكان أن اجتمع له طرفي الآراء البصرية

[1] المفتاح في الصرف: ١١
[2] من تاريخ النحو العربي : ٤٢

والكوفية، فجاءت آراؤه دقيقة إلى حد كبير، بحيث لا يمكن أن يخالف آراؤه الدارسون بعده اللهم إلا في حالات نادرة.

وقد قسمنا هذا الفصل مبحثان فقط تناولنا في الأول المسائل المتعلقة بالميزان الصرفي، وناقشنا في الثاني المسائل المتعلقة بالتصغير، وقد جاء ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

الميزان الصرفي للألفاظ

ـ تعريف الميزان يعود أصل الفظ إلى الجذر اللغوي (وزن)، و"الواو والزاء والنون: بناء يدل على تعديل واستقامة"[1]، و" الوزن ثقل شيء بشيء مثله كأوزان الدراهم... ورأيت العرب يسمون الأوزان التي يوزن بها التمر وغيره المسواة من الحجارة والحديد الموازين واحدها ميزان وهي المثاقيل واحدها مثقال، ويقال للآلة التي يوزن بها الأشياء ميزان أيضا [2].

ويكون الميزان الصرفي، بذلك، هو الصيغة التي اصطلح عليها علماء الصَرْف في اللغة العربية لضبط أوزان الكلمات وصيغها بحسب حروفها الأصلية، سواء أكانت الكلمة ثلاثية أم رباعية الأصول، ورمز لهذا الميزان بحروف كلمة (فعل)، وما زاد في الكلمة الموزونة من أحرف أو تشديد يوضع في الميزان، كما الكلمة، مثل : تَعِبَ وزنها فَعِلَ، تَصَبَّرَ وزنها تَفَعَلَ، اسْتَخْرَج وزنها هو اسْتَفْعَل "[3].

وقد وردت مواضع الميزان الصرفي، فيما تأثر فيه ابن جني واهتمامه بالأصول الاشتقاقية للبنى الصرفية بآراء سيبويه وعلى النحو الآتي:

- **المسألة الأولى: الميزان الصرفي للفظ (ديموم)**

ـ **نص المسألة:** تفرّع ابن جني على الميزان الصرفي للفظ (ديموم)، وما ورد مسموعا عن العرب من الجموع، ومنه قول ذي الرمة:

راحَتْ يُقَدِّمها ذُو أَزْمَلٍ وَسِقَتْ لَهُ الفَرَائِسُ والقُبُ القيادِيد [4] (البحر البسيط)

قال أن (قياديد) مفردها قيدود على وزن فيعلول، وانتقل إلى (ديمومة)، فقال: "وأما الديمومة، فإنها (فيعَلُولة)، كالكينونة، فأما قوله:

قَدْ عَرَضَتْ دَوِيَةً دَيْمُومُ

---

[1] مقاييس اللغة وزن: 107/6
[2] لسان العرب، وزن:446/13
[3] معجم اللغة العربية المعاصرة:3433/3
[4] ديوان ذي الرمة : ٦٨.

فَفَيعُول، وليست بفيعلول؛ ولذلك ذكر سيبويه (دياميم) في (فياعيل)، قال أبو علي:هي من دمه يَدُمه، إذا أهلكه" [1].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني الميزان الصرفي للفظ (ديموم)، فذهب إلى أن وزنه فيعول، لا فيعلول من (الديمومة فيعلولة)، واحتج بأن سيبويه قد. اللفظ جمع على دياميم - فياعيل ؛ إذ قال ما نصه: .... ويكون على فيعول في الاسم والصفة، فالاسم نحو : قيصوم، والخيشوم والحيّزوم والصفة نحو : عَيْتُومٍ، وَقَيُومٍ، وَدَيْمُومٍ.

- قال الشاعر :

قد عرضت دوية ديموم[2]

وهناك اتفاق على أن وزن دياميم على (فَياعِيل) من الألفاظ التي يكون فيهما اللفظ اسما وصفة فالاسم" نحو : دياميس ودياميم والصفة نحو : صياريف وبياطير[3].

وفصل ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) القول في كون (ديموم - فيعول)، فأورد ما نصه: "فالديموم فيعول؛ لأن الفلاة تحطم سالكيها، ويدل على أنه (فيعول) قولهم في جمعه دياميم ألا ترى أنه لو كان من باب قيدودة وكينونة لم يسع هذا التكسير؛ لأنه كان يصير وزنه فياليل وهذا لم يجى له نظير، ألا تراهم حيث قالوا: ميت فحذفوا العين، قالوا في التكسير : أموات فَرَدُّوا، وكذلك كان يلزم في دياميم. وفيما حكاه أبو بكر عن ثعلب من تفاسير غريب الأبنية الدياميم: فلاة يدوم فيها السير، فإن قلت : فهل يجوز عندك أن يكون من باب (كينونة) فله وجيه لا يأخذ سيبويه بمثله وهو أن تجعله كأنه سُمّي بما يُلابِس ما يعالج فيها من السير، وتجعل دياميم: فعاليل، قلبت الياء فيه من العين التي هي واو ، وان لم يكن موضع ابدال جعله على ما يجيء نادرا خارجا عن القياس [4].

ودل ما أورده ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) أن دَيْمُوم على وزن فيعول؛ بعد أصل الجذر (دمم)، وأنه لو كان من باب (كينونة)، على وزن فيعلولة، لكان من المحتم أن تكون ياء (ديموم) مبدلة من الواو ، وهو ما لم يرد فعده من النادر الذي لا يُقاس عليه.

---

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٠.
[2] الكتاب :266/4
[3] الممتع الكبير في التصريف: ١٠١.
[4] المخصص:73/3

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في فصل (زيادة حرفين بينهما عين الكلمة) ومن ذلك (فيعول)، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: قيصوم، وحيزوم، والصفة قيوم، وديموم، والقيوم : فيعول من قام بالأمر يقوم، إذا تكفل به، وهو من صفات الله عز وجل؛ لأنه المتكفل بأرزاق العباد [1].

والذي نميل إليه موافقة الآراء السابقة ومخالفة الميزان الصرفي للفظ دَيْمُوم فَيُعُول) عن (ديمومة فيعلولة)، فضلا عن وضوح تأثر ابن جني بسيبويه، ومتابعته له فيما أورده بخصوص الميزان الصرفي للفظ.

- **المسألة الثانية : الميزان الصرفي لقولهم: موماة:**

قول تأبط شرا :

يَظُلُّ بِمَوْمَاةٍ [2]وَيُمْسِي بِغَيْرِها جَحِيثًا وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ المَهالِكِ [3](البحر البسيط)

حيث قال ابن جني ما نصه: "ذهب سيبويه [4] إلى أن موماة (فَعْلَلَة)، من مضاعف الميم والواو ، ومثلها بمزمرة.

فإن قيل: ما تنكر أن تكون فَعْلاة، كأرطأة ،وعلقاة، قيل: يمنع من ذلك شيئان:

أحدهما: أن فَعْلَلة أكثر من فعلاة، والآخر أنك إن حملتها على فعلاة خلجتها عن سعة الباب إلى ضيقه وكنت تعدل بها :باب صَرْصَر وحَمْحَم، إلى باب سَلِس وقلق وحَرَح فإن قلت ما أنكرت أن تكون مفعلة، كمدعاة ومَوْلاة، قيل: لو فعلت ذلك لعدلت به عن باب: فعللت المضاعف إلى باب ما اعتلت فاؤه ولامه من نحو : وَقَيْتَ ووَشَيْتَ، وهذا أقل من باب صَلْصَلْتَ وَقَلْقَلْتَ وقَرْقَرْتَ" [5].

ـ دراسة المسألة: تناول ابن جني الوزن الصرفي للفظ (موماة)، ووزنه على (فَعْلَلة)، معتمدًا على كثرة الاستعمال، بخلاف وزنه على (مفعلة)؛ لأن هذا الوزن يقتضي أن يكون أصل اللفظ مما تعتلُ عينه أو لامه، كفعل أجوف أو ناقص، وهو ما يقتضي أن تكون الميم هي فاء الكلمة، ولا تكون زائدة.

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش169/4 .

[2] الموماة: "المفازة الواسعة الملساء، يُنظر: لسان العرب:566/12

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٧ ، والبيت في ديوان تأبط شرا وأخباره: ١٥٢، ويُنظر: ديوان الحماسة:22/1

[4] يُنظر: الكتاب:394/4

[5] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٧-٥٨

واعتمد ابن جني على ما ذكره سيبويه بقوله: "والموماة بمنزلة الدوداة والمرمر، ولا تجعلها بمنزلة تمسكن ؛ لأن ما جاء هكذا والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير ولا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلا "[1].

ويشير ما أورده سيبويه إلى أن (موماة) من مضعف الرباعي؛ لأنه قاسها على مرمر، ولما كانت تاء التأنيث لازمة لها ؛ لبيان الجنس، لزم إبدال الواو ألفا لتناسب التاء؛ إذ يتعذر قولهم : موموة؛ لعدم ورودها، وكذلك: دوداة، وأصلها دودوة، من مضعف الرباعي كذلك.

وأكد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أصلية الميم، في (موماة)، في قوله : والمَوْمَاة مثلة بمنزلة المَرْمَر ولا تجعل الميم زائدة" [2]، أي: لا تجعل الميم زائدة على بناء اللفظ، وهو ما أكده السيرافي بقوله: ولا تجعل موماة بمنزلة تَمَسْكَنَ؛ لأن ما جاء هكذا، والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير، ولا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلا، يعني: إن الميم فيه أصلية؛ بسبب التكرير الذي فيه [3]،فاعتمد التكرير في (موماة)، وتضعيف الفعل متفقا . مع سيبويه أما إذا كانت زائدة، كالتاء في (تَمَسْكَن)، فقد خرجت من باب مضعف الرباعي إلى ما اعتلت فاؤه ولامه، مما عبر عنه ابن جني بقوله وكنت تعدل بها :باب: صَرْصَرٍ وحَمْحَم، إلى باب سلس وقلق وحَرَج، أي جعل الميم زائدة يجعلها من باب الثلاثي، فيخرج بها عن بنيتها الرباعية.

وقد اعتمد ابن جني على كثرة الاستعمال في ترجيح وزن (موماة)، وهو منهج متبع لديه من الترجيح بين الأصلين بناء على كثرة الاستعمال، وعدهما أصلين في حالة تساوي الاستعمال [4]، وهو ما قرره سيبويه على النحو الوارد آنفا، وحذا حذوه ابن جني، فمال بذلك إليه في هذه المسألة.

ويتفق الباحث مع رأي ابن جني؛ كون اللفظ موماة مما أصله (موم)، ووقعت الواو فيه أصلا، وجاز أن تقلب ياء في الجمع، فيُقال: ميام، وقال ابن سيده (ت٤٥٨هـ):

---

[1] الكتاب:394/4 .
[2] الأصول في النحو : 252/3 .
[3] شرح كتاب سيبويه:312/5 .
[4] يُنظر: الخصائص:84/2 .

"والذي عندي في ذلك أنها معاقبة لغير علة إلا طلب الخفة [1]، مما فر حجة المخالفين؛ بأنه لو كان اللفظ من مضعف الرباعي لما انقلبت الواو في الجمع، فيكون بذلك وزن (فَعْلاة) له ما يبرره مما علل له ابن سيده، وهو طلب الخفة، إلا أن اعتبار الوارد المسموع الذي اعتمد عليه سيبويه وابن جني، والذي يفسر ما توهمه البعض من وزنها على (فَعْلاة)، يرجح أن تكون على وزن (فَعْلَلَة).

[1] المحكم والمحيط الأعظم : 581/10

المبحث الثاني

التصغيـــــــــر

لغة : يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (صغر)، و"الصاد والغين والراء أصل صحيح يدل على قلة وحقارة من ذلك الصغر : ضد الكبر والصغير: خلاف الكبير "[1] و الصغر والصغارة خلاف العظم، وقيل: الصغر في الجرم، والصغارة في القدر؛ صغر صغارة وصغرًا وصَغِرَ يَصْغَرُ صَغَرًا؛ بفتح الصاد والغين وصغرانًا ، فهو صَغِيرٌ وصغار ، بالضم ، والجمع صغار [2].

اصطلاحا: يقول ابن جني فهي تأتي لمعنى أو زيادة في معنى، ومن ذلك قوله:" وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[3]

والتصغير معنى: لأنك إذا أصغرت الشيء فقد حقرته، يقول ابن يعيش: "اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم"[4]

وذكره محمد عبدالعزيز النجار بقوله:" تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئتها، فيحولها إلى وزن "فعيل" أو "فُعيَعل" أو "فُعيعيل" بطريقة خاصة تؤدي إلى ذلك. وهذه الأوزان الثلاثة تسمى "صيغ التصغير"، هي غير جارية على نظام الميزان الصرفي"([5])

ويقول احمد بن محمد الحملاوي في كتاب شذى العرف هو:" تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحَق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كلَيب ودُرَيْهمات، وتحقير شأنه نحو رُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْت البَرِيد، أو تقريب مَنزلته نحو صدَيِّقي أو تعظيمه نحو قول أوْس بنِ حَجَر:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأس لم تكُن ... لِتَبْلُغَهُ حتَّى تَكِلّ وتَعْمَلا "[6]

---

[1] مقاييس اللغة، صغر : 290/3

[2] لسان العرب، صغر:458/4

[3] ينظر: الخصائص 268/3.

[4] كتاب التصغير في ألقاب الأسر ـ تمهيد في بيان أغراض التصغير عند أئمة اللغة ـ المكتبة الشاملة، 9

[5] ضياء السالك الى اوضح المسالك:228/4

[6] شذى العرف في فن الصرف، 99/3

أمّا المبرد (ت٢٨٥هـ) فذكر أنّ تصغير المؤنث ما كان على ثلاثة أحرف لا علامة فيه فإذا صغرته يلحق بها الهاء وهي هاء التأنيث التي هي في الوصل تاء، نحو دار، دويرة، هند هنيدة، أما إذا كان الإسم مؤنثاً وكان على ثلاثة أحرف ومن ضمنها الهاء، فعند التصغير نرد الهاء إلى أصلها وإضافة التاء المربوطة نحو : شاة شويهة، وشفة، شفيهة، لأن الأصل شافهتُ الرجل، وجمع شفة شفاة، أما إذا كان المؤنث من حرفين فيرد الحرف الذاهب ثم تجريه مجرى هند ودعد نحو يد فتصغيره: يُديَّة؛ لأن الذاهب كان ياء ويدل على ذلك أن الجمع على أياد [1].

وقال ابن السراج: التصغير شيءٌ اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر وبني أوله على الضمّ وجُعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة [2].

قال الشريف الجرجاني (ت ٣٩٢هـ): "التصغير : تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرًا، أو تقليلا، أو تقريبا، أو تكريمًا، تلطيفا، كرجيل ودريهمات ،وقبيل ،وفويق وأخي، ويبنى عليه ما في قول النبي (ص): «خذوا نصف دينكم عن هذه الحُمَيرَاءُ» [3].

ـ **آليته** : للتصغير آلية ذكرها ابن السراج (٣١٦هـ) في قوله: "لا يجوز أن يصغر اسم يكون على أقل من ثلاثة أحرف، فإذا كان الاسم ثلاثيا فالإعراب يقع على الحرف الذي بعد الياء، نحو قولكَ في حَجرٍ حُجَيْرٌ ، فإنْ كان آخره هاء التأنيث فلا بُدَّ مِنْ أن ينفتح لها ما قبلها، فإنْ جاوز الاسم الثلاثة بزائدٍ أو غير زائد فهو نظيرُ الجمع الذي يجيء على "مفاعل ومفاعيل"، فالألفُ في الجمع نظيره الياء في التصغير وما بعدها مكسور، كَما أنَّ ما بعد الألف مكسور إلا أنَّ أول الجمع مفتوح وأول هذا مضمومٌ وجميع التصغير يجيء على ثلاثة أمثلة على مثال تصغير : فلس ودرهم ودينار وتصغيرُها فُليس ودُرَيهم ودنينيرٌ وهذا الياء التي تجيء في مِثالِ : دُنينيز وَمَا أُشبه تكونُ عوضا لازماً متى كان في الاسم زائدة تابعة كما وقعت في دينار وتكون غير ملازمة متى كان في الاسم زيادة تابعة، كما وقعت في دينار وتكونُ غيرُ ملازمة متى كان في الاسم

[1] يُنظر: المقتضب:234/2.
[2] الأصول في النحو: 36/3.
[3] التعريفات: ٦٠.

زيادة غيرُ تابعة فحينئذٍ لَكَ فِيهِ الخيار فياء التصغير زائدة وياء التعويض زائدةٌ فالتصغيرُ إنَّما يكونُ في الثلاثي وفيما كان عدده أربعة أحرف بزيادة أو غير زيادة فإنّ تجاوز العددُ ذلكَ حُذِفَ حَتَّى يُرد إلى هذا العدد "[1]

وتشير الفقرة أعلاه إلى أن التصغير يعتمد بصورة أساسية على ضم الحرف الأول، وإضافة ياء ساكنة قبل الحرف الأخير، مع التصرف الذي يمنع تعذر النطق في بنية اللفظ المصغر، كقول ابن السراج: دنينير في تصغير (دينار)؛ إذ قلبت الألف ياء لمناسبة الكسر الناشئ عن ياء التصغير.

- **أوزانه :** للتصغير ثلاثة ،أوزان وهي: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل. (كجبيل ودُرَيْهِم وعُصَيْغير)

فما كان على ثلاثة أحرفٍ ، صغرته على (فعيل) كقلِيمٍ وَحُسَينٍ، وَجُبَيْل.

وما كان على أربعة أحرف، صغرته على (فعيْعِلٍ) كَجُعَيفِرٍ وزُيَيْنبٍ وَمُبَيرد.

وما كان على خمسة أحرف، مما رابعة حرف علة، صغرته على (فعيعيل) كمفيتيح وعُصيفيرٍ وقُنيديل [2].

وما على خمسة أحرف أصلية، طرحت خامسة وبنيته على (فعيل)، فتقولُ مع في سفرجل وفرزدق: (سفير) وفُريّزِدٌ)، فإن كان مع الخمسة زائد حذفته الخامس، فتقول في عندليب: (عُنيدل)[3].

ومما ورد في كتاب التنبيه من مواضع التصغير ما يلي:

- **المسألة الأولى: ما ورد مُصَغَّرًا لغير مُكَبِّر مسموع له:**

قول سُلْمي بن ربيعة من بني السيد بن ضبة [4]:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمَتْ يَسدُدْ أَبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي [5] (البحر الكامل)

- **نص المسألة :** قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : ذهب" سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع (أبنى) على وزن (أفعل) مفتوح العين بوزن (أَعْمَى)، ثم حُقِّر، فصار : أَبَيْن

[1] الأصول في النحو: 36/3
[2] ينظر: النقد اللغوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني: ٧٨
[3] يُنظر : اللمع في العربية : ٢١١.
[4] شاعر جاهلي. اختار أبو تمام في الحماسة، مقطوعتين من شعره. ينظر: الأعلام 68/3
[5] ديوان الحماسة: 212/1

كَاعَيْم، ثم جُمع بالواو والنون، فصار: أُبينون، ثم حذف النون للإضافة، فصار: أبينوها. وذهب الفراء إلى أنه كسر ابْنَا على (أفعل) مضموم العين، ككلب وأكلب.

ويذهب البغداديون، في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سواكن الأعين، فأبين عندهم كاديك، كما أن (أبْنِ) ذلك المقدَّر عندهم كأدل.

وكأن سيبويه قد عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك (أفعل) اسمًا واحدًا مفردًا غير مكسر لأمرين:

أحدهما: أن مذهبه في ابن أنه فعل؛ بدلالة تكسيرهم إياه على (أفعال أبناء)، وليس من باب (فعل) أو (فعل).

والآخر: إنه لو كان (أفعل)، لكان لمثال القِلَّة، ولو كان له لقبح جمعه بالواو والنون؛ وذلك أن هذا لجمع موضوع للقلة، فلا يُجمع بينه وبين مثال القلة؛ لئلا يكون ذلك اجتماع شيئين لمعنى واحد ، وذلك مرفوض في كلامهم "[1].

ـ **دراسة المسألة:** تناول ابن جني . مسألة ورود اسم مصغر لغير مكبر مسموع أي: تواتر عن العرب، فذهب إلى أن قول الشاعر : أبينوها، بصيغة التصغير، مكبره (أبنى)، واعتمد على رأي سيبويه في هذا الصدد، إذ قال: "وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئر على مثال هو يعر، فهؤلاء لم يحقروا هاراً إنَّما حفروا هائراً، كما قالوا : رويجلّ كأنهم حقروا ،راجلاً، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا (أبنى)، مثل: أعمى " [2]

وقد تابع سيبويه كثيرون، وذكر رأيه كثير من الشراح، وقد نسب ابو علي الفارسي القول الى بعض البغداديين ويقصد به الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، "من أن اللفظ على وزن (أفعل) لجمع القلة فيمتنع ؛ الجمع بالواو والنون أغنى عن بنية (أفعل) من ناحية، وورود اللفظ صغير على صيغة التصغير لتحقير العدد قد دل على المعنى ذاته، ولم تجمع العرب علامتين لمعنى واحد، ومن ذلك استعاضتهم بألف التأنيث الممدودة في تثنية (حسناء) عن تاء التأنيث ، فقالوا ،حسناوان، ولم يقولوا: حسناوتان"[3].

---

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٢١٦-٢١٧.

[2] الكتاب :456/3 .

[3] يُنظر: شرح الابيات المشكلة الاعراب : 155-156.

أمّا ما ذهب إليه الإستراباذي (ت ٦٨٨هـ): "الشاذ" من جمع المذكر بالواو والنون كثير، منها: أبينون، قال: البيت. وهو عند البصريين، جمع (أبين) وهو تصغير (أبنى) على وزن أفعل، كاضحى، فشذوذه عندهم؛ المصغر لم يثبت مُكَبِّره "[1]، ووافقه المرزوقي لأنه جمع في شرح الحماسة [2].

وأكد أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) شذوذ سماعه، في قوله: قد سمع الجمع بالواو والنون فيه مصغرا قال البيت. وهو شاذ أيضا [3].

والذي نخلص إليه موافقة الآراء السابقة، وأن الجمع (أبينون) جمع شاذ الورود لم يُسمَع مكبره، مع عدَّ أن الاسم الجامد إذا صُغَر جاز جمعه بواو ونون، فإذا قيل : رُجَيل، صح أن تجمعه فتقول: رُجيلون؛ لأنه صار صفة فهو في قوة: رجل صغير"[4]، فضلا عن أن (ابْن) على وزن (فعل)، وجمعه (أبناء-أفعال)، ومن ثم، فإن (أبينون) تصغير (أبنى-أفعل).

- **المسألة الثانية: تصغير (خير وشر) للتحقير من دون رد همزة (أفعل):**

ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) أن ما بقي من الأسم إذا حقر يكون على مثال المحقر، ولا يخرج من أمثلة التحقير ، وذلك كقولك في تصغير ميت: مُيِيتٍ، وَإِنَّما الأصل: ميِّتٌ، غير أنك حذفت العين، وكذلك قولك : في هار: هرير، وإنما الأصل هائر، وحذفت الهمزة، كما حذفوا ياء ميت، وكلاهما بدل من العين [5].

قول عارق الطائي [6]:

إلى المنذر الْخَيْير بن هِنْدٍ تَزُورُهُ وليس من القَوْتِ الَّذِي هُو سابقه

فإِنَّ نِسَاءَ غيرَ ما قَالَ قَائل غنيمة سَوْء وسَطَهُنَّ مَهارقُهُ [7]

ـ **نص المسألة:** قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : "الخير هنا تأنيثه (خيرة)... وتقول: هذا رجل خير رجل، وهذه امرأة خيرة ،امرأة، فتؤنثها ، كقولك: هذه امرأة خيرة، ولا يُنكر

[1] شرح الرضي على الكافية: 379/3
[2] يُنظر : شرح ديوان الحماسة : ٣٨٧ .
[3] البحر المحيط:277/1
[4] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : ١٤٧.
[5] يُنظر الكتاب: 456/3 .
[6] قيس بن جروة بن سيف الأجني الطائي: شاعر جاهلي. اشتهر بلقبه «عارق» لبيت من شعره، ينظر الأعلام : 239/3 .
[7] ديوان الحماسة : 347/2 .

أن يكون خير وخيرة هذان مخففين من : خيّر وخيّرة. وقد ذكر سيبويه خيرا وشرا في التحقير ، فقال : خُير وشرير ، ولا تُرَدُّ الهمزة المحذوفة [1].

ـ **دراسة المسألة :** تناول سيبويه مسألة تصغير (خير وشر) للتحقير من دون ردّ همزة (أفعل التفضيل، وهو ما اعتمد فيه على ما قاله سيبويه في تصغير اللفظين: "وإذا حقَّرت خيرًا منك وشرا منك، قلت: خَييرٌ منك، وشرير منك، لا تردُّ الزيادة كما لا ترد ما هو من نفس الحرف"[2].

وأشار قول سيبويه إلى أن تصغير (خير ـ شر) لا يلزم منه ردُّ الزيادة على ما اعتمده الصرفيون عند تصغير ما حذف منه أحد حروفه، وهو ما أقره سيبويه في رد الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة، في تصغير (عِدة وشية)، إذ قال: "ولو سميت رجلاً لأعدت الهمزة والألف فقلت: هذا إرأ قد جاء، وتقديره: إدعي، تلحقه بالأسماء بأن تضم إليه ما هو منه، كما تقول : وعيدةٌ وشيَّةٌ ولا تقول : عديَّةً ولا وشيَّةً، لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق ما ليس منه [3]، واتفق معه فيه الصرفيون. وقال ابن السراج (ت) (٣١٦هـ) (٣١٦هـ) : يريئي" يهمز ويجرُّ ، وهذا رده إلى الأصلِ وتصغيرُ يَضَعُ: يَضَيْعُ على مذهب سيبويه، وكان أبو عثمان يرى الردَّ فيقولُ: يُوضَعٌ ومُرَئينٌ وهو أجودُ عنده، لأنها عين ويقولُ في خيرٍ مِنْكَ : خَييرٌ مِنكَ وشريرٌ منك لا تردُّ الزيادة [4].

ودل كلام ابن السراج على ما ذكرناه عن سيبويه في تصغير اللفظين، وهو محل اتفاق بين النحويين ومن ذلك ما قاله ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، في ردّ المحذوف عند التصغير : ويلزم" من قال: يويضع وهويئر، فَرَدَ؛ أن يقول في ميت: مييت، وفي ناس أنيس، وفي: خير منك، وشر منك: أخير منك"؛ وأشيررٌ منك؛ لأن أصلهما: أخير منك، وأشر منك. وقد اتفقوا في ذلك على مُيَيْت، ونُوَيْس من غير رَد، وكذلك قالوا: خُيَيْرٌ منك، وشرير منك من غير رد، ولا فرق بينهما " [5].

---

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٤١-٥٤٢ .
[2] الكتاب : 457/3
[3] المصدر نفسه: 318/3
[4] الأصول في النحو : 57/3 ، ويُنظر: النقد اللغوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني: ٨١
[5] شرح المفصل لابن يعيش: 406/3

المحذوف عند التصغير:"ويلزم من قال: يويضع، وهويئر، فَرَدّ، أن يقول في ميت: مُيَيت، وفي ناس: أُنَيْس، وفي: خير منك، وشر منك: أُخَيْرٌ منك"، وأُشَيْررٌ منك، لأنّ أصلهما: أَخْيَر منك، وأشَرّ منك. وقد اتفقوا في ذلك على مُيَيْت، ونُوَيْس، من غير رَدّ، وكذلك قالوا: خُيَيْرٌ منك، وشُرير منك من غير ردّ، ولا فرق بينهما"[1]

من هنا، يتضح اتفاق ابن جني مع سيبويه، فيما ذكره في تصغير (خير - شر) من دون ردّ همزة (أفعل)، وهو ما يميل إليه الباحث؛ لسببين:

الأول: زيادة همزة أفعل، وما زاد على بنية الكلمة لا يُرَدّ عند التصغير .

الثاني: ورود (خير - شر) للتفضيل مسموعا عن العرب، وهو ما يجعل البنية خالصة لا زيادة فيها، ويترتب على هذا تصغيرها من احتياج رد همزة (أفعل) التي تكون لأسماء التفضيل القياسية.

[1] شرح المفصل للزمخشري: 406/3

الفَصْلُ الثَّالث

المستـــــــوى النحـــــــوي

المبحث الثالث : الممنوع من الصرف

المبحث الرابع : مسائل نحوية متفرقة

الفصل الأول

المستـــوى النحوي

وهو المستوى الذي يُعد عماد الدرس اللغوي، وإليه يرجع البحث اللغوي الصرفي والصوتي ولذلك كانت الدراسات كلها منه.

وقد تناولنا، في الفصول السابقة المستويات الصوتية الصرفية في الكتاب محل الدراسة : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ورصدنا مدى تأثره بسيبويه في كثير من آرائه الواردة في الكتاب، والتنبيه على عدم تبعية ابن جني في كل المسائل، وانقياده الى سيبويه انقيادا كاملا، وإنما وافقه فيما ارتأى صحته، وأورد جميع أحيانا . الآراء الأخرى في المسألة الواحدة.

وسوف نتناول في هذا الفصل بإذن الله تعالى ثالث المستويات المعنية بها دراستنا، وهو المستوى النحوي، محاولين رصد مدى تأثر ابن جني بسيبويه فيما أورده من آراء. ولقد تعددت الموضوعات التي تندرج تحت هذا المستوى؛ نظرًا لتشعب فروع علم النحو، وكثرة القضايا الواردة في الشواهد التي قمنا بدراستها، وهو ما يحيل إلى محاور أربعة ارتأينا شمولها لتلك المائل، وهي : الذكر والحذف، وتعالق ألفاظ الجملة بنوعيه اللفظي الذي يعنى بالظواهر النحوية التي تضبط ظاهر المعنى، كالتقديم والتأخير، والفصل والوصل والممنوع من الصرف وغيرها من الظواهر التي تعتمد على العلاقات بين الألفاظ التي تتكون منها الجملة، ومن ثم، تربط بينها برباط ظاهر .

أمّا التعالق المعنوي، فيُعنى بدراسة ظاهر اللفظ والسياق الوارد فيه، بحيث تختلف حقيقة دلالته في أحوال كثيرة، عن ظاهر معناه في الجملة، وهو ما يؤثر في التوجيه الإعرابي للفظ من غير شك، ومن ذلك التضمين ونيابة حرف عن حرف، وإجراء القول مجرى الظن، وهي ظواهر كثرت في كلام العرب، بحيث اعتمدوا فيها على فهم السامع، وإدراكه لحقيقة مراد المتكلم.

وسوف ندرس هذه المحاور الأربعة، تطبيقا على المسائل الواردة في الكتاب، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

الحذف

الحذف لغة يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (حذف)، و" الحذف: قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة [1] ، وقد سمت العرب حذافة وهو كل ما حذفته من شيء فطرحته منه [2]، و"حذف الشئ: إسقاطه " [3].

ـ **الحذف اصطلاحا:** عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفا من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المهملة، بشرط عدم التكلف والتعسف [4].

وهي ظاهرة مطردة شائعة في كلام العرب للذكر والحذف طبيعة ذات وجهين متعالقين، إحداهما نحوية، مما يعني بتقدير المحذوف؛ لتستقيم الجملة نحويا، وهو ما يحيل إلى الطبيعة الثانية ذات الطابع البلاغي على النحو الذي يقوم معنى الجملة، ومن ثم، يترتب الإعراب على المعنى فيها.

- **المسألة الأولى:(إقامة الصفة مقام الموصوف)**:

قال بَلْعاءُ بن قيس الكناني[5]:

وفارس في غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْغَمِسٍ إذا تأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا [6] (البحر البسيط)

ـ **نص المسألة :** قال ابن جني: (مكروهة) تحتمل خلاف الرجلين: سيبويه وأبي الحسن، فمذهب صاحب الكتاب أنه وصف لموصوف محذوف، كأنه قال: إذا تألى على حالة مكروهة صدق، ومذهب أبي الحسن أنه مصدر جاء على مفعول، وليس ذا موضع التناصف بينهما ؛ لأن ذلك قد ذكرناه في غير موضع، لكنه ينبغي أن يُعلم أن قياس قول صاحب الكتاب أن يكون فيه ضمير من الموصوف المحذوف، وقياس قول أبي الحسن "ألّا يكون فيه ضمير، كما لا يكون في الكره والكراهية والكراهة، وكأن تأنيث المكروهة يشهد لقول صاحب الكتاب؛ وذلك أن تأنيث الصفة (أشيع وأسير) من تأنيث

---

[1] العين، حذف : 201/3

[2] جمهرة اللغة ابن دريد، حذف : 508/1

[3] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حذف:1341/4

[4] خزانة الأدب وغاية الأرب، الأزراري : 448/2

[5] بلعاء بن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن يعمر بن عوف بن كعب من كنانة بن خزيمة شاعر جاهلي، كان رئيس بني كنانة في أكثر حروبهم ومغازيهم ينظر: معجم شعراء الحماسة: ١٧.

[6] ديوان الحماسة : 13/1

المصدر، وذاك أسهل من تأنيث المصدر من حيث كان المصدر دالا على الجنس، وإذا أفضى الأمر إلى الجنس ملكَ فيه جانب التذكير ، فهذا أحد ما يشهد لقول سيبويه" [1].

ـ دراسة المسألة: تناول ابن جني مسألة إقامة الصفة مقام الموصوف بعد حذفه، مما اختلف فيه سيبويه والأخفش (ت ٢١٥هـ) بخصوص الشاهد محل الدراسة، إذ ذهب سيبويه إلى تقدير محذوف، وهو ما يلزمه ضمير رابط بينما ذهب الأخفش إلى أن (مكروهة) جاءت على صورة (مفعولة) كمصدر.

وقد تناول سيبويه مسألة إقامة الصفة مقام الموصوف، فقال: "وكذلك: يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سببًا إلى نداء الرجل، ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف، فتقول: يا أيها الطويل"[2].

وأشار سيبويه أعلاه إلى أنه يجوز لغة أن تحل الصفة مقام الموصوف، لا سيما إذا فهم السامع مراد المتكلم، ومنه المثال الوارد في قولهم: يا أيها الطويل، بحيث دل تذكير الصفة (الطويل) على جنس الموصوف المحذوف (الرجل)، وهو ما نفهم منه أنه شائع في كلام العرب، مما أيده النص القرآني، ومنه قوله تعالى: **{فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ}** [3].

قال مكي بن أبي طالب في (ت ٤٣٧هـ) (الهداية): "وقال قطرب المعنى: جعله أرضاً دكاء، ثم أقام الصفة مقام الموصوف [4].

ونجد ذلك في قول المبرد (ت٢٨٥هـ): " فإذا قلت : جاءني هذا الرجل، لم يكن على معهود ولكن معناه الذي ترى فإنما هذا اسم مبهم يقع على كلما أومأت إليه بقربك، وإنما توضحه بما تنعته به، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام، ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف، فتقول: مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه، فعلم ما تعني بالطويل "[5].

---

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : 36-37 .
[2] الكتاب: 2540/4
[3] سورة الأعراف: ١٤٣
[4] الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب :2540/4
[5] المقتضب: 216/4

ونلحظ أن المبرد قد اشترط أن يُشار إلى الصفة التي أقيمت مقام الموصوف، مما يشتمل على إشارة للموصوف المحذوف نفسه، وينبه السامع إلى وقوع الحذف في كلام المتكلم، وهو ما عبر عنه المبرد بقوله : إذا أشرت إليه، فعلم ما تعني بالطويل، فكانت الإشارة دليلا على وقوع الحذف.

أمّا ما ذكره ابن جني من رأي الأخفش، فقد سوغه بأن المبرد لم يرَ في الشاهد ما يربط الصفة والموصوف من ضمير رابط فاستحسن توجيه الشاهد على أن (مكروهة) مصدر جاء على وزن (مفعولة)، واعتمد على شيوعه في كلام العرب؛ إذ قد " يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: قمتُ قائمًا... ومنه الفاضلة والعافية والكافية والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون في قوله تعالى: " بأيكم المفتون ". ومنه المكروهة والمصدوقة والمأوية "[1].

ولم يغفل المرزوقي (ت ٤٢١هـ) ، أحد شرّاح ديوان الحماسة هذين الرأيين اللذين أوردهما ابن جني، إذ قال: "ويروي: مكروهة، والمعنى : خصلة تُكرَه وتَشْق، فعلى هذا يكون صفة مفردة عن الموصوف، ويجوز أن يكون مصدرا كـ (المصدوقة) وما أشبهها من المصادر الجائية على زنة المفعول [2].

ومجمل القول: اعتمد سيبويه على دلالة السياق وفهم السامع، فيما اعتمد الأخفش على كلام العرب مما ناسب الشاهد.

ونرجح رأي سيبويه لسببين :

الأول: اطراد الحذف في كلام العرب ؛ اعتمادًا على فهم السامع، وهو في القرآن كثير.

الثاني: منع التباس دلالة اسم المفعول بالمصدر، وتداخل هذا المنحى بدلالة السياق التي قد تنطبق على شاهد دون شاهد، وهو ما يُضعف رأي الأخفش، ولا سيما أن ورود لفظ (مكروه) مؤنثا، دالا على الموصوف المحذوف، وهو ما يرجح رأي سيبويه.

- **المسألة الثانية:(حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)**

قول يزيد بن حمار السكوني [3]:

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب الزمخشري: ٢٧٧.

[2] شرح ديوان الحماسة المرزوقي: ٤٦.

[3] يزيد بن حمار السكوني من فرسان الجاهلية. ينظر الأعلام: 128/8 .

حتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُوسِهِم أو أن يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتارُ [1](البحر البسيط)

إذ قال ابن جني: أصل هذا أو أن يبين مجتمعة أسبابه، أو جميع أسبابه، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير الذي كان مجرورًا؛ لوقوعه موقع المضاف المحذوف الذي كان مرفوعًا، فلما ارتفع قر واستتر في ا في معنى (مجتمع) [2]، وأشار ابن جني متكئاً في ذلك على بيت هذا (جميع)، وجميع الكتاب لسيبويه

عَهْدِي بها الحَيَّ الجميع وفيهِمُ قبل التفرُّق مَيْسِرُ وندام [3](البحر الكامل)

يقول فيه ابن جني: ونحو من هذا في حذف المضاف، وارتفاع ما كان قبل الحذف مجرورا؛ لوقوعه موقع المحذوف المرفوع قولهم : هذا جحر ضب خرب، فهذا تناوله سيبويه والجماعة على أنه جارٍ مجرى الغلط"[4].

ـ دراسة المسألة: تناول ابن جني مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، فذهب إلى اطراد ذلك في كلام العرب، واستشهد لذلك مما ذكره سيبويه في الشاهد بالفقرة؛ إذ كان التقدير : عهدي بها جميع الحي، فحذف المضاف، وعوض عنه بـ (أل) التي تستغرق المضاف إليه المحذوف، فضلا عن امتناع الإضافة للمعرف بأل. وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ) في معرض تناوله قوله تعالى:**(قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ))**[5]، إذ قال : " لأنهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود "[6].

فحذف السياق القرآني في قوله النار المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والتقدير: أصحاب النار ؛ لدلالة الظاهر المتقدم عليها في الآية السابقة.

من هنا، حذف الشاعر، في البيت محل الدراسة، المضاف إليه (أسبابه)، وأقام المضاف مقامه (جميع) ؛ ونونه فصار (جميعا)؛ عوضا عن المضاف إليه المحذوف. والذي نراه أنَّ القاعدة تنطبق على البيت الذي أورده سيبويه، فحذف المضاف إليه، وعوض عنه بالاسم الظاهر (الجميع) لا التنوين، فأشبه بدل البعض من الكل والاشتمال، على نحو ما ذكر ابن السراج (ت) ٣١٦هـ): سُلبَ زيد ثوبه وسرق زيد

[1] ديوان الحماسة : 107/1 ، وورد منسوبًا إلى أبي حنبل الطائي .
[2] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٣٦.
[3] شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٢٨٨ ، مع اختلاف يسير عهدي بها الإنس الجميع
[4] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٣٦-137.
[5] سورة البروج ٤-٥
[6] المقتضب: 297/4

ماله؛ لأن المعنى : سُلبَ ثوب زيد"[1]، واستعاض عن الضمير الرابط بالألف واللام في قوله: الجميع، مع اعتبار التوجيهات الأخرى المحتملة له في البيت، كتقدير الخافض المحذوف (لجميع الحي).

أمّا الشاهد الأصلي محل الدراسة، فلا يلزم فيه أن يكون الشاعر قد أقام المضاف مقام المضاف إليه المحذوف، بحسب ما ذكر شراح الديوان في حق المتحدث عنه: "... يعاملونه بهذه المعاملة إلى أن يكون عزيزاً فيما بين ظهرانيهم، أو يختار مفارقتهم"[2] إن اختيار الفراق يوجب البين، أي: الهجر والبعد في حق الطرفين، ومن ثم، احتمل السياق محذوفات عدة، مثل: حتى يبين منهم، أو حتى يبينوا جميعا، فيفارقوه لاختياره ذلك، وهو ما لا يلزم منه وقوع حذف في البيت.

لم يكن ابن جني في اعتراضه على تغليط سيبويه ينزهه من الخطأ أو الضعف في النقل بل كان ابن جني يدرك تماما صحة رواية سيبويه ولذلك يميل بترجيحه لسيبويه مدافعاً عنه بقوله : "وأنا أرى فيه مع ذلك أنه ليس بغلط، وذلك أن أصله: هذا حجر ضب خرب، ثم حذف المضاف) وهو الجحر) وقد كان مرفوعا، فلما أقيمت الهاء مقامه ارتفعت أيضاً ارتفاعه، فلما ارتفعت استترت في الصفة ضميراً مرفوعاً كما يستتر الضمير في نحو : مررت برجل ظريف وامرأة عاقلة، فهذا يؤول في المعنى الى ما أراده من ذهب الى الغلط، غيرا ن طريق الصنعة فيه مخالفة، وحذف المضاف كما علمت ما لا يحصى كثرة ، واما الغلط فشاذ، لا يعتد به، والحمل على الاكثر ما وجدت اليه سبيل يثنيك عن الأقل النزر، وهذ أوضح [3] وبهذا التخريج يؤول ابن جني(جر خرب على أنه صفه كضب وليس على الجواز فالأصل خرب (جره) ثم أنيب المضاف عليه عن المضاف وارتفع واستتر[4] وقد افرد ابن جني في كتابه الخصائص باباً اسماه

[1] الأصول في النحو : 47/2
[2] شرح ديوان الحماسة المرزوقي: ٢١٩
[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٨.
[4] ينظر: ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، قاسم محمد صالح (بحث) : 125

(الحمل على الجوار)[1]، وكذلك في كتابه المنصف باب(اذا جاور شيء ودخل في كثير من احكامه)[2].

ونحن هنا لا نريد ان نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف المحذوف اوهل هذا من باب حذف المضاف اليه أوان الاسمين المضافين الى مضاف اليه واحد فهذا خلاف لا طائل فيه لان المهم المعنى والمعنى واحد سواء قلت بهذا ام بذاك [3].

- **المسألة الثالثة : (حذف المضاف لدلالة الموضع):**

قول أبي حناك البراء بن ربعي الفقعسي[4]:

ثمَانَيَةٌ كَانُوا ذُوَّابَةَ قَوْمِهِمْ بِهِمْ كُنْتُ أُعْطِي مَا أَشَاءُ وَأَمْنَعْ[5]

إذ قال ابن جني: أصل :هذا ما أشاء إعطاءه، فحذف المضاف لدلالة الموضع عليه، ثم حذف الضمير من الصلة على جاري العرف فيه والعادة.

ومثله في تتابع المحذوف شيئًا بعد شئ وإن كان أذهب فيه من هذا، قول الله سبحانه : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)[6].

إن أنت جعلت (ما) مصدرًا، فالأمر سهل والخطب خفض، فكأنه قال: فاصدع بالأمر، على حد قولك: عجبتُ مما قُمتَ أي من قيامك، ولا عائد هنا على قول صاحب الكتاب.

وإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) امتدت بك فيه سبيل ،الصنعة، وبيان ذلك أن أصله على هذا: فأصدع بما تؤمر بالصدع به، ثم حذف حرف الجر تخفيفا، فصار تقديره: بالصدعة، فلم يجز اجتماع الإضافة مع لام المعرفة، فحذفت اللام توصلا إلى صحة الإضافة، فصار بما تؤمر بصدعه، ثم حذف المضاف على ما مضى، فصار بما تؤمر به، ثم حَذَفْتِ حرف الجر على قوله:

أمَرْتُكَ الخَيْرَ ..... "[7].

---

[1] ينظر: الخصائص : 218/3
[2] ينظر: المصنف : 2/2
[3] ينظر: معاني النحو : 3145
[4] هو شاعر جاهلي من بني فقعس، ينظر: معجم شعراء الحماسة: ١٣.
[5] ديوان الحماسة: 351/1
[6] سورة الحجر: ٩٤
[7] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٢٨٣-٢٨٤ .

ـ **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة حذف المضاف لدلالة الموضع، ومنه حذف المضاف في البيت محل الدراسة والتقدير : أعطي ما أشاء إعطاءه وأمنع، فحذف الشاعر إعطاء؛ لدلالة الفعل أعطى) عليه، وهو ما استلزم حذف الهاء لدلالة السياق، ومن ثم، تعلقت المسألة بحذف المضاف الذي قد يُحتاج معه إلى حذف متعلقاته؛ اعتمادًا على فهم السامع.

وقد تفرع ابن جني على المسألة، متناولا قول الله تعالى: فأصدع بما تؤمر، وجه تعلق الآية بالشاهد محل الدراسة هو (ما) التي تحتمل توجيهين: أن تكون مصدرية مؤولة هي ومعمولها بالمصدر الصريح، ومن ثم، يكون التقدير: فاصدع بأمر الله، أو أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، فيكون التقدير: فأصدع بالأمر الذي تؤمر به، وهو ما يحيل إلى وقوع الحذف على نحو قول الشاعر: أعطي ما أشاء وأمنع.

والوجه الأول في التأويل هو مذهب سيبويه، وبه أوَّل الآية المتفرع إليها، وهو رأي وضعه ابن جني في الحسبان بطبيعة الحال، وأيدته أقوال عديدة ذكرها النحويون، ومن ذلك ما قاله ابن السراج بخصوص الآية التي استشهد بها ابن جني: فأصدع بما تؤمر، فقال: "أما قوله في (ما)، ففيها خلاف من النحويين، من يقول: إنها وما بعدها قد يكونان بمعنى المصدر، ومنهم من يقول : إنها إذا وقعت بمعنى المصدر فهي أيضا التي تقوم مقام (الذي)، ولا أعلم أحدًا من البصريين يجيز أن تكون(الذي) بغير صلة، ولا يجيز أحد منهم أن تكون صلتها ليس فيها ذكرها إما مظهرًا وإما محذوفا [1]. وقد نبه ابن السراج إلى جواز وقوع (ما) مصدرية، كما لفت إلى الرأي الآخر الذي يقضي بكونها موصولة، وهو التوجيه الذي عليه مدار الصنعة على قول ابن جني الذي بدا فيما ذكره أنه لا يعارضه، ويجيز وقوعه على النحو الذي خالف فيه ابن السراج والبصريين في تجويز ورود الاسم الموصول (الذي) بغير صلة، مما لم يخلُ من تأييد وموافقة لدى المتأخرين ومنهم العكبري، إذ قال: " وَالثَّانِي هِيَ بِمَعْنى (الَّذِي)، فتقديره بِالَّذِي تُؤمر بالصدع به (ثم حذفت (الْبَاء)، ووصل الضمير ، فَصَارَ (بصدعه)، حذف (الصدع)،

[1] الأصول في النحو: 341/2

فَصَارَ تُؤمر بهِ، ثم حذفت الْبَاءِ وَالْهَاء دَفْعَة وَاحِدَة فِيقُول سِيبَوَيْهِ، وَعَلَى قَولُ الْأَخْفش: حُذِف (الْبَاء)، فَصَارَ (تؤمره)، ثُمَّ حذفت الْهَاء [1].

ويظهر مما مر أعلاه اتفاق العكبري مع ما ذكره ابن جني تطابقا، فقدر وقوع الحذف في المضاف، ثم حذف ما تعلق به من الضمير مما احتمل ما ذكره الأخفش، فاتفقا في مبدأ الحذف، واختلفا في تقدير المحذوف.

وقد اختار الفراء (ت ٢٠٧هـ) الاحتمال الأول مما أورده ابن جني، وهو التأويل بالمصدر المؤول: فأصدع بالأمر، وإن فصل المسألة في قوله: "وقوله: فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ ، ولم يقل : بما تُؤمر به والله أعلم - أراد : فأصدع بالأمر . ولو كان مكان (ما) مَنْ أو ما مما يرادُ بِهِ الْبَهَائِم لأدخلت بعدها الباء كما تَقُولُ: اذهب إلى من تؤمر به واركب ما تؤمر به، ولكنه في المعنى بمنزلة المصدر ألا ترى أنك تقول: ما أحسن ما تنطلق لأنك تريد ما أحسن انطلاقك، وما أحسن ما تأمر إذا أمَرْتَ لأنَّكَ تريدُ ما أحسن أمرك . ومثله قوله: ((يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ الله)) [2]، كأنه قيل لَهُ: افعل الأمر الذي تؤمر . ولو أريد به إنساناً وغيره لجاز وإن لَمْ يظهر الباء؛ لأن العرب قد تَقُولُ : إني لأمرك و آمر بك وأكفرك وأكفر بك في معنى واحد .ومثله كثير "[3]

وقد استند الفراء على كلام العرب الوارد، مما عبر عنه في قوله: آمرك، وآمر بك، مما يشير إلى أن حذف متعلق اللفظ كثير في كلامهم، ومن ثم، فقد أوَّل الآية بأن يكون التقدير : فأصدع بالأمر ؛ باعتبار أن تكون (ما) مصدرية، وهو موضع وافق فيه سيبويه، مع جواز وقوع الحذف على نحو ما ذهب ابن جني.

ونميل إلى أن المتحصل من جملة الآراء جواز التأويلين، مما عدَّ فيه ابن جني رأي سيبويه؛ لاعتماده على المطرد من كلام العرب، مع عدم إغفال الوجه الثاني، وهو ما قال به كثير من النحويين؛ إذ لا يجيزون وقوع (الذي بغير صلة، وهو ما يتفق فيه الباحث مع سيبويه، إلى أننا نرى أن ما ينطبق على الاسم الموصول (الذي) ليس بالضرورة أن ينطبق على (ما) حال وقوعها بمعناها؛ لأنها ليست صريحة في الصلة

[1] اللباب في علل البناء والإعراب العكبري: 270/1 .
[2] سورة الصافات: ١٠٢ .
[3] معاني القرآن للفراء : 321/2

كبقية الأسماء الموصولة؛ بدليل تعدد معانيها ووظائفها في الكلام وترددها بين الإسمية والحرفية؛ بحيث يحتاج السامع إلى تمييز وظيفتها، فضلا عن الطبيعة الوظيفية للاسم الموصول (الذي)، وهو من المعارف بخلاف (ما) حال وقوعها موصولة، فإنها ، وإن اكتسبت شيئًا من التعريف، إلا أنها تفتقر إلى ما بعدها ليكتمل تعريفها الذي هو موضع خلاف من النحويين، وهو ما يُكسب رأي ابن جني شيئاً من القبول، الذي عليه مدار الصنعة على حد قوله، وجاهته في توجيه (ما) الواردة بالبيت محل الدراسة.

المبحث الثاني
تعالق مكونات الجملة

تعتمد الرتب الإعرابية على موقعها في الجملة، بحيث ترتبط الرتبة بالمعنى المقصود الذي يريده المتكلم، فإذا قلنا رأى الرجل ما يسره، فقد اعتمدنا فعل الرؤية للرجل، ومن ثم كان هو الفاعل المقصود بالفاعلية، وكان ما يسره) هو المفعول به، أي: هو اسم وقع عليه الفعل الصادر عن الفاعل [1].

أمّا الجملة الاسمية، فتتألف من مسند إليه ومسند أو خبر أو مبتدأ لا بد أن يكون اسما أو ضميرًا، وأما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفًا أو ينتقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف مثل : محمد مجتهد، محمد أخوك، محمد في البيت، محمد عندك، محمد مبكر [2].

أمّا "الجملة الاسمية موضوعة للأخبار بثبوت المسند والمسند إليه بلا دلالة على تجدد واستمرار، وإذا كان خبرها اسمًا، فقد يقصد بها الدوام والاستمرارية والثبوت بمعونة القرائن [3].

ويعني هذا أن الجملة في اللغة العربية ذات مكونات تتألف منها، سواء كانت اسمية أو فعلية، وتتعالق هذه الرتب بعلاقة تراتبية معينة على النحو يمكن فيه أن تخالف رتبها الترتيب الطبيعي للجملة؛ لتكون هناك معايير تضبط المعنى، وتحفظ لتلك الألفاظ رتبها الإعرابية وإن اختلفت موقعها في الجملة، وهو ما نناقشه في المسائل التالية:

- **المطلب الأول : تعالق الرتب الإعرابية (اللفظي) :**

ونقصد به العلاقات التي تكون بين الألفاظ التي تتكون منها الجملة، كالبدل وعلاقته بالمبدل منه، والفصل والوصل وغير ذلك من الظواهر التي سوف نتناولها في المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: (إبدال الأكثر من الأقل):**

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي: ٤٩٩
[2] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف: ٧٩.
[3] ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي: ٣٧.

قول قيس بن زهير [1]:

ولَوْلَا ظُلْمُهُ ما زِلْتُ أَبْكِي عَلَيْهِ الدَّهْرَ ما طَلَعَ النُّجُومُ [2](البحر البسيط)

إذ تناول ابن جني العلاقة بين البعض ما طلع النجوم)، وكل (الدهر)، فقال: "وضع الكل موضع البعض ؛ وذلك لأن الدهر أعم وأوسع من مدة طلوع النجوم، وذلك أن مما يُتوقع من الزمان سقوط النجوم وانتشارها والدهر من وراء ذلك باق متصور إلى أن يشاء الله تعالى، فإذا كان ذلك كذلك، فإن قوله الدهر هنا يريد بعضه، ألا تراه أبدل منه قوله : ما طلع النجوم، وهذا من بدل الكل..."[3].

وتفرع ابن جني إلى قول الشاعر، في قصيدة أخرى:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَ كَالْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْع قَوَاءَ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ به وكُلُّ حَيْرَانَ سَارِ مَاؤُهُ خَضِلُ [4](البحر البسيط)

فقال: "وكذلك ما ذهب سيبويه إلى أن (ربع) على ابتداء وقطع، حتى كأنه قال: ذاك ربع ، أو هو ربع، أو ثم ربع، ولم يجعله بدلا من قوله: الطلل في البيت الأول؛ حيث كان الربع، ومحال إبدال الأكثر من الأقل"[5]

- **المسألة الثانية : (تقديم المعطوف على المعطوف عليه):**

قال صنان بن عباد اليشكري [6]:

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ قَبْرٌ بِسِنجارَ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهَدِ [7]

إذ قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : أراد ثم اشتكاني لأشكاني قبر بسنجار وساكنه، فقدم: المعطوف على المعطوف عليه، وحسَّن ذلك شيئًا أن الفعل مع الفاعل يجريان، في كثير من المواضع مجرى الفعل الواحد، فإذا تقدم الفعل؛ فلقوة اتصال الفاعل به ما يجري

---

[1] قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي أمير عبس، وداهيتها، وأحد السادة القادة في عرب العراق، كان يلقب بقيس الرأي، لجودة رأيه. ويكنى أبا .هند وهو معدود في الأمراء والدهاة والشجعان والخطباء والشعراء، ينظر: معجم شعراء الحماسة : ١٠٥.

[2] ديوان الحماسة : 162/1

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٤ ، وتناولها ابن جني: ٧١.

[4] نسب الأصبهاني البيتين لابن مرار، وهو رجل من أهل قرقيسياء في إحدى الجواري الأغاني:

[5] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٤ ، وتناولها ابن جني: ٧١.

[6] هُوَ صنان بن عباد الْيَشْكُري وذلك أن شمط بن عبد الله الْيَشْكُري أَتَاهُ وقد أورد إبله وأترع حوضه فأخذ شمط فوق يده وقدم ابله فأوردها في مائة الذي استقى فَقَالَ صنان في ذلك هذه الأبيات وهي من قصيدة اخْتَارَهَا منها أبو تمام، ينظر: شرح الحماسة، التبريزي: 332/1

[7] ديوان الحماسة : 333/1

مجرى تقدم الفاعل، فقولك إذا قام وزيد ،عمرو، أقوى من قولك: ضربت وزيدًا عمرا؛ وذلك أنه ليس اتصال المفعول بالفاعل في قوة اتصال الفاعل به[1].

ـ **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وذهب إلى جوازه؛ لقوة اتصال الفعل بالفاعل مما لا يخلُّ بالمعنى، مما يشير إلى كثرة تقدم المعطوف في الفعل اللازم؛ لأنه لم يجعل ذلك في المعطوف، وهو ما تناوله

-النحويون كالآتي:

ـ قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) : وكان الأخفش :يجيز كم رجلًا عندك وعبيده، يعطف (عبيده) على المضمر الذي في (عندك) ويرفعه قال : ولو قلت: كَمْ رجلًا وعبيده عندك على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلت: كم رجلًا عندك وعبيده، قال الشاعر:

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةِ اللَّهِ السَّلَامُ [2]. (البحر الوافر)

إلّا أنّه يجب التنويه عن حكم التقديم، وهل هو في مطلقه أم في الشعر فحسب، مما قاله ابن السراج في موضع آخر : "وتقول : زيدٌ راغب فيك وعمرو تعطف عمرًا على الابتداء، فإن عطفت على زيدٍ لم يكن بُد من أن تقول : زيد وعمرو راغب فيكَ، فإن عطفت عمرًا على الضمير الذي في (راغب) قلت: "زيد" راغب هو وعمرو فيك، فإن عطفت على ابتداء والمبتدأ لم يَجُز أن تقول : زيد راغب وعمرو فيك؛ لأن (فيك) معلقة بـ (راغب) فلا يجوز أن تفصل بينهما، وقد أجازوا تقديم حرف النسق في الشعر فتقول على ذاك: قام وزيدٌ عمرو وقامَ ثُمَّ زيدٌ وعمرو" [3]

فأشار ما ذكره ابن السراج إلى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه لضرورة الشعر، في حين لم يجز البصريون تقدمه مطلقا، وأجاز المبرد تقديم المعطوف على المعطوف عليه فيما لا قرينة على الترتيب فيه، في قوله: "فمنها (الواو) ومعناها إشراك الثاني في ما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦١.
[2] الأصول في النحو : 326/1 .
[3] الأصول في النحو: 76/2

قولك جاءني زيد وعمرو ومررت بالكوفة والبصرة فجائز أن تكون البصرة أو لا كما قال الله عز وجل {وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ } [1]، والسجود بعد الركوع [2].

ويؤيد التقديم ما ذكره النحاس (ت ٣٣٨هـ) في قوله: "ثم قال تعالى: واسجدي واركعي مع الراكعين، وفي هذا جواب ان إذ بدأ بالسجود قبل الركوع: أحدهما: إن في شريعتهم السجود قبل الركوع، والقول الآخر: إن الواو تدل على الاجتماع، فإذا قلت: قام زيد وعمر، جاز أن يكون عمر قبل زيد، فعلى هذا يكون المعنى: واركعي واسجدي؛ ولهذا أجاز النحويون : قام وزيد عمرو "[3]

- **المسألة الثالثة: تقدم الصفة على الموصوف:**

قول جابر بن رألان السنبسي[4]:

وَآخِرُ عَهْدٍ لَهَا مُونِقٌ غدِيرٌ وجِزْعٌ لَهَا مُبْقِلُ [5] (البحر المتقارب)

قال ابن جني: "أراد أن يقول: غديرٌ ،مونقٌ، إلا أنه قدم وصف النكرة عليها، فأعربه إعرابها ، وأبدلها منه ، كقولك مررتُ بظريف رجل، ولو نصبه لأنه وصف نكرة قدم عليها، فتصب حالا منها لجاز على قولك : فيها قائمًا رجلٌ، غير أن سيبويه يقول: (هذا كلام أكثر ما يجئ في الشعر، وقلما يجئ في الكلام). ولو نصبه لأعمل فيه معنى الكلام، والمضاف محذوف، أي: وآخر عهد لها نزولُ غدير مونق [6].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني تقدم الصفة على الموصوف، فذهب إلى جواز وقوعها في النثر ، مع الأخذ في الحسبان كلام (سيبويه) الذي ذهب إلى كثرة وقوعه في الشعر، وقلة وروده نثرا، لأن تقدير الجملة: غدير مونق، مما أورد فيه سيبويه في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويُبنى على ما قبله)، إذ قال: "وذلك قولك: هذا قائمًا ،رجل، وفيها قائمًا رجلٌ . لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول : فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم

[1] سورة آل عمران: ٤٣.
[2] المقتضب: 10/1
[3] معاني القرآن، النحاس: 399/1
[4] جابر بن رألان السنبسي الطائي: شاعر جاهلي من شعراء الحماسة، ينظر: شرح الحماسة التبريزي: ٦٠٨
[5] ديوان الحماسة: 200/2
[6] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤٧٧.

حالا وكان المبني على الكلامِ الأَوَّلِ ما بَعْدَهُ وحمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين خروجه الكلام ؛ فرارا من القبح [1].

وأشار ما أورده سيبويه على شذوذ تقدم الصفة على الموصوف، وأنه غير مسموع في كلام العرب؛ إذ قالوا فيها قائمًا رجل ؛ بنصب قائمًا؛ لامتناع قولهم: فيها قائم رجل؛ لأنه لو ساغ ذلك لالتبس المعنى على السامع؛ كون (قائم) دالة على الرجل الذي إذا حذفه المتكلم من الكلام لما أخل بالمعنى المطلوب، ففضلوا إخراج (قائما) على النصب، كاسم فاعل عامل في (الرجل) الذي تلاه.

وفي هذا الصدد ذكر المبرد في قولهم : فيها قائمًا رجل: وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت"[2] ، وهو تأكيد لما سبق من عدم جواز تقدم النعت على المنعوت، فيكون النصب على الحال أفضل للسامع كما قدَّمنا، ويشير إلى وقوعه في الشعر فحسب كضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر لاستقامة الوزن.

إلّا أنّ هناك بعض الآراء التي نضعها في الحسبان، منها ما ذكره الأستراباذي (ت٦٨٦هـ): ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو، مررتُ بِظُريفٍ رَجُلٍ [3].

وفيما ذكره الإستراباذي نظر، فظن أن الوارد من قولهم: مررت بظريف رجل من باب جواز تقدم النعت على المنعوت، وإنما جاز قولهم ذلك؛ لأن الصفة المشبهة (ظريف) عملت في معمولها (رجل)، فساغ تقدمها على معمولها؛ لكونها عاملة، أمّا ما ذكره الإستراباذي، وإجازته تقدم المنعوت إذا كان مشتقا يعمل عمل الفعل، أو على إبدال النعت من المنعوت، وهو ما نجده في المثال الوارد ؛ كون (ظريف) صفة مشبهة أبدلت مما بعدها؛ لأن الرجل والظريف ذات واحدة.

وهناك ما قاله الأزهري (ت (905هـ) : "وإذا" تقدم النعت على المنعوت، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل، جعل المنعوت بدلا من النعت، نحو:((إلَى

[1] الكتاب: 122/2
[2] المقتضب: 192/4
[3] شرح شافية ابن الحاجب : 326/2 .

صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ الله))[1] في قراءة الجر [2] ، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال [3].

ويقارب ما ذكره الأزهري قول الإستراباذي السابق، واعتمد فيه على توحد الصفة مع ذات الموصوف، وهو ما ينطبق على الآية التي استشهد بها، ومن ثم، فإن العزيز - الحميد صفتان تقدمتا على ذات الله تعالى (الله)، ومن ثم، جاز فيها تقدم النعت على المنعوت، مما يجب فيه، كما نرى مراعاة دوران الصفات على الذات الواحدة.

أمّا ما سوى ذلك من توجيه لدى ابن جني، فمحمول على التوجيهات الأخرى أوردناها، وعلَّل له بقوله :" لما كنت بين أن ترفع قائمًا فتقدم الصفة على التي الموصوف، وهذا لا يكون، وبين أن تنصب الحال من النكرة، وهذا على قلته جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت "[4].

ونؤيد ما ذهب إليه ابن جني، واستشهاده برأي سيبويه؛ لأن تقدم النعت على المنعوت مما لم يرد عن العرب الذين نصبوا النعت المتقدم على الحال؛ لئلا يلتبس النعت بذات المنعوت؛ كونهما متطابقين: إفرادًا وتثنية وجمعا، وتذكيرًا وتأنيثا، ولو صح تقدم النعت على المنعوت، لصح قولنا : فيها قائمان رجلان، وفيهم صادقون إخوة، وهو قبيح لالتباسه بعمل المشتق من دون توافر شروط إعماله من التنوين أو التعريف بأل.

- **المسألة الرابعة: (تكرار الاسم وتأثره بالفصل والوصل إعرابيًا) :**

قال خلف بن خليفة مولى قيس بن ثعلبة[5]:

إلى معدن العِزّ المُؤيدِ والنَّدَى هُناكَ هُناكَ الفَضْلُ والْخَلْقُ الْجَزْلُ [6]

إذ قال ابن جني: "يجوز أن يكون الندى مرفوعًا بالابتداء، وخبره (هناك) الأولى، و(هناك) الثانية خبر عن الذي بعدها أي: هناك الفضل والخلق الجزل.

---

[1] سورة إبراهيم: ١-٢

[2] يُنظر : حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٧٦

[3] شرح التصريح على التوضيح،: 131/2

[4] الخصائص: 214/1

[5] هو الشاعر الأموي خلف بن خليفة مولى قيس بن ثعلبة، عاصر الفرزدق، وكان شاعرًا ظريفا راوية، يقال له: الأقطع؛ لأن يده قطعت في سرقة اتهم بها. ينظر : معجم شعراء الحماسة :37-38

[6] ديوان الحماسة : 361/2

ويجوز أن يكون (الندى) مجروزا عطفا على ما قبله، ويكون قوله: هناك خبرا عن الفضل وما بعده، و (هناك) الثانية بدل من الأولى، كقولك : عندك عندك زيد، فتكرر الخبر توكيدًا كما كرّر المبتدأ توكيدًا في قوله:

أَخُوكَ أَخُوكَ مَنْ يَدْنو، وَتَرْجو مَوَدَّتَهُ، وَإِنْ دُعِيَ اسْتَجَابا [1](البحر الوافر)

وحكى سيبويه : "ضربت زيدًا زيدًا، وحكى :أيضا ضربتُ زيدًا ضربت زيدًا "[2].

- دراسة المسألة: تناول ابن جني أثر الفصل والوصل في التوجيه الإعرابي للاسم المكرر؛ إذ يمكن توجيه الأول بحسب موقعه في الجملة وما بعده توكيدًا بعد فصل التكرار عما يلي جملته، أو إعراب كل منهما بحسب موقعه في الجملتين؛ باعتبار الفصل بينهما، ومن ثم وجه تكرار (هناك) على ذلك النحو، فكان للفصل والوصل أثرهما في توجيه إعراب اللفظ؛ لأن قولنا: لا إن شاء الله، يتأثر بالفصل والوصل، من نفي الدعاء أو إثباته بحسب فصل (لا) أو وصلها بالجملة.

ومنه قوله تعالى: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)) [3].

فيكون شبه الجملة (فيه) خبرًا للا النافية للجنس(لا ريب) بعد وصل، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا ومبتدؤه (هدى)، وهو في كلام العرب كثير .

ذكر سيبويه في باب (ما يكون محمولاً على "إن" فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء)، إذ قال: فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدًا منطلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف.

فأمّا الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأن معنى : إن زيدًا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدًا، كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ..."[4]

وتشير الفقرة الواردة في أعلاه إلى أن سيبويه راعى الفصل والوصل في قولهم: إن زيدًا منطلق وسعيد؛ إذ إنه لو فصلنا الجملتين، لارتفع (سعيد) بالابتداء، وهو الوجه

[1] البيت منسوب لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من شواهد شرح الكافية. يُنظر: شرح الرضي على الكافية:297/4
[2] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٥١ .
[3] سورة البقرة: ٢
[4] الكتاب: 144/2

الحسن الذي فضله سيبويه، أما حال وصلنا الجملتين، نصبنا (سعيدًا)؛ لعطفه على اسم (إن): زيدا.

وإذا كان الوجهان جائزين، فإن السياق أحيانا قد لا يجيز أخذ التوجيهين على الفصل والوصل، ومن ذلك ما ذكره المبرد في معرض تناوله قوله تعالى: **((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))** [1]، إذ قال : وقرئت هذه الآية على وجهين: بالنصب والرفع في الرسول [2].

ويكون بذلك تقدير الآية على الفصل : ورسوله برئ منهم، أما على الوصل فالتقدير: وأن الله برئ من المشركين وأن رسوله برئ منهم، مما اتفقا فيه مع (الخليل) إذ أوضح التوجيه في قوله: "رفع رسوله لأنه اسم جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت والرفع أجود "[3].

أمّا حال اتصال الجملتين بالعطف جرّا، فيكون المعنى الله برئ من المشركين وبرئ من رسوله وحاشاه، مما يكون للفصل والوصل فيه أثر في توجيه المعنى ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم :

(وَإلاَّ فَاعْلَمُوا إنَّا وَأنْتُمْ بُغاةٌ ما بَقينا في شَقاقِ(البحر الوافر)

كأنّه قال : بُغاةً ما بقينا وأنتم [4] ، فحسن التقدير، والرفع على معنى: ما بقينا وأنتم في شقاق.

وقد اتفق ما ذكره ابن جني من توجيه لقولهم : هناك مع الآراء السابقة، فراعى التوجيه بحسب الفصل أو الوصل، فجاءت على المعاني المحتملة للبيت.

ومن هنا، يتضح جواز الإعرابين كما قرّر ابن جني فيما ذكره من توجيه إعرابي، إذ قال المرزوقي (ت ٤٢١هـ): "قوله : والندى لك أن تجره معطوفا على (العزّ)، وتصير (هناك) مكررا (توكيد)، والفضل مبتدأ وهناك خبره، وقد كرر الخبر تفخيما وتعظيمًا. وكما يكرّر الخبر يكرّر المبتدأ ، تقول : زيد زيد عاقل، وزيد عاقل عاقل. ولك أن تجعل

[1] سورة التوبة ٣.
[2] الحجة في القراءات السبع: 326.
[3] الجمل في النحو : ١٢٨
[4] ينظر الديوان: 165/2

(والندى) مبتدأ ويكون (هناك) الأول خبره، والواو واو الحال، ويكون (هناك الفضل مستأنفا)"[1].

والذي نميل إليه وجه الجر بالعطف في (الندى)، والتقدير : معدن العز والندى؛ كون المعطوف والمعطوف عليه متعلقين بمصدر العطاء وهو الممدوح، ومن ثم عاد الشاعر إليه في الشطر الثاني مؤكّدًا بقوله: هناك هناك؛ ليشير إلى الممدوح، مع عطف الخلق الجزل على الفضل، فجمع له بين الكرم في العطية فضلا عن كرم الأخلاق والسجايا في الشطرين، ومن ثم، يكون وقوع (هناك) الثانية توكيدًا هو الأولى، . مع احتمال البيت للتوجيهات الإعرابية التي ذكرها ابن جني.

❖ **المطلب الثاني: (التعالق المعنوي مخالفة ظاهر الدلالة):**

ونقصد به مخالفة ظاهر الدلالة، أي: إن القارئ يحتاج إلى إعمال العقل، والتأمل في الشاهد؛ لاستنباط الدلالة الحقيقية للفظ معين أثار خلافا لدى النحويين، يندرج تحت هذا الباب ظواهر نحوية عدة، كالتضمين إجراء القول مجرى الظن، وغيرها من الظواهر التي تخالف ظاهر دلالة اللفظ، وهو ما سوف نتناوله في المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: (تضمين (أنَّ) معنى (إنَّ) من شرط الابتداء):**

قال جعفر بن علبة الحارثي [2]:

فلا تحسبي أَنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ لِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

ولا أنا ممن يَزْدَهِيهِ وَعِيدُهُمْ وَلا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ [3]

إذ قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "وفي قوله : ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم شاهد لجواز استدلال (سيبويه) بقول الله سبحانه: أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه))[4] بالرفع على معنى الابتداء، ورد وردع لمن أنكر عليه ذلك من بعض المتأخرين، وقوله: إنما يسوغ ذلك مع (إنَّ) المكسورة؛ لأنها على شرط الابتداء وصدده، وليس في الآية

[1] شرح ديوان الحماسة المرزوقي: ١٢٤١ .
[2] جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، أبو عارم شاعر غزل مقل. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان فارسا مذكورا ، في قومه. وهو من شعراء (الحماسة) ل أبي تمام. ينظر :الأعلام : 125/2
[3] ديوان الحماسة : 12/1 ، باختلاف يسير ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم.
[4] سورة التوبة: ٣.

المثلوة (إنَّ) مكسورة، إنما فيها (أنَّ) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء... والقول فيها لصاحب الكتاب لا عليه سماعا لا قياسا:

أمّا السماع، فما جاء في هذا البيت وهو قوله فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم، ثم قال: ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله: أني تخشعت وهو يريد معنى (أن) المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى: ولا أنَّ نفسي يزدهيها وعيدكم [1].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة تضمين (أنَّ) معنى (إنَّ) من شرط الابتداء، على النحو الذي يسوّغ وقوع الابتداء معطوفا على جملتها، ويكون المبتدأ مقدرا، كقولنا: علمت أنك مجتهد وزيد فيكون التقدير : وزيد مجتهد فساغ رفع (زيد) على الابتداء رغم اعتراض بعض النحويين، وهو ما ردَّه ابن جني مستدلا باستدلال (سيبويه) بالآية الكريمة أعلاه، وتفيد أن الله برئ من المشركين، ورسوله برئ منهم، على الرغم من أن (رسوله) معطوفة على الجملة المبدوءة بـ (أن)، مفتوحة الهمزة، مما يتعذر معه أن يكون (رسوله) مبتدأ، وهو ما خصص له (سيبويه) باب (ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها و يكون محمولا على الابتداء)، إذ قال: فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمرو، وإن زيدًا منطلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى: إنَّ زيدًا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله: "إنَّ الله بَرَىٰ مِنَ المُشْرِكِينَ ورسوله [2] .

وأشار سيبويه إلى أن معنى إنَّ زيدًا منطلق، زيدٌ منطلق، وكون (إنَّ) توكيدًا، جواز أن ترد (أن) بمعناها ، وهو الذي راعاه ابن جني في البيت؛ إذ وردت همزة (أن) مفتوحة في قول الشاعر : ولا أني من الموت أفرق ولا أنني بالمشي في القيد أخرق، فيكون المعنى: أنا لا أفرق أنا لست أخرق في القيد.

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣١.
[2] الكتاب : 144/2

ويؤكد هذا ما ذكره (المبرد) بعد أن تناول الوجه الأول الذي ذكره سيبويه: والوجه الآخر في الرفع: إن زيدًا منطلق وعمرو، أن يكون محمولا على المُضمر في (منطلق)، وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدًا مختارا، نحو: إن زيدًا منطلق هو وعمرو"[1]

ومما ذكره المبرد أنه قد استبعد أن يكون اشتراك المعطوف على جملة (إن) الضمير المستكن في (منطلق)، مما يرجح الوجه الأول الذي ذكره سيبويه، واحتج به ابن جني. ويترجح عندي ما ذهب إليه ابن جني)، وهو ما استدل به من قول سيبويه؛ لأنه لما كانت (إنَّ أنَّ) مما ينتصب اسمهما بهما ؛ لشبههما بالفعل[2]، جاز حمل (أن) على (إنَّ) على النحو الوارد في البيتين.

- **المسألة الثانية: (إجراء القول مجرى الظن)**

قال عَمْرُو بْنُ مَعْدِ يكرب الزُّبَيْدِي [3]:

علام تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ [4](البحر الطويل)

إذ قال ابن جني: "يُروى (الرمح) بالرفع والنصب، فأما الرفع فعلى ظاهر الأمر، كقوله تعالى: ((قالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ))[5] ، وأما النصب، فعلى استعمال القول بمعنى الظن، وذلك مع استفهام المخاطب....

وروى لنا أبو علي:

إذا قلتُ أَنِّي آيبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ حَطَطت بها عَنْهُ الولية بالقصر [6](البحر الطويل)

بفتح الهمزة من (أنّي)، قال: ومعناه: إذا قدَّرتُ وظننتُ أنّي آيب، فإن قيل: فليس هنا استفهام، فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن؟

قيل: لم يجز هذا للاستفهام وحده، بل لأن الموضع من مواضع الظن، ولو كان الاستفهام مجردا من تقاضي الموضع له، وتلقيه إياه فيه، لجاز أيضا :أأقول زيدا منطلقا ؟ و: أيقول زيد عمرا منطلقا؟

---

[1] المقتضب: 112/4

[2] ينظر المقتضب : 50/1

[3] عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي فارس ،اليمن، وصاحب الغارات ينظر الأعلام : 239/3

[4] ديوان الحماسة: 44/1، وشعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، مطاع الطرابيشي: 72.

[5] سورة المائدة: ١١٩

[6] ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت مفيد محمد قميحة: ١٠٦.

وهذا هو الموضع الذي تعلق فيه أبو عمرو بظاهر لفظ الكتاب، فقال في قوله: وإن شئت رفعت بما نصبت به.

وهذا موضع كان يجب لأبي عثمان ألا يرغب بنفسه عنه، ولا يُسِفَّ بها إليه، أفتراه لا يعلم أن سيبويه لا يرفع زيدًا بالابتداء، ولا ينصبه إلا بنفس القول، وإنما غرض سيبويه هنا في قوله : وإن شئت رفعت بما نصبت به أي إن شئت رفعت بعد القول الذي نصبت به... وكذلك قول سيبويه، أي: وإن شئت رفعت [1].

ـ **دراسة المسألة :** تناول ابن جني مسألة إجراء القول مجرى الظن، أي: جواز أن نضع الفعل (ظنَّ) مكان القول، فيكون التقدير في الشاهد علام تظن الرمح يثقل عاتقي، فيكون الرمح منصوبا بالظن، أو بنفس القول على حد تعبير ابن جني؛ إذ القول فعل والفاعل مضمر ، والرمح مفعولا به.

وأجاز ابن جني أن نرفع (الرمح)؛ باعتبار أنه اسم تصدر جملته، فيكون مبتدأ، وتكون الجملة الاسمية جملة محكية تفرعت على القول.

قال الخليل (ت١٧٥هـ):"وكلما استفهمت به فارفع بالحكاية ما لم تجئ بِالتَّاءِ، فَإِذا جِئْتَ بِالتَّاءِ فانصب، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَة (تَظُنّ) و (ترى) ، أمّا الرفع، فمثل قولك: أقلتَ: عبد الله خارج ؟ فيم قلت: النَّاس خارجون؟ بكم قلت الثوبان؟ فَإِذا جَاءَت التَّاء فانصب، نحو قَوْلك: أتقول زيدًا عَالِمًا؟ أتقول : النَّاس خارجين"[2].

فجعل الخليل الرفع أو النصب بالخيار لدى المتكلم إلا إذا كان الفعل متصلاً بتاء الفاعل، فلا يكون فيه إلا النصب، ومنه: أَقُلْتَ الناس كلهم سواسية، فانتصبت (الناس) لاتصال تاء الفاعل بفعل القول.

سياق والذي نرجحه أن إجراء القول مجرى الظن لا يشترط فيه أن يأتي في الاستفهام؛ لأن المقصود به تغليب الظن، واشتراط وروده في سياق الاستفهام يشير إلى أن رغبة السائل في تقرير المعنى، وهو متعذر ؛ لتناقضه مع معنى الظن، فيكون الأولى أن يُجرى القول مجرى الظن على الإطلاق.

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٨٠ .
[2] الجمل في النحو : 173 .

وعليه، جاء البيت الثاني الذي ذكره ابن جني، يشير إلى أن الشاعر نصب مقول القول؛ مما سوّغ فتح همزة (أنّي) في البيت الثاني الذي لم يتفق فيه ابن جني مع أبي عثمان المازني في تقييد القول بالاستفهام.

- **المسألة الثالثة : الزيادة في مبنى الجملة للتوكيد على ما جرى من سنن العرب في كلامهم :**

قال الشاعر النبهاني:

فَإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنَا سُدْتَنَا وإِنْ كُنْتِ لِلْحَالِ فَاذْهَبْ فَخَلْ[1](البحر المتقارب)

إذ قال ابن جني: أراد : فَخَلْ، فزاد (اذهب) توكيدًا، كما تقول: أخذ يتحدث، وجعل يقول، وأنت تريد حديثه وقوله، وكذلك قام يشتمني وقعد يتهكم بعرض فلان... وعليه بيت الكتاب:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (البحرالبسيط)

أي: فما بك عجب[2].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة زيادة مبنى الجملة توكيدًا على ما جرى من سنن العرب في كلامهم، لم يفرقوا في ذلك بين زيادة الاسم أو الفعل أو الحرف بغرض التوكيد على النحو الذي تعددت فيه الآراء كالآتي: - ما ذكره سيبويه في باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر في ما عمل ما يقبح أن يشرك المظهر المضمر في ما عمل فيه. وجاز قمت أنت وزيد، ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه؛ لأنه بمنزلة التنوين، وقد يجوز في الشعر . قال: فاذهب فما بك والأيام من عجب. البيت"[3].

والأيام لا تعجب، فأتى بها الشاعر لتأكيد معنى العجب، ومشاركة الأيام له عجبه.

- ما ذكره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: تساءلون به والأرحام) [4] وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، ومثل هذه القراءة ما روى البخاري في باب

[1] ديوان الحماسة : 86/1

[2] بلا نسبة: وردفي الكتاب 383/2، الاصول في النحو 199/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 142/3.

[3] الكتاب:382/2 .

[4] يُنظر : إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة: ٤١١

الإجارة إلى العصر من قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى"[1] بالجر، وقول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه [2].

وقد ورد الفعل (فاذهب) لتأكيد معنى التهكم والسخرية من المخاطب الذي امتلأ كبرا وغرورا حتى نصحه الشاعر باستمراره، فجعل له طريقا طلب من مخاطبه أن يسلكه.

وقد أوضحت الآراء السابقة ميل ابن جني لمذهب البصريين في توجيه البيت أعلاه، واستشهاده بما ذكره سيبويه دليلا على ما ذهب إليه.

ونتفق مع الآراء الواردة في هذا البيت إلا أننا نميل إلى تعلق المسألة بشق نحوي وآخر بلاغي؛ إذ جاء قوله: فما بك والأيام من عجب يجعل من الأيام شخصا يشارك المخاطب العجب، وجاء الفعل فاذهب) في البيت محل الدراسة، يشير إلى تخيل الكبر طريقا ، أو ضمنه الشاعر معنى الاستمرار ، وكلاهما ذو شق دلالي واضح.

- **المسألة الرابعة : وقوع أن بمنزلة أي لتفسير القول:**

قال الشاعر:

وَهُنَّ مَناخَاتٌ يُحاذِرْنَ قَوْلةً مِنَ القَوْمِ أَنْ شُدُّوا قُتُودَ الرَّكائبِ [3]

- إذ قال ابن جني: ويجوز أن تجعل (أن) بمعنى (أيّ) للعبارة والتفسير، وتلك إنما تأتي فيما ذكر صاحب الكتاب بعد الكلام التام، وقوله : قالوا كلام تام ... ألا ترى أن يحاذرن قولة كلام ،تام فيصير تقديره يحاذرن قولة، أي: شدُّوا [4].

- **دراسة المسألة :** تناول ابن جني وقوع (أن) بمنزلة (أي) المفسرة، وذلك بعد اكتمال الجملة وتمامها على شرط سيبويه الذي ذكر ، في معرض تناوله قوله تعالى: ((وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُو او اصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْء يُرادُ))[5]: "باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أي)، وذلك قوله عز وجل: الآية. زعم الخليل أنه بمنزلة أي؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك :

---

[1] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، البخاري: 90/3

[2] شرح تسهيل الفوائد ابن مالك : 376/3

[3] ديوان الحماسة : 378/2

[4] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٦٥

[5] سورة ص ٦.

ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أنا عبد والله . وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير [1].

ونفهم من كلام سيبويه أعلاه نقله هذا الرأي عن الخليل، وسماعه له؛ بدلالة قوله: ومثل هذا في القرآن كثير ، معللا لوقوع أن موقع أي؛ بأن المتكلم، في هذه الحالة، لا يقصد الإخبار بحال من الأحوال، إنما يقصد بيان مقول القول، أو تفسير القول السابق ذكره، فتكون أن حقيقة معناها مفسرة لما قبلها، وهو ما ينطبق على أي التفسيرية.

وبهذا التأويل، يكون سيبويه موافقا للخليل، أما أن تكون (أن) تفسيرية محضة، لا بمعنى بيان مقول القول، ففيه نظر؛ بدليل ما ذكره سيبويه : وزعم الخليل، مما يشير إلى أنه أقر رأي الخليل على اعتبار التوسع في وظيفة (أن) التفسيرية. وذهب المبرد، مقدرًا معنى الآية: "معناه: أي امشوا ولا تقع إلا بعد كلام تام؛ لأنه إنما يفسر بعد تمامه" [2].

ويؤكد كلام المبرد أن المقصود بـ (أن) الواردة في الآية تفسير الانطلاق بحيث يقترن المشي بما يعود عليه من صفته، وهو الصبر أن امشوا واصبروا)، أي: امشوا مشي الصابرين على دعوة الأنبياء، وهو أبلغ في مقام التخطيط والتآمر ضد أنبياء الله تعالى، فكأن المعنى قد تعلق بتقدير مفعول مطلق معنوي نفهمه من السياق.

وذكر الفراء في معرض تفسيره قوله تعالى: ((وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)) [3]، إذ قال : وقوله. وانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا: انطلقوا بهذا القول، فأن في موضع نصب لفقدها الخافض ، كأنك قلت انطلقوا مشيًا ومُضِيًا على دينكم [4].

ونفهم من كلام الفراء ميله إلى تأويل (أن) وما بعدها على الحال أو النيابة عن المفعول المطلق على نحو ما أوردنا.

وأكد ذلك ابن السراج، موضحًا أقسام (أن) المخففة: "وأن الخفيفة تكون في الكلام على أربعة أوجه :فوجه : أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرًا نحو قولك: أريد أن تقوم، أي: أريد قيامك .

---

[1] الكتاب: 162/3
[2] المقتضب : 49/1
[3] سورة ص ٦
[4] معاني القرآن الفراء : 399/2.

والثاني: أن تكون في معنى "أي التي تقع للعبارة والتفسير وذلك قوله تعالى: ((وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ . مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ))"[1].

وقد تابع ابن جني سيبويه في المسألة أعلاه، من حيث استقلال جملة: يحاذرن قولة من القوم؛ لتمام المعنى المراد من الشاعر، ومن ثم، جاءت (أن) المخففة؛ لتفسير القول المتقدم من الأمر بشدّ قتود الكتائب.

والذي نميل إليه في البيت يكون المعنى على قول المرزوقي: " و(يحاذرن) في موضع الصفة، أي: خائفة محاذرة، وقوله: من القوم، اتصل بقولة. و(أنشدُّوا) في موضع المفعول لقولة. وأن مخففةً من الثقيلة واسمه مضمر، والمراد أن الأمر والشأن شدوا قتود ركائبكم، (وشدوا) بما بعده في موضع الخبر. ويريد مناخة أنمط اياهم وهي في ركائبها خائفات قول من ادى القوم تهيئوا للانفصال، وشدوا على رواحلكم الرحال"[2].

وأشار قول المرزوقي إلى أن جملة (يحاذرن (قولة جملة نعت، والأصح كما يرى الباحث أنها جملة حال؛ لتضمن اسم المفعول (مناخات) الضمير المستكن العائد على الإبل، ويجوز أن تكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ الأول، ومن ثم، فقد دلت (قولة) على ورود (أن) المخففة بمعنى مقول القول، أو لتفسير نوع الانطلاق وكيفيته [3] على نحو ما ذكرنا .

المبحث الثالث

[1] الأصول في النحو:237/1

[2] شرح ديوان الحماسة المرزوقي: ١٢٧٦.

[3] يُنظر : حروف المعاني والصفات الزجاجي: 58 .

الممنوع من الصـرف

الصرف هو : التنوين، والمنع من الصرف هو المنع من التنوين [1]، وله أقسام تناولها النحويون، مما يمكن إجماله فيما يلي:

أ- العلم: وأقسامه:

- **العلم على وزن (فعل)**، مثل: عُمَر، زُحل، هُبَل.

- **العلم على وزن الفعل** : وهو العلم الذي شابهت بنيته بنية الفعل، مثل: أحمد، يزيد، وعلل ابن الوراق لمنعه من الصرف بقوله: فإن قال قائل:" فلم كان ما أشبه الفعل يمنع من التنوين والجر ؟ قيل له: لأن الفعل لا يدخله تنوين ولا جر فوجب أن يكون ما أشبهه حكمه كحكمه. وقد بينا لم امتنع الفعل من الجر، فأما التنوين فإنما امتنع من الفعل لأنه زيادة، والفعل ثقيل، فلم يحتمل الزيادة" [2].

- **العلم المختوم بالألف والنون ،زائدين** : مثل عثمان، رمضان؛ لما أورده المبرد: "ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو مررت بعثمان" [3].

- **العلم المركب مزجيا :** وهو ما تألف من كلمتين أصبحتا كلمة واحدة بمرور الزمن مثل حضرموت بعلبك [4].

- **العلم الأعجمي:** وهو ما لم يُسمع عن العرب، وليس لجذره أصول في العربية، ومن ثم، يمتنع تنوينه على نحو ما أورد سيبويه : "ويمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: اللجام، والديباج واليرندج، والنيروز، والفرند، والزنجبيل، والأرندج، والياسمين [5].

---

[1] ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٥٠.
[2] علل النحو : ١٧٣ .
[3] المقتضب: 248/1 .
[4] يُنظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٣٤ .
[5] الكتاب :234/2 .

ـ **العلم المؤنث الذي زاد على ثلاثة أحرف مثل** : فاطمة سلمى، سعاد، أما الثلاثي ساكن الوسط فينصرف، وعلل ابن الوراق لذلك بقوله: "فإن قال قائل: فما الفرق بين تسمية المذكر بمؤنث على ثلاثة أحرف، وبين تسمية بما زاد على الثلاثة؟

فالجواب في ذلك : أن ما كان على ثلاثة أحرف ينصرف، متحرك الأوسط كان أو ساكنا، ولا ينصرف ما زاد على ثلاثة أحرف، كرجل سميته ب (قدم)، فإنه ينصرف، ولو سميته بـ (عقرب) لم ينصرف"[1].

ب ـ الصفة : ويُمنع من الصرف من الصفات ما يلي:

ـ الأعداد من واحد إلى عشرة على وزن (فعال) و (مفعل)، ومنه قوله تعالى:((فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) [2].

ـ الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، مثل: أحسن حسناء أحمر حمراء [3].

ـ الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، مثل: عطشان عطشى غضبان غضبى [4].

ـ لفظ (أخر) الذي مؤنثه (أخرى)، ومنه قوله تعالى: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) [5].

ت- الاسم : ويُمنع من الصرف منه ما يلي:

ـ **ما انتهى بألف التأنيث المقصورة،** مثل: قتلى ، جرحى ، مرضى [6]

ـ **ما انتهى بألف التأنيث الممدودة،** مثل أطباء، أصدقاء، أدعياء.

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وألف التأنيث ذات المد أوردها في مثل بسرد

منهن فعلاء وأفعلاء مثلث السين وفعلاء [7]

ـ **صيغة منتهى الجموع،** على وزن (مفاعل ـ مفاعيل) مثل مساجد، مصابيح[8].

---

[1] علل النحو ٤٦٠ .
[2] سورة النساء: 3 .
[3] يُنظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ١٥٠.
[4] ينظر : رسالة منازل الحروف: ٣١.
[5] سورة البقرة: ١٨٤
[6] ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:829/2
[7] ينظر: شرح الكافية الشافية: 1749/4
[8] ينظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : 74/1

وهناك حالات اعتمد فيها النحويون على المسموع من كلام العرب، وكانت محل خلاف بين النحويين، مما ورد في كتاب التنبيه، على النحو الآتي:

المسألة الأولى: تنوين ما لا ينصرف للضرورة :

قال الربيعة بن مقروم الضبي [1]:

أرْجَيْتُهُ عَنِّي فَأَبْصَرَ قَصْدَهُ وكَوَيْتُهُ فَوْقَ النَّواظِرِ مِنْ عَلِ[2] (البحر)

ـ نص المسألة : قال ابن جني: "وأما التنوين من قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل، فينبغي أن يكون تنوين الصرف؛ لأن الحركة قبله حركة إعراب، ولا أنكر أيضا أن يُعتقد فيه أنه تنوين الإنشاد اللاحق للفعل، ومع لام المعرفة والمضمر على ما قدمنا، والوجه هو الأول.

ولكن التنوين في نحو قوله:

سلام الله يا مطر عليها.....

لو وقع قافية في لغة من وقف على التنوين، لكان ينبغي أن يكون تنوين الصرف، وإن لم تكن الضمة قبله حركة إعراب، ألا ترى أن صاحب الكتاب شبه ذلك بصرف ما لا ينصرف، وحركة ما لا ينصرف إذا كانت ضمة حركة إعراب بلا خلاف [3].

ـ دراسة المسألة : تناول ابن جني مسألة تنوين ما لا ينصرف للضرورة، مما ذهب فيه إلى أن تنوين (عل) هو تنوين الصرف ؛ لحركة ما قبله، وهو ما تفرع فيه إلى تنوين الضرورة لما حقه عدم الصرف أي عدم التنوين في قول الشاعر : يا مطر ؛ إذ حقه الضم كونه نكرة مقصودة، أما حال اضطر الشاعر إلى تنوينه، فتنوينه كتنوين ما لا ينصرف على قول سيبويه، وهو ما أقره ابن جني على نحو ما ورد أعلاه.

وقد اتفقت آراء النحويين في هذا الصدد، ومنه ما قاله الخليل: "وأما قوله: سلام الله يا مطر عليها ، فإنه نوّن مطرًا اضطرارًا، ويُروى بالنصب منونا [4].

---

[1] هو ربيعة بن مقروم الضبي بن قيس بن جابر بن خالد بن عمرو بن عبد الله بن السيد بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الاسلام وقد أسلم وشهد القادسية، وجلولاء، وهو من شعراء مضر المعدودين. ينظر : معجم شعراء الحماسة : ٤٤.

[2] ديوان الحماسة: 14/1

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤٣.

[4] الجمل في النحو : ٨٢ .

ودل قول الخليل على أن تنوين (مطر) للضرورة وجواز الرفع والنصب فيه، مما تابعه فيه سيبويه إذ قال : "فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في . حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يُرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع [1].

ونفهم من كلام سيبويه تنوين (مطر) بالضم على اعتبار حركة البناء؛ لأنه نكرة مقصودة، مما عبر عنه بقوله : لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون، أي: البناء على الضم ، ومن ثم، نُون بالضم بناء على هذا.

أمّا التنوين بالنصب، فعلى اعتبار المحل؛ إذ المناد حقه النصب، وإنما بني على الضم نيابة عن فتحة النصب التي اقتضاها المحل ومن ثم، جاز تنوينه بالنصب باعتبار رتبته الإعرابية.

وأكد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ذلك بقوله: اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارًا في الشعر، فإن الأولين يرون رفعه، ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فلحقه التنوين على لفظه، وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمونه النصب، وحجتهم في ذلك ما ذكرتُ لك، ويقولون : هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض فمما جاء على ذلك قول مهلهل:

رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي [2]

والأحسن عندي النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضاف وكذلك بيت الأحوص البيت" [3]، ووافقه ابن السراج (ت٣١٦هـ) [1].

---

[1] الكتاب:2 /202

[2] في ديوان الشاعر اختلاف في الشطر الأول: ضربت نحرها إلي وقالت ديوان مهلهل بن ربيعة : ٥٨

[3] المقتضب : 14/4

وأدرج أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) البيت تحت ما وقع التنوين فيه للضرورة، فأورد: "قد تقدم أن المنادى المستحق للضم ضربان :

الأول: علم.

والثاني: اسم جنس قصد تعينه.

والمراد هنا التنبيه على ما يعاملان به إذا اضطر إلى تنوينهما، فأشَرْتُ إلى أن فيهما وجهين :

الأول: الضم؛ تشبيها بمرفوع اضطر إلى تنوينه، وهو مستحق لمنع الصرف.

والثاني: النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين"[2]، ووافقه ابن الصائغ (ت٧٧٦هـ) [3] ، وسماه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) : تنوين الضرورة [4] ، وأسماه الأشموني (ت ٩٢٩هـ): تنوين الضرورة فيما لا ينصرف [5].

ووافق ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) النحويين في جواز التنوين بالضم والنصب في هذه الحالة، بقوله: "إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما [6].

ونتفق مع الآراء الواردة في أعلاه ؛ كون اللفظ قد استحق الضم بناء؛ باعتبار الحركة التي نابت عن علامة النصب، أو الفتح باعتبار المحل؛ لأن اللفظ وقع منادى مسبوقا بياء النداء.

المسألة الثانية: صرف ما لا ينصرف حال التسمية به علما

قال أبو الشغب العبسي [7]:

لا تعذُلِي فِي حُنْدَجٍ إنْ حُنْدُجا وليْتَ عِفْرِينِ لَدَيَّ سَواءُ [8]

ـ نص المسألة: قال ابن جني: "هذا المثال أحد الفوائت في الكتاب؛ وذلك أن سيبويه لم يأت به فيها، وأقرب ما يُصرف إليه أنه فعل، نحو: طمرٌ وفِلِزٌّ، وكأن الياء والنون

---

[1] يُنظر: الأصول في النحو: 344/1

[2] شرح الكافية الشافية: 1304/3

[3] يُنظر : اللمحة في شرح الملحة:604/2

[4] يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٤٨.

[5] يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:30/1

[6] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:622/2

[7] راوي من رواة الحديث وشاعر عربي من شعراء العصر الأموي والعباسي من أهل الحجاز، اسمه عكرشة بن أربد بن مسحل بن شيطان بن خويك بن جذيمه العبسي، وكنيته أبو الشغب. ينظر : معجم شعراء الحماسة: ٨٣

[8] ديوان الحماسة : 94/1 .

لحقتا على لفظ لحاقهما للجمع، ثم نُقِل فسُمّي به على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النون من مسلمين بعد التسمية به قلت اسم رجل هذا مسلمين، فجرى مجرى قولهم: هذا قنسرين، وهذه فلسطين[1].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة صرف ما لا ينصرف حال التسمية به علما، وهو ما فسر فيه تنوين (عِفِرِّين)، ونصَّ على أنها من فوائت الكتاب، وذهب إلى أنها من (عِفر) ، ووردت أشباهها مسموعة على ما ينتهي به جمع المذكر السالم، ولما سُمّي بها نونت.

وقد اعتمد ابن جني، فيما ذهب إليه، على مسوغين:

الأول: القياس فيما أورده سيبويه، إذ أورد في (الخصائص): "وأما عفرين فقد ذكر سيبويه فعلا كطمر وجيز [2] ، فكأنه ألحق علم الجمع كالبرحين والفتكرين " [3].

ومعنى ذلك أن أصل هذا اللفظ (عفر) مقيس على الألفاظ التي ذكرها سيبويه، ومن ثم، فأشباهه مسموعة عن العرب.

الثاني: قياسه ما أُلحق به من الياء والنون، كعلامة جمع المذكر السالم، على ما وضع للتسمية علمًا، وهو ما أقره سيبويه؛ إذ قال: باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واواً ونوناً، فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنسرون وهذه فلسطون ومن النحويين من يقول: هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان.

وقال الخليل ت (١٧٥هـ): من" قال هذا قال مسلمين كما ترى جعله بمنزلة قولهم سنين كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب فلسطين وقنسرين كما ترى"[4].

وتشير الفقرة في أعلاه إلى أن قياس ابن جني فيه نظر؛ ذلك أن سيبويه لم يطلق الحكم فيما سُمّي به ما لحقت به علامة التثنية أو الجمع، وهو ما عبر عنه بقوله: فإن

[1] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٢٦
[2] يُنظر الكتاب: 277/4
[3] الخصائص:202/3
[4] الكتاب : 232/3

أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، إلا ما ورد مسموعا، مثل: فلسطين بالياء والواو ، ومثلها قنسرين كذلك، وهو ما ينطبق على (عفرين)، كما ارتأى ابن جني من أنها قد صارت علمًا على المكان، ومن ثم، لزمت الياء على نحو ما ذهب سيبويه مما أوردناه، واتفق معه فيه آخرون من إطلاق الأعلام على ما لزم علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفرين وجعفرون ومسلمات" [1].

إلّا أنّ الإستراباذي (ت٦٨٨هـ) قد ذهب إلى أن: "قولهم: ليث عفرين، يجوز أن يكون شاا، من هذا الباب: جعل النون معتقب الاعراب. واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأتِ له تكسير من الاسم الذي عُوّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مغيرًا أوائل بعض تلك الجموع؛ تنبيها على أنه ليست في الحقيقة بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سنون بضمها، وهو قليل، ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين"[2]، وهو ما يجوز شذوذ (عفرين).

وأمّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، فمال إلى رأي سيبويه، من أنه يعامل معاملة الجمع، إذ قال: فأمَّا عِفرين، فهو جمع في الأصل، لعفر على وزن طِمِرَ، وَسُمِّيَ بالجمع، وجُعِل الإعراب في النون، وهذا أولى من أن يكون اسما مفردًا في الأصل على وزن "فِعِلِّين"؛ لأنه بناء لم يستقر في المفردات. وكذلك كفرين"[3].

ودل قوله : جُعِل الإعراب في النون على أنه يجوز : عفرين وعفرون، ومن ثم، لم يجوز أن تكون علمًا على اسم مفرد ؛ لأن وزن (فعلين) لم يطرد في المفردات.

وأوضح عباس حسن إلى أن اللفظ قد يجيء عرضا بعد كلمة تسبقه، فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها مثل محمد حَسَنٌ بَسَن، واللص شَيْطان نيطان، أو : عفريت نفريت ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى، أي: من أتباعها، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت والعطف، والتوكيد، والبدل ... ولا يجري عليه شيء من

[1] شذا العرف في فن الصرف: ١٠٢
[2] شرح الرضي على الكافية: 381/3
[3] الممتع الكبير في التصريف: ٩٨.

أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطا لا يوصف بإعراب ولا بناء [1].

ونفهم من قول عباس حسن أنّه فسر ورود لفظ (عفريت- نفريت) بأنّه على الإتباع، وهو تفسير صوتي لا يتصل بالتوابع النحوية، وقد يتفق بما أورده ابن جني من الناحية الصوتية؛ إذ أورد الخليل قولهم: ورجل كفرينٌ عِفِرِّينَ عِفْريتٌ خبيثٌ [2]، ومن ثم، فلا مانع من وروده على الإتباع، وهو تفسير صوتي لا يتعارض مع التفسير الصرفي الذي ذهب إليه ابن جني، واتفق فيه مع سيبويه في أصل اشتقاق الجذر المسموع بالتشديد طمرّ.

إلّا أنّنا لا نتفق مع التفسيرات السابقة؛ لسببين :

الأول: شذوذ الميزان الصرفي للفظ ، سواء بالتشديد أو التخفيف؛ إذ قال ابن السراج إنّه لم يُسمع في الجموع وزن (فِعْلين) بالتخفيف، ومن ذلك ما قاله ابن السراج في (سنين): "قال أبو الحسن وهو مذهب، وهو قول يونس، يعني (الياء)، قال: والقياس الجّيدِ عندنا أن يكون (سنين فِعْليْن) مثل: غِسْلين محذوفة. فإن قلت: فإنّ (فعليْن) لم يجئ في الجمع، وقد جاء (فَعِيل) نحو كليب وعبيد، وقد جاء فيه ما لزمه (فِعيل) مكسور الفاء نحو مِئين، فإنّ من الجمع أشياء لم يجئ مثلها إلّا بغير اطراد نحو: سفر، وقد جاء منه ما ليس له نظير نحو عِدَى، وأنت إذا جعلت (سنين) فِعِيلًا جعلت النون بدلًا، والبدل لا يُقاس ولا يَطّرِد [3].

الثاني: عدم اطراد سماع اللفظ بالواو : عِفِرُّون إلّا شذوذًا [4]، علمًا على بلد بهذا الاسم، وورود بالياء بحسب ما ذكر الحموي[5]، أن يكون اللفظ يرجح أعجميًّا ليس من كلام العرب [6] ، ونوَّنه الشاعر لضرورة الوزن.

---

[1] النحو الوافي :107/1

[2] العين :358/5 .

[3] الأصول في النحو : 329/3 .

[4] يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 209/1 .

[5] يُنظر : معجم البلدان:132/4 .

[6] يُنظر : ليس في كلام العرب: ١٧٦ .

- **المسألة الرابعة: صرف العلم أو منعه للمح الصفة**

قال معبد بن علقمة[1]:

غُيِّبْتُ عَنْ قَتْلِ الْحُتَاتِ وَلَيْتَنِي شهدت حتاتاً حِينَ صُرْجَ بِالدَّم [2]

- **نص المسألة:** قال ابن جني: "استعمل (الحُتات) استعمال الحارث والعباس ،و (حتاتًا) استعمال حارث والعباس، ففي الحتات إذا ضمير الصفة، مثله في الخفاف والسراع... ولو قال : ليتني شهدت الحُتاتَ لما كُسِر الوزن، فهذا يؤكد عندك أنه عن قصد وإيثار لا عن كلفة واضطرار، واعلم أن قول سيبويه في (أحمر) أنه إذا سمى به نكرة لم يصرّفه إنما هو على مذهب الحارث والعباس [3].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة صرف العلم أو منعه للمح الصفة، في معرض تفسيره تنوين (حتات) الوارد في الأبيات، واستدل بذلك على أن (أل) الواردة فيه زائدة، وإلا لما نونه، وأنها للمح الصفة، أي للدلالة على الفعل الذي اشتقت منه، كقولهم الحارث ،والعباس من الفعلين حرث ،وعبس وهو ما يسوغ تنوينهما رغم علميتهما.

ذكر المرادي (ت ٧٤٩هـ) في (أل) الجنسية أنها قد تكون للمح الصفة. نحو: الحارث، والعباس. وحقيقة هذه أنها حرف زائد للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه، من الأعلام الوصفية. وقول أبي موسى ويعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فيه نظر؛ لأن (أل) في الحارث، والعباس، ونحوهما، لم تكن عهدية فعرض لها اللمح"[4].

وعدها المرادي زائدة في معرض شرحه بقوله: إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة؛ لأنها الأصل، فقال :

نكرة قابل (أل) مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

واحترز بقوله : مؤثرًا من (أل) الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.

---

[1] معبد بن علقمة المازني شاعر من الشجعان يقال له ابن أخضر وأخضر زوج أمه، نسب إليه هو وأخ له اسمه (عباد). ينظر : الأعلام : 251/5 .

[2] ديوان الحماسة:251/1

[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٤١ .

[4] الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٦.

فالزائدة نحو :

باعد أم العمرو من أسيرها.....

والتي للمح الصفة نحو : الحارث والعباس" [1].

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلا للمح ما قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّان [2]

فدل جميع ما سبق على أن العلم إذا دخلت عليه (أل) التي هي للمح الصفة لم ينصرف حال وجود ما يمنع صرفه ؛ كونه محض نكرة لم تفد (أل) تعريفه، بل الإشارة إلى الأصل الذي اشتق منه، فإذا قلنا : قابلت العباس كقولنا : قابلت عباسا، مما لم تفد فيه (أل) التعريف.

من هنا، اتفق توجيه ابن جني لقول الشاعر : الحتات حتاتا مع ما ذهب إليه سيبويه، من أن لفظ (أحمر) حال تسمية شخص به لم ينصرف للمح الصفة فيه، مما ذكره سيبويه في قوله: فإن قلت فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة.

وأمّا يزيد فإنك لما جعلته اسمًا في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حالة قبل أن يكون اسما، وأحمر لم يزل اسمًا" [3].

ونفهم من كلام سيبويه أن (يزيد) ينصرف عندما يقصد المتكلم به النكرة، أي: قابلت يزيدًا، أيا كان من اسمه يزيد، أما أحمر ، فإنها تُمنَع من الصرف؛ لأنها أشبهت الفعل، فلما كان الفعل لا ينصرف مُنعت من الصرف؛ إذ لا يمكننا القول: قابلت أحمرا.

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 356/1 .
[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:184/1 .
[3] الكتاب: 198/3 .

المبحث الرابع
مسائل نحوية متفرقة

وقد تناولها ابن جني في المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: صحة التسمية بالمشتق المنون علما :**

قول قريط بن أنيف أحد بني العنبر [1]:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَة لآنا [2] (البحر البسيط)

ـنص المسألة: حيث قال ابن جني: فإن قلت: فأين جواب قوله: إن ذو لوثة لانا؟ قيل ،محذوف دلَّ عليه قوله ،خُشُن :أي إن لان ذو لوثة لان خشنوا هم أو يخشنوا، ودلَّ المفرد الذي هو (خُشُن) على الجملة التي هي (خشنوا) أو يخشنوا؛ وذلك لمشابهة اسم الفاعل وما يجري مجراه بما فيه من الضمير، وذلك نحو قولك: مررتُ برجل محسن إذا سُئِل، شجاعٌ إذا لَقِي، أي: إذا سُئِل أحسن، وإذا لَقِيَ شَجُع.

وإذا ثبت ذلك، صح به ما اجازه صاحب (الكتاب) من حكايته تنوين (عاقلة) إذا سمي بها، فصارت بالتسمية علمًا؛ وذلك أن ما فيها من الضمير يقربها من الجملة... فكذلك أجرى (سيبويه) عاقلة مجرى (تعقل)، فحكى تنوينها بعد العلمية[3].

ـ دراسة المسألة : تناول ابن جني مسألة صحة التسمية بالمشتق المنون، ووقوعه علمًا على رأي سيبويه، وهو ما علل له بأن المشتق يستكن به ضمير يقرب معناه من الجملة، فكان لدلالتها بذلك معنى العلم القائم بذاته، وهو ما أحال إلى مدى صحة أن يقوم المشتق مقام فعله، وتأثير ذلك على المعنى في الجملة، مما أقر به ابن جني، فجعل المشتق مما ينوب عن فعله عملا ،ومعنى واستند في ذلك إلى دليلين:

الأول: تنوين المشتق ؛ إذ التنوين يقوم مقام العامل، وهو الفعل، فإذا قلنا: رأيت الرجل قاتلًا أباه، فإن التنوين قد حمل معنى العامل، وكأننا نقول: رأيت الرجل يقتل أباه، أما

[1] قريط بن أنيف العنبري التميمي: شاعر جاهلي، في حياته غموض. ينظر : الأعلام:170/5 .
[2] ديوان الحماسة:3/1-4 .
[3] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧-١٨.

حال افتقار (قاتل) إلى التنوين، فقد التبس معناه بمعنى الصفة فحسب، ومن ثم، فلا قوة له على القيام بما يقوم به العامل.

وأما الثاني: صحة قيام المشتق وضميره المستكن مقام فعله تقديرا، أي: إن التقدير يسع المعنى، وهو ما اعتمد فيه على رأي سيبويه الوارد أعلاه؛ إذ قال: "والوجه في قوله مررتُ بامرأة آخذة عبدَها فضاربته النصب؛ لأن القلب لا يصلح، ولقلت: مررت برجل عاقلة أمه لبيبة؛ لأنه لا يصلح أن تقدم لبيبة فتضمر فيها الأم ثم تقول عاقلة أمه [1].

وقصد (سيبويه) بقوله: القلب لا يصح، أي: لا يجوز أن نقول: مررت بامرأة عبدها آخذة؛ لأن الفاعل المضمر في اسم الفاعل (آخذة) لا يتقدم مفعوله الفعل؛ الاضطراب المعنى بين أن يكون العبد هو الأخذ أو المرأة، وأكد ذلك في قوله: مررت برجل عاقلة أمه لبيبة؛ لعمل المشتق في الفاعل (أمه)، ومن ثم لا يجوز إضماره مرة ثانية في الصفة المشبهة (لبيبة)، فيكون الترتيب الصحيح مررت برجل عاقلة لبيبة أمه، فيكون الفاعل (أمه) فاعلا للمشتقين العاملين؛ التنوينهما، وهو ما قال به ابن جني؛ لتنوين الصفة المشبهة (خشن)، فصح تقدير الضمير المستكن في المشتق ظاهرًا مع الفعل تقديرًا (خشنوا يخشنوا)، فأشبه الجملة ومن ثم، صح أن يقع جوابًا للشرط (إن ذو لوثة لانا).

وإذا كان ابن جني قد اعتبر التنوين في (خُشُنٌ)، وصحة قيامه وضميره المستكن مقام جملة الجواب، فإنه بذلك لا يعارض أن يتقدم جواب الشرط على فعله، وهو ما لا يقبله البصريون؛ لما قاله الأشموني: "وأجازه الكوفيون، ومذهبه جواز تقديم جواب الشرط على الشرط [2].

وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ) : وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل كما قالت العرب: طلعت الشمسُ مَطْلَعًا وغربت الشمس مغربا، فجعلوهما خلفا من المصدر وهما اسمان، كذلك السجن [3].

---

[1] الكتاب: 51/2 .
[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : 447/3
[3] معاني القرآن الفراء : 44/2 .

وعلى هذا جاء قوله تعالى على لسان (بلقيس)، ملكة (سبأ): {قَالَتْ يَا أَيُّهَا أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ} [سورة النمل:٣٢].

فنصب السياق القرآني (أمرا) باسم الفاعل (قاطعة)، الذي ورد منونًا، فأشبه ما ذكره ابن جني من أن المشتق المنون يعمل عمل فعله من ناحية، فضلا عن استدلاله على أن تنوينه يسوّغ وقوعه علمًا على شخص بعينه، كما ذهب سيبويه.

أمّا بخصوص المسألة التي تفرع عليها ابن جني، فنميل إلى أن جواب الشرط الْمَلَأُ أَفْتُونِي في لا يخرج عن أحد أمرين:

الأول - تقدير جواب شرط محذوف تقديره: إن ذو لوثة لانا نصرني قومي وهو ما لن تختلف محصلته عما ذكره ابن جني، وإن كان به شئ من التكلف؛ كون دلالة السياق قد أغنت عن ذلك لوقوع المفارقة بين البيتين في المعنى: استباحة الإبل البيت الأول في مقابل ما ترتب عليه من جزاء في البيت الثاني؛ بدلالة (إذا) التي هي للجواب والجزاء.

الثاني- أن يكون الجواب جملة لقام بنصري معشر خشن)، والتقدير: إن ذو لوثة لانا لقام بنصري معشر ،خشن والسياق لا يعارضه، فضلا عن (إذا) التي للجزاء.

- **المسألة الثانية : إعمال (فعال) عمل اسم الفاعل:**

قول سعد بن ناشب المازني [1]:

فَيَا لَرِزَامِ رَشْحُوا بي . مُقَدِّماً إلى الْمَوْتِ خَوَّاصاً إِلَيْهِ الْكَتَائِبَا [2]

- نص المسألة : قال ابن جني: "في هذا البيت شاهد على جواز إعمال (فعال) إعمال اسم الفاعل، ومثله بيت القلاح:

أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليْها جِلَالَهَا ... وَلَيسَ بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلَا [3]

- دراسة المسألة: تناول ابن جني مسألة إعمال وزن (فعال) عمل اسم الفاعل، وهو مما يكون للمبالغة مع إثبات نسبة الفعل إلى الفاعل، ومن ذلك قاله سيبويه وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد بهما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدث عن المبالغة، فمَا هو الأصلُ الذي

[1] سعد بن ناشب بن معاذ بن جعدة المازني التميمي ،شاعر من الفتاك المردة من أهل البصرة. اشتهر في العصر المرواني. ينظر : معجم شعراء الحماسة: ٥١.

[2] ديوان الحماسة : 16/1 .

[3] الكتاب: 111/1، المقتضب: 113/2، شرح المفصل 86/4 .

عليه أكثر هذا المعنى : فعول، وفعال ومفعال، وفَعِل. وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار لو قلت هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل، على وضروب سوق الإبل جاز[1].

وأشار قول سيبويه: لو قلت : هذا ضَروب رؤوس الرجال جاز إلى جواز أن تحل صيغة المبالغة عموما محل اسم الفاعل؛ اعتمادًا على فهم السامع الذي يعلم مراد المتكلم؛ إذ ضروب) بمعنى فاعل؛ لأن المبالغة في الفعل لا تنفي نسبة الفعل إلى الفاعل. أما بخصوص الشاهد الذي ذكره سيبويه، فقد ذكره المبرد، وعلق عليه بقوله: "فهذا ينصب المفعول كما ينصبه فاعل؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل إلا أن هذا أكثر مبالغة، ألا تراه يقول:

(لباسًا إليها جلالها ...)

ومن كلام العرب: أما العسل، فأنت شراب"[2].

فأكد المبرد ما ذهب إليه سيبويه، واعتمد عليه ابن جني في تناوله الشاهد محل الدراسة؛ إذ ورد قوله خواص على وزن (فعال)، على النحو الذي يثبت للمتحدث عنه خوض المعارك، ومواجهة الكتائب، كما انطبق ذلك على قولهم: أما العسل، فأنت شراب، وهو ما يؤكد تأثر ابن جني بما ذكره سيبويه، ومتابعته له في ذلك.

من هنا، يتضح لنا أنّ الأمر ليس متعلقا بوزن (فعال) فحسب، بل إنه يتعداه إلى أوزان صيغ المبالغة عمومًا؛ إذ هو من فصيح كلام العرب الذين: "أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، يريد نحو شراب " وضروب ومنحار"[3].

- **المسألة الثالثة : عود الضمير على موصوف محذوف تقديرا**

قول تأبط شرا :

---

[1] الكتاب: 110/1 .
[2] المقتضب: 113/2 .
[3] المفصل في صنعة الإعراب الزمخشري: ٢٨٥

إِنِّي لَمُهْدِ مِنْ ثَنائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لابن عم الصدق شُمْس بن مالك [1] (البحر الطويل)

ـ نص المسألة: قال ابن جني: "لك في الهاء من (به) أمران: أما مذهب صاحب الكتاب، فأن تكون عائدة على موصوف محذوف، فكأنه قال: إني لمُهد من ثنائي ثناء، فقاصد به.

وأمّا قياس مذهب أبي الحسن، فأن تكون عائدة على نفس ثنائي، و(مِنْ) زائدة عنه، وسيبويه لا يرى زيادة (من) في الواجب، وأبو الحسن يراه، ويُحكى عن العرب في تصحيحها قد كان من مطر ، وقد كان من حديث فخلَّ عني، أيك كان مطر، وكان حديث [2].

ـ دراسة المسألة : تناول ابن جني مسألة عود الضمير على موصوف محذوف تقديرا، وهو مذهب سيبويه في الشاهد محل الدراسة؛ إذ ورد الجار والمجرور (به) مشتملا على الهاء التي عادت إلى الثناء في رأي أبي الحسن الأخفش الذي ذهب إلى أن (من) زائدة في البيت على نحو ما ورد.

وقد قال المرزوقي: "كان الأجود أن يقال: فقاصاً إياه به، ويجوز أن يكون على قول من يزيد (من) في الواجب أن يكون قوله : ثنائي مفعول مُهْدٍ، فيكون أهداهم ذكورا، ويجوز أن يتعلق اللام بقوله : فقاصد ، يقال : قصدته بكذا وقصدتُ لَهُ بِهِ، وعلى هذا تكون قد أعملت الفعل الثاني، وهو المختار، إذا جمعت بين فعلين عند أصحابنا البصريين " [3].

وقد ورد الرأيان فيما مرّ أعلاه، بحيث يكون الشاعر يريد: فقاصد شمس بن مالك بكذا، وهو ما ذهب إليه الأخفش، فتكون الهاء متعلقة بنفس الثناء، أما على تقدير ما ذهب إليه سيبويه، فالمعنى: فقاصد بابن عمي الثناء، أو بالهدية التي أهديه إياها، وتكون الهاء عائدة على المحذوف.

[1] ديوان الحماسة :22/1
[2] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٦.
[3] شرح ديوان الحماسة المرزوقي: ٧٠

ويتضح مما سبق أن للمسألة شقًّا معجميًا يتعلق بكلام العرب الوارد في استعمالات الجذر اللغوي (قصد) الذي تتعدد حروف الجر المتعلقة به، ومن ذلك ما قاله (ابن منظور): تقول : قصدته وقصدْتُ لَهُ وقصدْتُ إليه بمعنى"[1].

ومعنى ذلك أن الفعل (قصد) يشير إلى الإتيان، بينما تشير حروف الجر المتعلقة به إلى متعلقات الإتيان من الهيئة والصفة، وهو ما يضع رأي الأخفش في الاعتبار.

قال الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) في هذا الصدد: "وتَعَلَّقَ زيداً وتَعَلَّقَ بزيد، قال الله تعالى: ((وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ))،

قال تأبطَ شَراً:

إِنِّي لَمُهْدِ مِنْ ثنائي فقاصد .... [2].

وعلى هذا، فقوله تعالى: وهزي إليك بجذع النخلة تكون الباء فيه زائدة، والتقدير : هزي جذع النخلة، وهذه الزيادة تدل على أن (مِنْ) الواردة في الشاهد محل الدراسة زائدة، ويكون ما أورده المرزوقي من زيادتها ونصب (ثنائي) بـ (مُهْدِ) في الاعتبار، وتكون الهاء في (به) عائدة على الثناء.

إلّا أنّني أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه ابن جني؛ كون (من) غير زائدة و (مُهْدِ) اسم فاعل عامل اعتمد على مبتدأ، فيعمل فيما بعده من المفعول (ثنائي)، وهو ما يحيلنا إلى مفعول ثان تفتقر إليه الجملة، نقول: أهديت فلانا هدية فنصب الفعل (أهدى) مفعولين، وعليه، يكون تقدير البيت إنّي لمهد ابن عمي هدية فقاصد إياه بها، فتكون الهاء عائدة على موصوف محذوف، وهو ما يرجح رأي سيبويه .

المسألة الرابعة: القول في أصل "هنات"

قال البُرَجُ بن مُسْهِرٍ الطائي:

فَنِعْمَ الْحَيُّ كَلْبٌ غَيرَ أَنَّا رأينا في جوارِهم هناتِ[3]

نص المسألة: أوضح ابن جني المسألة بقوله: يُقالُ في جمع هَنْت: هناتٌ وهنوات.

أنشدنا أبو علي:

---

[1] لسان العرب، قصد : 353/3.

[2] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروز آبادي: 322/5

[3] ديوان الحماسة: 6

نريد هنات من هنين ، فتَلْتَوِي علينا، ونأبى من هنين هناتِ[1]

وأنشدنا أيضاً:

ارى ابن نزارِ قد جفاني، ورابنِي على هنواتِ، شأنُها متتابعُ[2]

دراسة المسألة: واستدل ابن جني في جوز جمع (هنت) الى (هنات) و(هنوات) فأما كان على جمع(هنوات) فهو عائد الى مفرده (هنو) اذ من خلاله يعود المحذوف وهو لام الكلمة اي رجوع (الواو) فيه عند جمعه جمع مؤنث سالم فاصل كلمة (هنت) على وزن (فعلة) فهي في الاصل (هنوة) اذ تم ابدال اللام تاء صار النقل في وزنها من (فَعَلة) الى (فعل)"[3] .

وأمّا من اتجه الى جمع (هَنْتُ) الى (هنات) فهو على قياس جعلها منسوبة الى ياء النسب على سبيل الجواز فنقول : هَنِيٌّ، ويجوز أن نقول : هَنَوِيّ[4]، ويقول سيبويه في معرض حديثه في جمع (هنت) الى (هنوات).

قائلًا: "وسمعنا من العرب من يقول في جمع هنت: هنوات ... فهي بمنزلة (آخت)، وأما يونس فيقول: أُخْتِي، وليس بقياس"[5] وهذ الأمر يقع ضمن الاضافة الى ما فيه الزوائد من الكلمات المؤلفة من حرفين فأنت بالخيار إن شئت جعلت الامر متروكا في الاضافة على ما هو عليه قبل اجراء الاضافة فيه وان شئتَ قَمْتَ بحذف الزوائد وارجعت الكلمة إلى أصلها[6].

وذهب الأزهري (ت ٩٠٥هـ)إلى أنَّ دلالة "هَنَّ": "اسم يُكْنَى بِهَ عَن اسْمِ الْإِنْسَانِ، فيقال: أَتَانِي هَنَّ، وأَتَتْنِي هنا" [7] ، وإليه ذهب نشوان الحميري (ت٥٧٣هـ) على الأدلة الأدلة الآنفة الذكر[8]. وهناك رأي آخر في بيان دلالة (هن) وهو ما قاله الجوهري في بيانها من انّها تدل على (شيئك) في نحو قولهم: هذا هنوك[9]، وقد مال غلى هذه الدلالة

[1] التذييل والتكميل: 40/2
[2] الكتاب 361/3، والتذييل والتكميل: 43/2.
[3] يُنظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة: 160.
[4] يُنظر المصدر نفسه:160.
[5] الكتاب: 361/3.
[6] يُنظر المصدر نفسه:361/3.
[7] تهذيب اللغة: 243/5.
[8] ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:6989/10.
[9] ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2536/6.

الرازي[1] وابن منظور[2]. وبناءً على ما سبق في بيان أصل (هنات) و (هنوات) في أنَّ أنَّ أهل اللغة موافقون على ما ذهب إليه سيبويه وابن جني في بيان أصل (هنت) من أنْ يكونَ أصل (هنوات) على الجمع إذ المحذوف منها الواو إذ ترجع هذه الواو عند اسناد مفردها إلى ياء النسب فيقال (هنوي)[3].

- **المسألة الخامسة: المسألة الخامسة: المصادر المنصوبة على السماع**

قول السموأل بن عادياء:

وَما مَاتَ مَنَّا سَيِّدٌ حَتْفَ أنْفِهِ وَلا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ[4]

إذ أورد ابن جني: "(حتف أنفه) ينتصب انتصاب المصدر؛ وذلك أنه مصدر، وفي معنى الموت، فكأنه قال: وما مات منا سيد موت أنفه، أي: الموت الذي تخرج منه النفس من أنف الميت... وقياس قول أبي عثمان في هذا نحو أن يكون حتف أنفه منصوبًا بنفس مات هذه الظاهرة؛ لأنه في معنى الموت، كقوله في: تبسمت وميض البرق.

وقياس قول (سيبويه) أن يكون منصوبًا بفعل آخر في معنى هذا، يدل هذا عليه، ألا تراه حمل وميض البرق على أومضت الدال عليه (تبسَّمت)، فكأنه قال: حتف حتف أنفه، أو حُتِف، أو نحو ذلك لو نُطِق بفعله، غير أنه مصدر لا فعل له مستعملًا، لكنه مقدَّر"[5].

- دراسة المسألة: تناول ابن جني مسألة المصادر التي وردت منصوبة على السماع، مما قدَّر فيه ابن جني فعلًا محذوفًا بناء على السياق، إذ الحتف بمعنى الموت، ولما كان العامل المناسب له (مات)، كان التقدير: وما مات منا سيد موت أنفه؛ باعتبار أن الأنف أشارت إلى الإرغام والقهر، وهو الموت الطبيعي المقدَّر على العباد، فيكون المفعول المطلق مبيِّنًا للنوع

أورد الخليل:" الحَتْفُ: المَوْتُ وقَضاؤه، (ويقال): مات فُلانٌ حَتْفَ أنْفِه، أي: بِلا ضَرْب ولا قَتْل"[6].

---

[1] ينظر مختار الصحاح: 239.

[2] ينظر: لسان العرب :365/15.

[3] ينظر: المقتضب:270/2، شرح كتاب سيبويه: 91/4، وسر صناعة الاعراب: 167/1، والمنصف: 139/3، وأمالي ابن الشجري: 38/2، والتذييل والتكميل: 201/1.

[4] ديوان الحماسة، (29/1).

[5] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، (ص67).

[6] الفراهيدي، كتاب العين، (193/3).

وأورد ابن منظور، معلِّلًا تقدير الفعل لقولهم: مات حتف أنفه: "وقيل: إذا مات فجأة، نُصِب على المصدر، كأنه متوهَّم واحتفًا، وإن لم يكن له فعل، قال الأزهري عن الليث: ولم أسمع للحتف فعلًا"[1].

وتشير الفقرة إلى أن هذه المقولة إنما تتعلق بالموت الفجائي، أو الطبيعي من غير سبب واضح، فهما سواء، ومن ثم، لم يجد واضع اللغة مبررًا لإيراد العامل، فاكتفى بإيراد المصدر منصوبًا، وكأن العرب قد نصبوا المصادر فيما لم يكن له سبب، أو جُهِل عامله، ومن ذلك ما أورده سيبويه في باب (من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه): "وذلك قولك: سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ ورَيْحانَه، وعَمْرَك الله إلاّ فعلتَ، وقِعدَك الله إلاَّ فعلتَ، كأنّه حيث قال: سُبْحانَ اللهِ قال: تسبيحًا، وحيث قال: وريحانَه قال: واستِرْزاقًا؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرَّزْقُ، فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحًا، وأَستْرزِقُ الله استرزاقًا؛ فهذا بمنزلة: سبحانَ اللهِ وريْحانَه، وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: سبحك وأَسترزقُك.

وكأَنّه حيث قال: معاذَ اللهِ، قال: عِياذًا باللهِ. وعياذًا انتَصب على أَعوذُ باللهِ عياذًا، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا كما لم يُظهر في الذي قبله"[2].

فأكدت الفقرة أن المنصوب على المصدرية مما ورد عن العرب لا فعل له إلا بتقدير يناسب السياق الوارد به، فإن قيل: سبحان، ناسبه (سبَّح)، ومعاذ لأستعيذ، وهكذا، مما يشير إلى منهجية لدى العرب في ذلك الصدد.

ونلاحظ أن ما انتصب على المصدر لم يرد إلى منصوبًا، ولو كان مضافًا، كما في قولهم: حتف أنفه الواردة في الشاهد محل الدراسة، مما نبَّه إليه المبرد، في قوله: "وأما (سبحان)، وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافًا، فلا يصلح فيه إلا النصب"[3].

---

[1] الفراهيدي، كتاب العين، (193/3).

[2] سيبويه، الكتاب، (322/1).

[3] المبرد، الكامل في اللغة والأدب، (219/3).

فكانت تلك المصادر منصوبة على المصدرية، وبخاصة ما ورد منها مضافًا، فإنه يُضمَر لها فعل من جنس لفظها، وإن كانت غير مضافة، كقولنا: "ومن ذلك: سقيًا ورعيًا وخيبةً ودفرًا وجدعًا وعَقْرًا وبؤسًا وأفةً وتفةً لهُ وبُعدًا وسحقًا وتعْسًا وتَبًّا وبَهْرًا"[1].

من هنا، ساغ لابن جني أن يقدِّر عاملًا من جنس الحتف، أي: الموت، على نحو ما تقدم، مما تابع فيه سيبويه، كما أوردنا.

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، (252/2).

النتيجة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد هذا الاستقصاء في رحلة شابها الكثير من الصعوبات بين سيبويه وابن جني أبرز أعلام اللغة العربية حيث أقتفينا أثر سيبويه في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة أنموذجاً لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وقمنا بدراسة المستويات اللغوية (المستوى الصوتي، المستوى الصرفي، المستوى النحوي، المستوى الدلالي التي وردت في المسائل المتعلقة بكتاب التنبيه.

وقد انتهت الدراسة إلى نتائج عدة وهي:

١- تنوعت انماط التأثر بآراء سيبويه عند ابن جني ينسب الرأي لسيبويه نصاً، ومرة يقول صاحب الكتاب، وتارة يورد مثالاً انفرد به سيبويه مما اشتملت عليه مسائل الدراسة. ٢- يعنى المستوى الصوتي، بدراسة قضايا مخارج الحروف والظواهر الصوتية الناشئة عن تجاورها، كالإبدال والإشمام وغيرها من الظواهر المتعلقة برغبة المتكلم في تحقيق التناسق الصوتى للألفاظ، فيما تعلق بمواضع تأثر ابن جني بسيبويه.

3- تعددت القضايا الصوتية التي تأثر فيها ابن جني، كظاهرتي: القلب والإبدال والإشمام. ٤- اشتملت مسائل القلب على عدّ الظاهر في البنية، كالياء في (صيق - سيد)، والقلب في (أيامي)، وتأثر فيه ابن جني برأي سيبويه كاملا في الأولى، بينما أورد رأي سيبويه في الثانية، وانحاز لرأي سيبويه فيها.

5- انحصرت قضايا الإبدال محل الدراسة في إبدال الواو تاء، وإبدال التاء دالا أو صادا، مما تعلق بوزن (افتعل).

٦- اشتملت مسائل الإبدال على ما تعلق بحروف الحلق التي تناولت إبدالها بعضها بعض كالهمزة عينًا، وهو إبدال شاذ غير مسموع عن العرب في قولهم: غياهم، وهو من فوائت الكتاب التي استدركها ابن جني على سيبويه وتناولها بالدرس والتحليل .

7- اقتصرت مسائل الإشمام على مسألة واحدة؛ نظرًا لقلة ما ورد فيها بالكتاب محل الدراسة.

8-على الرغم من تأثر ابن جني بسيبويه إلّا أنه أفرد علم الصرف عن النحو فهو علم خاص يحتاج إليه الناس لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الكلمة وليس لها علاقة

بالإعراب والبناء بينما كانت بدايات هذا العلم مختلطة مع علم النحو الذي كان يعرف بـ (أحوال الكلم إفراداً وتركيباً) حيث كان سيبويه والمبرد لا يفصلان بين النحو والصرف بينما نجد ابن جني فصل موضوعات النسب والتصغير والإعلال والإبدال.

9- ابرز المسائل الصرفية التي وجدت في كتاب التنبيه كانت القضايا المتعلقة بالميزان الصرفي والتصغير .

١٠- اشتملت مسائل التصغير على قضايا ما ورد مُصَغَرًا لغير مكبر مسموع، نحو: تصغير اسمي التفضيل: خير وشر ،للتحقير وتابع سيبويه في المسألتين؛ إذ ذهب إلى أن مكبر (أبينوها): أبنى على وزن (أفعل)، فيما صغر (خير -شر) على (خَيَيْر - شُرَيْر) من دون حساب همزة أفعل ؛ لورودهما للتفضيل على السماع لا القياس.

١١- تعددت القضايا النحوية التي اشتملت عليها الدراسة، وتعلقت بكل من: الحذف، والتعالق اللفظي والمعنوي للرتب الإعرابية للجملة والممنوع من الصرف .

١٢-اشتملت قضايا الاشتقاق على صحة التسمية بالمشتق علمًا على إنسان، وورود صيغة المبالغة بمعنى اسم الفاعل المصادر المنصوبة على السماع، وقد تابع سيبويه فيها جميعها، محتجاً بقوله، بخلاف المسألة المتعلقة بعود الضمير على محذوف؛ إذ اكتفى ابن جني بإيراد ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، وحكم ما ذكره من كلام العرب بميله إلى الأخفش فيما ذكره.

١٣- اعتمدت مسائل التعالق اللفظي الواردة على قضايا: إبدال الأكثر من الأقل، تقدم المعطوف على المعطوف عليه، تقدم الصفة على الموصوف والفصل والوصل وتأثيرهما على الرتبة الإعرابية في الجملة، ووافق رأي سيبويه في جميع المسائل المتعلقة بالباب.

١٤- اشتملت مسائل التعالق المعنوي الواردة على قضايا تضمين (أن) معنى (إن)، إجراء القول معنى الظن الزيادة في مبنى الجملة للتوكيد، ووقوع (أن) بمنزلة (أي) للتفسير، ووافق سيبويه في جميع مسائل الباب، واحتج بأقواله.

١٥-اشتملت مسائل الحذف على قضايا إقامة الصفة مقام الموصوف، وحذف المضاف لدلالة السياق، ووافق سيبويه فيما ذكره، بينما أقر ابن جني برأيه في مسألة إقامة

المضاف إليه مقام المضاف مجوزاً تأويلا آخر انفرد به وذهب إلى اعتماده على أصل الصنعة في علم النحو.

١٦- تعلقت مسائل دلالة اللفظ في سياق الجملة بقضايا تأثر دلالة اللفظ بالسياق الوارد فيه كقولهم : أشاءة بمعنى البقعة والبؤرة أو الجانب، وكذلك تنوين (عل) الذي تتعدد دلالاته في سياق الجملة، مما تتأثر فيه الناحية الإعرابية بدلالة اللفظ في سياقه.

١٧- تعلقت مسائل دلالات الألفاظ بدلالات التصغير، التذكير والتأنيث، مما تناولنا فيه المسألة المتعلقة بقول الشاعر : أبينوها من منظور دلالي، بخلاف تناولنا لها في المستوى الصرفي من منظورها البنائي الصرفي.

١٨- تأثر ابن جني بآراء سيبويه في الشاهد القرآني، ومن ذلك ظاهرة الإشمام في قوله تعالى: لا تأمنا، من سورة يوسف عليه السلام، فضلا عن دلالة اللفظ في الجملة (السياق)، فتناول التوجيه الإعرابي للفظ (رسوله) في قوله تعالى برئ من الله ورسوله من سورة التوبة، وهو ما نوع في الشواهد التي ذكرها ابن جني.

19- ونميل إلى أن إيراد ابن جني لفوائت كتاب سيبويه من باب الأمانة العلمية التي أبرزت قيمة كتاب التنبيه، ويؤكد ما ذكره ابن جني في مقدمة الكتاب، مما قرر فيه أن كتابه موضوع لطالب العلم النابه، لا غيره.

٢٠ - لوحظ متابعة ابن جني لسيبويه في جُلّ مسائل الدراسة، ولم تكن متابعته لسيبويه كاملة، بل انفرد ابن جني بتأويلات وآراء خالف بها سيبويه، وإن أورد رأيه، فضلا عن اكتفائه بإيراد الآراء الواردة في المسألة، ومنها رأي سيبويه من دون أن يرجح أحدها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

المصادر والمراجـــع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة :

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ): عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان د.ت.
2. ابن جني النحوي : د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
3. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
4. أخبار أبي تمام أبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت ٣٣٦هـ)، تحقيق وتعليق: خليل محمود -عساكر - محمد عبده -عزام نظير الإسلام الهندي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت (٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
6. إسفار الفصيح أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ .
7. إصلاح المنطق : ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، اعتنى بتصحيحه محمد مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

8. الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين ،الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
9. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، 2002 م .
10. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر : أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني ت (٧٧٩هـ)تحقيق إدريس أزمي عز العرب المجمع الثقافي، أبو ظبي الإمارات، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
11. انباه الرواة عن أنباه النحاة جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١٤٠٦،1 هـ - ١٩٨٦م.
12. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدين ابن الأنباري الأنصاري (ت٥٧٧ه)، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك راجعه د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
13. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية صيدا - بيروت، د.ت.
14. إيجاز التعريف في علم التصريف: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي النحوي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

15. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر : :د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦ ، ١٩٨٨م.
16. بحوث علم الدلالة بين القدماء والمحدثين مجدي إبراهيم محمد إبراهيم طا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، ط١، ٢٠١٤م.
17. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
18. البيان والتبيين: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون دار ومكتبة ،الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
19. تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد مرتضى أبو بكر الزبيدي ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: علي هلالي وآخرون، وزارة الإعلام في الكويت، ٢٠٠٤م.
20. تاريخ مدينة دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ) دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
21. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وورادیها: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
22. تأويل مشكل القرآن أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
23. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - 2001م.

24. التصريف الملوكي : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
25. التعريفات علي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ، مكتبة لبنان بيروت لبنان، ط ١، ١٩٨٥م.
26. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث قراءة في كتاب سيبويه عادل نذير بيري ،الحساني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ديوان الوقف السني - العراق ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
27. التفكير الصوتي عند الخليل: د. حلمي خليل دار المعرفة الجامعية، مصر، ط ١، ١٩٨٨م.
28. تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر طه حسين، المطبعة المنيرية ببولاق، مصر، ١٩٤١م.
29. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط1، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
30. تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
31. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
32. تيسير الإعلال والإبدال : عبد العليم إبراهيم مكتبة غريب، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
33. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: أبو عمر عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

34. الجمل في النحو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
35. الجملة العربية تأليفها وأقسامها د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان - الأردن ، ط ٢٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
36. جمهرة اللغة : أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، طا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
37. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
38. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
39. خزانة الأدب وغاية الأرب: تقي الدين أب بكر علي ابن حجة الحموي ت ٨٣٧هـ)، شرح عصام شعيتو دار ومكتبة الهلال دار البحار، بيروت، 2004م.
40. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١هـ - ١٩٩٧م.
41. الخصائص: أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٢م.
42. دلالة الألفاظ : إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط٥، ١٩٨٤م.
43. ديوان الأدب : أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر ، مراجعة إبراهيم أنيس مجمع اللغة العربية، القاهرة- مصر، ١٩٧٤م.
44. ديوان تأبط شرًا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

45. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ)، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
46. ديوان الحماسة : أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، رواية أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
47. ديوان ذي الرمة، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1، 1415 هـ ، 2000 م .
48. ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري وتليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق: درية الخطيب ـ لطفي الصقال إدارة الثقافة والفنون البحرين، المؤسسة العربية ـ بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
49. ديوان مهلهل بن ربيعة شرح وتقديم: طلال حرب الدار العالمية، القاهرة مصر، د.ت.
50. رسالة منازل الحروف أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.
51. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط1، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
52. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق ط ٢ ، ١٤١٣هـ ـ 1993م.
53. الشافية في علم التصريف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ويليها الوافية نظم الشافية للنيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة ـ السعودية، ط1، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
54. شذا العرف في فن الصرف أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣١٥هـ)، قدم له وعلق عليه د. محمد بن عبد المعطى، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال

أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض – السعودية د. ت.

55. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

56. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

57. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الشافعي الأشموني (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

58. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

59. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري(ت 905 هـ) ،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

60. شرح التصريف : أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد ، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

61. شرح ديوان الحماسة : أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

62. شرح ديوان الحماسة أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ت ٤٢١هـ)، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون دار الجيل، بيروت، ط1141،1هـ - 1991م.

63. شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق: د. حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

64. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له د. إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.

65. شرح الرضي على الكافية رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

66. شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

67. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

68. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

69. شرح كتاب سيبويه أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، ط ١، ١٩٨٦م.

70. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

71. شرح المفصل: موفق الدين ابن يعيش ط ١ ، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.
72. شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت لبنان، ط1، د.ت.
73. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
74. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليماني ت ٥٧٣هـ)، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن عبد الله، دار الفكر ، دمشق، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
75. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395 هـ)علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
76. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٨هـ)، راجعه واعتنى به د محمد محمد ،تامر وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
77. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ص) وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
78. ظاهرة التخفيف في النحو العربي د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
79. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

80. علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد -الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
81. علم الدلالة : أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة - مصر، طه، ١٩٩٨م.
82. علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية : د. بسام بركة، مركز النماء القومي، لبنان، ١٩٨٨م.
83. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ) ، دار الجيل، بيروت، طه، ١٩٨١م.
84. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: محمد بن أب القلاوي الشنقيطي، شرحه أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، ودار ابن حزم، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ - ٢٠١٠م.
85. الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
86. الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي : أبو الفتح عثمان بن جني النحوي(ت392 هـ)تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
87. ٨٧) فقه اللغة وسر العربية : أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: خالد فهمي تصدير : د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
88. الفن ومذاهبه في الشعر العربي : د. شوقي ضيف دار المعارف، القاهرة، ط١٩٦٠،٤م.
89. في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: د. عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، القاهرة - مصر ، ١٩٩٧م.
90. في النحو العربي قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي، جامعة القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٥م.

91. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر أبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد علي بامخرمة الهجراني الحضرمي الشافعي (ت ٩٤٧هـ) ، عُني به بوجمعة مكري - خالد زواري، دار المناهج السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
92. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
93. كتاب الإبدال : أبو الطيب عبد الواحد علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق - سوريا، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
94. كتاب العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ت (١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، طا، د.ت.
95. كتاب الأغاني : أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس - د. إبراهيم السعافين بكر عباس، دار صادر، بيروت لبنان، ط٣ ،١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
96. كتاب حروف المعاني أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل الأردن، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
97. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق: أكمل الدير إحسان أوغلي- بشار عواد معروف مهران محمود الزعبي - محمود بشار العبيدي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
98. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

99. الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

100. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ودار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

101. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور ت (٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

102. اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان عالم الكتب، طه، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

103. اللمحة في شرح الملحة محمد بن الحسن الصايغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

104. اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، ١٩٨٨م.

105. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م.

106. ليس في كلام العرب الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ، ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

107. المحكم والمحيط الأعظم أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

108. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ابن سيده ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم ،جفال مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

109. المدخل إلى علم الأصوات : د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان الأردن، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

110. مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

111. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

112. المزهر في علوم اللغة: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

113. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

114. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

115. المعجزة القرآنية حقائق علمية قاطعة : أحمد عمر أبو شوفة، تقديم: د. أحمد دللو والشيخ محمد دللو، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠٠٣م.

116. معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة- مصر، ومكتبة أنوار دجلة، بغداد العراق، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

117. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي الرومي ت ٦٢٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1،١٩٩٣م.

118. معجم البلدان شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م.

119. معجم شعراء الحماسة: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية، ط ١ ، 1403هـ - ١٩٨٣م.

120. معجم اللغة العربية المعاصرة : أحمد مختار عمر عبد الحميد، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

121. معجم لغة الفقهاء عربي - إنكليزي - إفرنسي: محمد رواس قلعه جي، ضبطه لغوياً ووضع مصطلحاته الإنكليزية: حامد صادق قنيبي، وضع مصطلحاته الفرنسية قطب مصطفى سانو، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط ١ ، ، ١٤١٦ هـ - 1996 م.

122. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

123. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت دار ،الفرقان، عمان، ط3، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

124. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، مصر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

125. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: مازن المبارك - محمد علي حمد الله راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر ، دمشق، ط ١ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

126. المغني في تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

127. المفتاح في الصرف عبد القاهر الجرجاني (ت (٤٧١هـ)، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

128. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ)، تقدي: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال بيروت - لبنان، ط1،١٩٩٣م.

129. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

130. الممتع الكبير في التصريف ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.

131. من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

132. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، مصر ، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

133. المهذب في علم التصريف : د. صلاح مهدي الفرطوسي - د. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

134. نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

135. الهداية في بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أب طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق : الشاهد البو شيخي وآخرون، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

136. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

137. يتيمة الدهر : أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد ،قميحة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

البحوث :

138. المجلة الاردنية للغة العربية وآدابها المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع الأول نيسان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

رسائل الماجستير :

139. آراء سيبويه في مصنفات ابن سيده الأندلسي" دراسة لغوية": ياسر مبدر محسن الخزرجي رسالة ماجستير مقدمة لقسم اللغة العربية كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة واسط ٢٠٢٢م.

140. البلغة إلى أصول اللغة: محمد صديق حسن خان بهادر القنوجي البخاري الهندي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق ودراسة سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات جامعة تكريت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

141. مشكل الإعراب بين الصناعة والمعنى في كتاب التنبيه لابن جني: سها بنت إبراهيم بن سليمان الدهام رسالة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم / المملكة العربية السعودية، ١٤٣٧هـ -٢٠١٧م.

142. النقد اللغوي في كتاب التنبيه علي شرح مشكلات الحماسة لابن جني: وفاء فهد طه، رسالة ماجستير مقدمة لقسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كركوك، ٢٠٢١م.

143. المعنى وتعدد التوجيه النحوي دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني:منصور بن صلاح بن رويجح الرحيلي ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات العليا العربيةجامعة ام القرى / المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

144. ديوانه /١٦٥،ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تحقيق :دامزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، د.ط،١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

145. الحجة في القرآءات السبع : ابن خالويه : الحسن بن أحمد(ت.٣٦ ه) ،تحقيق :د.عبد العال سالم مكرم ،دار الشرق ،بيروت،ط٤، ١٤٠١ هـ،٣٢٦

146. شرح ديوان الحماسة للتبريزي 110/1

147. قائلة الفضل ين العباس وشرح ديوان الحماسة للتبرزي 75/1 .

148. قائلة : عبد العزيز بن رزارة . شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٣ .

149. علم اللغة،د.محمود فهمي حجازي ،دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ،د.ط ،د.ت.

150. التيسير في القراءات السبع: ابو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد بن عثمان (ت٤٤٤هـ)،المحقق :اوتدتريزل،دار الكتب العربي،بيروت ،ط٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ص١٢٧

151. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر الدمياطي ، احمد بن محمد بن محمد (ت ١١١٧ هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت ،ط٣ ،٢٠٠٦م،ص٣٢٩

152. وضيفلي مصدراسمه خلا صة في النحو،الفية بن مالك :ابوعبدالله محمدبن عبدالله بن مالك الاندلسي ت٦٧٢هجريه :تحقيق عبدالمحسن بن محمدالقاسم ،المدينة المنورة،السعوديه ،ط٤١٤٤٢-٢٠٢١

153. والثاني شرح الابيات المشكلة الاعراب المسمى" ايضاح الشعر":ابوعلي الفارسي ت ٣٧٧هجريه تحقيق الدكتورحسن هنداوي،دارالقلم دمشق ط١ ١٤٠٧-١٩٨٧

Abstract:

The current study tackled influence of Sibawayh by Ibn Jinni (may Allah rest their souls) in what was mentioned in " Al Tenbeah Ala Mushkilat Sherh Al Hemasah" book by Ibn Jenni; where this influence appeared in all Ibn Jenni's writings especially in the book in question.

The study discussed the phonological, morphological, syntactic, and semantic levels in" Al Tenbeah Ala Mushkilat Sherh Al Hemasah" book. It showed the extent of Ibn Jenni's reliance on Sibawayh's opinions concerning all issues mentioned in the study.

The study also included complete details for each issue showing the grammarians' opinions that were stated in the study. This was done by returning to the many grammatical references and stating the preponderant opinion of Ibn Jenni if it was mentioned in certain issue.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

Influence of Sibawayh on " Al Tenbeah Ala Mushkilat Sherh Al Hemasah" Book (Died 392 H.": A Syntactic Study

by:

Noor Abdul Aziz Imean

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic

The supervisor:

Prof. Dr. Jenan Mansour Al- Juboury

2023 A.D. 1444 H.